جامعة الأزهر
كلية البنات
الإسلامية
بأسيوط

المجلة

علة الأولى
فى الدرس النحوى
عرضًا ودراسةً

إعـــداد
د/ محمود حمدى عبداللاه
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية بنين بقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله الملتزمين بنهجه وصحبه المقتدين بسنته والداعين لشريعته الغراء ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد

حرص نحاة العربية على تفسير الظاهرة التركيبية الموجودة في لغة العرب تفسيرًا دقيقًا ، فاستعملوا جملة من الأصول العلمية لتساعدهم في الوصول إلى نظرة دقيقة في هذه التراكيب ،وفى هذا يقول الخليل رحمه الله – حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ ، فقال :" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ،وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له ومثلي في ذلك: مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمةَ البناء عجيبةَ النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا، وكذا ،ولسبب كذا ،وكذا لعلة سنحت له وخطرت بباله، محتملة أن تكون علة لتلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ،فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما

ذكرته بالمعلول فليأت بها[١].

فمن ثَمَّ تتضح أهمية الموضوع ،حيث إن النحاة كانوا ينظرون إلى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط التى يستنبطها النحوى أو يفترضها قصد تَفَهُّم ما يمكن أن يسمى بنظام العربية ،وتناسق عناصرها ،وكل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدى إليه النحوى منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أو لا ،ومعنى هذا أن التعليل يمكن أن يعد منهجًا يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة ،وكشف الغطاء عن منطقه وحكمته .

ومن بين هذه العلل التي تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم : علة الأَوْلَى ،ومفادها: ترجيح شيء على شيء ؛ لأنّه أولى في الاستعمال، كقولهم: "إن الفاعل، أَوْلَى برتبة التقديم من المفعول"[٢] .

ومما دفعنى إلى دراسة هذا الموضوع : اهتمام النحويين قديمًا،وحديثًا بعلة الأَوْلَى ،إذ أصبحت موضوعًا لا غنىً

عنه فى الدراسات النحوية ،لا سيما عندما تذكر الأمثلة ،ويذكر معها الخلاف النحوى .

وبتوفيق الله وعونه انعقد العزم على أن يتألف هذا البحث من مقدمة تحدثت

---

[١] الاقتراح في أصول النحو للسيوطي صـ١١٢ ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ،راجعه وقدم له: علاء الدين عطية

ط/ دار البيروتي– دمشق ط٢: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

[٢] الاقتراح صـ ١٠٠، وارتقاء السيادة فى علم أصول النحو للجزائرى صـ٧١ تح/د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى ط/دار

الأنباء للطباعة والنشر – العراق – الرمادى ط١: ١٤١١هـ–١٩٩٠م.

فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختيارى له ،وعن خطة السير فيه ثم يأتى بعد ذلك التمهيد وفيه الحديث عن العلة وأثرها فى النحو العربى ثم بعد ذلك ثلاثة فصول :الفصل الأول: دراسة علة الأَوْلى فى الأسماء ،والفصل الثانى : دراسة علة الأَوْلى فى الأفعال ،والفصل الثالث علة الأولى فى الحروف، ثم قفيت ذلك كله بخاتمة تناولت أهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الدراسة ،وأسأل الله تعالى أن يلقى هذا العمل القبول ممن يقرأه أو يطلع عليه ،كما أسأله تعالى الإخلاص فى القول والعمل فهو خير مأمول وأكرم مسؤول .

وصل اللهم أفضل صلاة على معلم الأمة الأول محمد بن عبدالله ρ وعلى آله وأصحابه الكرام البررة وسلم تسليمًا كثيرًا.

الدراسات السابقة

تقتضى الأمانة العلمية ألا يُغْفِلَ البحث الدراسات السابقة لهذا الدراسة، وفي حدود ما اطلعت عليه وجدت بعض الدراسات تتعلق بالعلة النحوية فى إطارها العام أما من حيث هذه الدراسة أعنى دراسة (علة الأَوْلَى) فلم أقف على شىء من هذا القبيل.

وقد سبقت العديد من الدراسات التى تناولت العلة بشكل عام أو تناولتها عند أحد أعلام النحو وإليكم جانبًا من هذه الدراسات السابقة :

أولًا : سيأتى الحديث عن أهم المصنفات التى تناولت العلة عند العلماء الأقدمين[1] مما يغنى عن إعادته فى هذا المقام .

ثانيًا: ما وقفت عليه من الدراسات الحديثة التى تحدثت عن العلة ،وهى كالآتى :

١- **العلة فى ضوء دفاع ابن جنى عنها ونقد ابن السراج وابن مضاء وبعض المحدثين للأستاذ الدكتور /مصطفى سيد محمد السمين .**

٢- **"العلل النحوية في كتاب سيبويه"– رسالة ماجستير – من إعداد الباحث:أسعد خلف عبد جابر العوادي كلية التربية قسم اللغة العربية – جامعة بابل –العراق لعام ٢٠٠٣ م**

٣- **" العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية" –رسالة ماجستير – من إعداد الباحث علي سعيد جاسم الخيكاني – جامعة بابل بالعراق –كلية**

---

[1] ينظر صـ ٧،و٨ من هذا البحث .

التربية– قسم اللغة العربية لعام ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م .

٤- **"العلة النحوية في القرنين السابع والثامن الهجريين" –رسالة دكتوراه – من إعداد الباحث : مثنى يوسف حمادة أمين– الجامعة المستنصرية – كلية الآداب– قسم اللغة العربية – بغداد لعام ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٧م.**

٥- **العلة النحوية عند الأنبارى –رسالة ماجستير– من إعداد الباحث عبد الفتاح المجالى جامعة مؤتة –الأردن لعام ٢٠٠٦م.**

٦- **العلة النحوية فى كتاب الإغفال لأبى على الفارسى من إعداد الباحث :على مطر الدليمى بحث نشر فى مجلة جامعة الأنبار ع١ لسنة ٢٠٠٩م.**

٧- **العلّة القياسية عند أبي البركات الأنباري"ت٥٧٧ هـ" مفهومها وشروط سلامتها من إعداد الباحث :عناد مخلف مهبش الهيتي بحث نشر فى مجلة جامعة الأنبار –العراق ع٢ لسنة ٢٠١٠.**

٨- **العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة لأحمد مطر العطية بحث نشر فى كلية الآداب – جامعة الملك سعود – الرياض –المملكة العربية السعودية لعام ١٤١٩هـ –١٩٩٩م.**

وهذا ما تمكن منه البحث فى الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التى تمت بِصِلَةٍ لهذه الدراسة

التمهيد

أولًا : تعريف العلة :

كان العرب – قبل شيوع اللحن – يتكلّمون بلغتهم سليقة وطبعًا لا تعلمًا وتلقنًا بحسب قواعد محدّدة وأصول مقرّرة ، ولكنهم احتاجوا حينما كثر اللحن وانتشر ، إلى استقراء هذه اللغة ، لضبط القواعد وتحرير الأصول ، وقام بهذا الجهد اللغويون خاصة، فرصدوا الظواهر اللّغوية المختلفة وحالات الكلام المتباينة، ووضعوا لها أسماءً تعين على توضيحها وتثبيتها في الأذهان ، ولما ارتقت العقول بما أتيح لها من الاطلاع على الثقافات الأجنبية الأخرى ، أخذ النّحاة يبحثون عن علل يفسرون بها تلك الظواهر والحالات .

وكان الخوف من ظهور اللحن في القرآن هو الباعث الأوّل على العناية بوضع قواعد النّحو،وضوابط الكلام، ولا شك أنّه سينشأ النّحو في ظلال لغة القرآن وسيتأثر به وقد يتبع خطاه ويسلك سبيله ، وهذا ما حصل فعلاً حين نشأ النحو العربي في ظلال القرآن [1].

ولما كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته ، أن يسأل عن السبب لكل ما يراه ويسمعه ، وجدناه يعكس ذلك على كل ما يمر به ، وعلى مدى سني حياته ، وتطور إدراكه ، وعلى اختلاف العلوم الّتي يتعلمها .

لذلك نجد أن دارس اللغة العربية قد ذهب إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام، وقواعد " فللمرفوع سبب ، وللمنصوب علّة ، وللمجرور غاية ، وللمجزوم هدف"

---

[1] ينظر: النّحو العربي العلّة النّحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك صـ٧٩ ،ط/المكتبة الحديثة – بيروت ،ط١: ١٩٦٥م .

(١)

فنظرًا لأهمية العلة النحوية يحسن بنا فى هذا المقام أن نقف على معناها ،ومفهومها .

فالعلة في اللغة تدل على عدد من المعاني[٢]، وأحد هذه المعانى : السبب ، وهو ما يهمنا هنا ، فالعلة هي السبب ، وعلة الشيء سببه يقال : "هذا علة لهذا أي سبب[٣] .

وفى اصطلاح النحويين :

هى الوصف الذى يكون مظنة وجه الحكمة فى اتخاذ الحكم ، أو هى الأمر الذى يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت فى كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة[٤] .

---

[١] دراسات في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي صـ١٥٥ ط/ وكالة المطبوعات – الكويت ب.د

[٢] العلة:فى اللغة: المرض عل يعل واعتل أي مرض فهو عليل وأعله الله ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة ،واعتل عليه بعلة واعتله: إذا اعتاقه عن أمر ،واعتله: تجنى عليه، والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول ،والعلة : العذر وهذا علة لهذا أي سبب وفي حديث عائشة فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الراحلة أي بسببها يظهر أنه يضرب جنب البعير برجله وإنما يضرب رجلي، وقولهم: على علاته أي على كل حال ،والعليلة المرأة المطيبة طيبا بعد طيب ، لسان العرب ٣٠٨٠/٤ (ع .ل .ل) ط/ دار المعارف – القاهرة.

[٣] المصدر السابق ٣٠٨٠/٤ (ع .ل .ل) .

[٤] النّحو العربي العلّة النّحوية صـ٩٠.

وعرفها الرمانى بأنها : تغيير المعلول عما كان عليه [١] .

قال ابن الأنبارى : " قياس العلّة معمول به بالاجماع عند العلماء كافة ،.....،اعلم أن قياس العلة أن يُحْمَلَ الفرع على الأصل بالعلة التى عُلِّقَ عليها الحكم فى الأصل ،.....،ويستدل على صحة العلة بشيئين :التأثير ،وشهادة الأصول ،فأما التأثير فهو :وجود الحكم لوجود العلة ،وزواله لزوالها ،وذلك مثل أن يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة فإذا طولب بالدليل على صحة العلة قال :الدليل على صحتها التأثير ،وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء ،وعدمه لعدمها ،.....،وأما شهادة الأصول فمثل أن يدل على بناء "كيف؟" ،و"أين؟"،و"أيان؟" ،و"متى؟"؛لتضمنها معنى الحرف ،فإذا طولب بصحة هذه العلة قال: الدليل على صحة هذه العلة : أن الأصول تشهد وتدل على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنيًا"[٢]

وعرفها الجرجانى بأنها : ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه[٣].

وقال السيوطى :" اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى

---

[١] رسالتان في اللغة للرماني صـ ٦٧ تـح/ إبراهيم السامرائي ،ط/ دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان ١٩٨٤.

[٢] الإغراب فى جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة صـ١٠٥،و١٠٦ تح/سعيد الأفغانى ط/دار الفكر ط١:بدمشق ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م،وط٢- بيروت ١٣٩١هـ -١٩٧١م.

[٣] التعريفات صـ ١٥٤ : ط/ دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ط١: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته "[١].

ثانيًا: أثر العلة فى النحو

إن الحديث عن العلة وأثرها فى النحو العربى قديم قِدَمَ النحو نفسه ، فقد ارتبطت هذه الظاهرة بنشأة النحو وتطوره ،فالتعليل أحد أركان النحو الثلاثة (السماع – التعليل – القياس) ،والتعليل مرحلة متقدمة فى التفكير النحوى ظهرت واضحة لدى النحاة الأوائل الذين كان لهم سابق الفضل فى تأسيس قواعد النحو ،واستنباط مسائله ،وتفريع أحكامه ،ومن هؤلاء عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى والذى يُعَدُّ من أوائل النحاة الذين اهتموا بالعلل ،وقد كان لها دور كبير فى تطوير النحو وبسط أحكامه ،وشرح مسائله ، يقول عنه ابن سلام الجمحى :" وكان أول من بعج[٢] النحو ومد القياس والعلل ،.....، وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريدا للقياس وكان أبو عمرو أوسع علمًا بكلام العرب ولغاتها وغريبها"[٣] .

---

[١] الاقتراح صـ٩٦.

[٢] بعج الأرض وبجعها أي شقها وأذلها ، وتبعج السحاب وانبعج بالمطر انفرج عن الودق والوبل الشديد ، وتبعجت السماء بالمطر كذلك وكل ما اتسع فقد انبعج ، وباعِجَةُ الوادي حيث ينبعج فيتسع لسان العرب ٣٠٨/١ (بـ ع ج) ط/ دار المعارف – القاهرة.

[٣] طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي صـ١٤ تح: محمود محمد شاكر ، ط/ دار المدني – جدة

ويأتى بعد عبدالله بن أبى إسحاق الحضرمى عيسى بنُ عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء، وتروي لنا كتب التراجم اهتمامهما بالتعليل أيضًا ومما يُروى عنهما أنهما كانا يقرآن قوله تعالى :(﴿ ﴾ [1] ، بنصب الطير ويختلفان في التعليل ، فقال عيسى : هو على النداء ، كما تقول : يا زيد والحارث لما لم يمكنه : ويا الحارث. وقال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعًا ، ولكنه على إضمار "وسخرنا الطير"، كقوله على أثر هذا: (﴿ ﴾ [2]،[3] .

ثم يأتى بعد ذلك الخليل بن أحمد الذى رفع قواعد النحو وشاد صرحه ، بما رسم من مصطلحات وضَبَطَ من أحكام ،وقد تمكن – بما آتاه الله من فكر ثاقب ،وثقافة غزيرة ،واستنباط دقيق ،وسقة بالأسرار الصوتية والخصائص التركيبية لكلام العرب من أن يستنبط من علل النحو ما لم يسبقه إليه أحد قبله ،وأعجز من جاء بعده ،وقد كثرت عنده العلل كثرةً استرعت نظر بعض معاصريه[4] .

وقد أثار توسيع الخليل لنطاق العلة الاهتمام بها،فازدادت العناية بها من ذلك

---

[1] **جزء من الآية رقم (١٠) من سورة سبأ**

[2] **جزء من الآية رقم (١٢) من سورة سبأ**

[3] **طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ٤١ تـح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط٢ ،ط: دار المعارف**

[4] **العلة فى ضوء دفاع ابن جنى عنها صـ٦ لأستاذنا أ.د/مصطفى السمين ط/مطبعة الأمانة ط١ :١٤١٥هـ-١٩٩٥م .**

الحين ،وأخذت تشغل من عقول النحاة حيزاً كبيراً .

ومن بعد الخليل يأتى تلميذه النجيب سيبويه ،فيحذو حذو أستاذه فى الاهتمام بالتعليل حيث ذخر كتابه بكثير من التعليلات التى فاضت لتشمل المطرد ،والمقيس ،والشاذ من كلام العرب ،وكأنما لا يوجد عنده أسلوب أو قاعدة بدون علة .

يقول أحد الباحثين[١]: "وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوية، أو بعبارة أدق: كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيرا، وما خالفه يُنْحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذي استنبطت منه القواعد، وينعته بالغلط، يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه.

وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: "وليس شيء يضطرون "العرب" إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"[٢]، فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستُنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة"[٣] .

وقد أثار توسيع الخليل لنطاق العلة الاهتمام بها،فازدادت العناية بها من ذلك الحين ،وأخذت تشغل من عقول النحاة حيزاً كبيراً فجاء بعد الخليل وسيبويه نحاة كوفيون وبصريون اعتمدوا التعليل كثيرا،منهم الفراء الذي عُني بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة

---

[١] الدكتور شوقى ضيف فى كتابه: المدارس النحوية صـ٨٢ ،ط: دار المعارف ط٧ .

[٢] الكتاب ١/ ٣٢ تح/ عبد السلام محمد هارون ،ط/ دار الجيل ـ بيروت .

[٣] المدارس النحوية صـ٨٢

والوضوح ، كما يتضح ذلك فى كتابه معانى القرآن حيث علل جواز تذكير الفعل قبل الاسم المؤنث فى قوله تعالى :(﴿ ﴾ [1] ،وعدم جواز ذلك إذا جاء بعده بقوله:" فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز، وإنما قبح ؛ لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فِيهِ مكنىّ من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قَالُوا: يذهب به إلى المعنى، وهو فِي التقديم والتأخير سواء "[2] .

وكان المبرد، ومن عاصره من نحاة القرن الثالث الهجري يَعُدُّون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه ،فكان المبرد شديد الاهتمام بالتعليل حتى كانت المطالبة بالتعليل هي السلاح الذي شهر في مناقشاته مع الزجاج ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب ، كما وقف فى وجه سيبويه ؛لأنه قَبِلَ قول الخليل خاليًا من التعليل فخالفه في كثير من المسائل لم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم النحوي إنما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم ،ووافقه في بعضها في الحكم وخالف في علته[3] .

---

[1] **جزء من الآية رقم (٢٧٥) من سورة البقرة .**

[2] **معانى القرآن ١٢٨/١ تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ط: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ط١ بدون ،والشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه لخديجة الحديثى صـ٣١٩ ط/مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.**

[3] **الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه صـ٣١٩.**

حدث ابن الأنبارى أن الزجاج قال :" لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت في ملازمته"[١] .

غير أن الفراء والمبرد وإن تكلما في العلة فانهما لم يفرداها بالبحث إنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة ،أما الذين افردوا العلة بالتأليف والبحث فقد كان أولهم قطرب ،فقد ورد في ترجمته أنه ألف كتاباً اسمه " العلل في النحو"[٢]، وجاء المازني فألف كتاب"علل النحو[٣] ،واستمر التأليف في العلة فكثرت فيها المؤلفات والمصنفات.

وما كاد القرن الثالث ينتهى حتى استقرت علل النحو واتسع البحث فيها ،وأصبح مما يفخر النحاة بمعرفته ،والاهتداء إليه ،يكتبون ،ويناقشون ،ويجادلون ،ولما جاء القرن الرابع غزت النزعة المنطقية الفكرَ الإسلامى فتأثرت بها العلوم المختلفة ،ومنها علم النحو الذى اعتمد على القياس والتعليل اعتمادًا تامًا حتى أن أبا على الفارسى الذى أرسى قواعد القياس كان يقول :"لئن أخطىء فى خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلىّ من أن أخطىء فى مسألة

---

[١] نزهة الألباء في طبقات الأدباء صـ ١٧١ تح: إبراهيم السامرائي ط/مكتبة المنار– الزرقاء – الأردن ط٣:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

[٢] الفهرست لابن النديم صـ ٧٥،و٧٦،تح: إبراهيم رمضان ط: دار المعرفة بيروت – لبنان ط٢: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م ،والشاهد وأصول النحو صـ٣٢٠.

[٣]معجم الأدباء لياقوت الحموي ٧٦٣/٢ تح/ إحسان عباس ط/ دار الغرب الإسلامي- بيروت ط١: ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.

واحدة قياسية "[١].

وتابعه فى هذا تلميذه ابن جنى الذى كان يقول :" وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس"[٢] .

وقد أكثر أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى من التعليل ،وحاول ابن جنى أن يقارن بين علل النحويين وعلل المتكلمين ،وعلل المتفقهين ،واستنتج أن علل النحاة أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل أهل الفقه ؛وذلك لأن المتكلمين إنما يحيلون على الحس ،ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس[٣] .

وقد عقد ابن جنى أبوابًا متعددة للبحث فى العلة منها على سبيل المثال :"باب فى تخصيص العلل ،وباب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة المجوزة ،وباب فى تعارض العلل ،وباب فى أن العلة إذا لم تتعد لم تصح ،وباب فى العلة وعلة العلة ،وباب فى حكم المعلول بعلتين ،وكل هذه الأبواب – وغيرها– فى العلة فصل فيها ابن جنى تفصيلًا لم يترك فيه زيادة لمستزيد ،ولابابًا لاعتراض أحد عليه[٤] .

---

(١) الخصائص لابن جنى ٩٠/٢ ،تح/محمد على النجار ،ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط٥ ،٢٠١١،والشاهد وأصول النحو صـ٣٢٠

(٢) الخصائص لابن جنى ١٢٧/١ .

(٣) المصدر السابق ٤٩/١ .

(٤) الخصائص ١٤٥/١،و١٦٥،و١٦٧،و١٧٠،و١٧٤،و١٧٥،والشاهد وأصول النحو صـ٣٢١

واتسعت بعد ذلك البحوث في العلة النحوية فبحث النحاة أنواعها، فجعلها ابن السراج على ضربين :أحدهما علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم ،والآخر :علة العلة[١] ،وقسمها الزجاجي على ثلاثة اضرب هي : العلة التعليمية ،والعلة القياسية ،والعلة الجدلية النظرية[٢] ، وجعلها ابن مضاء على ثلاثة أضرب أيضًا : علل أُول ،وعلل ثوان ،وعلل ثوالث[٣]، وكما تناول النحاة أنواعها بينوا شروطها وصفاتها وما تثبت به وتصح، وذكروا مسالكها وهي طرق أخذها ، وفصلوا القول في قوادحها أي كيفية الطعن بها ونقضها .

ثالثًا: أشهر المصنفات فى العلة النحوية :

للتعليل أثر واضح فى النحو العربى، فهو مظهر من مظاهر الاحتجاج الاستدلالى فى أصول النحو، ومرتكزها الأول والأساس الذى قامت عليه، وهو المعول الرئيس فى تثبيت الأحكام وتقوية الاحتجاج بها، إذ معرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، ومعرفة الأدلة يحتاج إلى التعليل، وقد فرض الواقع اللغوى والدرس النحوي وجود هذه الظاهرة، من واقع نزوع النفس البشرية إلى معرفة الأسباب والمسببات أو العلة وما وراءها ، وقد سبقت الإشارة إلى أن قطرب(ت

---

[١] الأصول فى النحو ٣٥/١ تح/ د. عبد الحسين الفتلى ط/مؤسسة الرسالة – بيروت ط ٣،١٤١٧هـ –١٩٩٦م .

[٢] الإيضاح فى علل النحو صـ ٦٥،٦٤ تح/د.مازن المبارك ط/دار النفائس –بيروت ط٣: ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م .

[٣] الرّد عَلى النّحاة صـ١٢٧،و١٢٨تح: د.محمد إبراهيم البنا ط: دار الاعتصام ط١: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م

٢٠٦هـ) أول من ألف كتابًا مستقلًا فى العلة النحوية سماه " العلل في النحو"[١]، وجاء بعده المازني (ت٢٣٠هـ) فألف كتاب"علل النحو[٢] ،ثم جاء بعد ذلك الحسن بن عبد الله أبو علي الأصبهاني(ت٣١١ هـ) المعروف بلكذة بضم اللام وسكون الكاف وفتح الذال- فألف كتابًا فى نقض علل النحو[٣] ،ثم جاء هارون بن الحائك الضرير النحوي ،وصنف العلل في النحو[٤] ،وألف محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي(ت٣٢٠هـ) كتابًا فى العلل سماه "كتاب المختار في علل النحو" يقع فى ثلاثة مجلدات أو أكثر[٥] ،وألف ابن إسحاق الزجاجى(ت٣٤٠هـ) "الإيضاح فى علل النحو"[٦] ،وصنف محمد بن علي بن إسماعيل العسكري أبو بكر المعروف بمبرمان النحوي(ت٣٤٥هـ) كتاب "المجموع على العلل"[٧] ،ومن بين هذه المصنفات التى اهتمت بالعلة النحوية

---

(١) الفهرست لابن النديم صـ ٧٥،و٧٦.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي ٧٦٣/٢ .

(٣) بغية الوعاة للسيوطى ٥٠٩/١ ،تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

(٤) معجم الأدباء ٢٧٦٢/٦،و بغية الوعاة للسيوطى ٣١٩/٢ .

(٥) معجم الأدباء ٢٣٠٦/٥،و٢٣٠٨ .

(٦) بغية الوعاة ٢/ ٧٧.،وذكر الدكتور شوقى ضيف فى مقدمة كتاب الإيضاح صـ (جـ) ما نصه : " وكنا نظن أن ابن جنى أول من أفرد العلل مؤلفات خاصة بها على نحو ما هو معروف فى كتابه "الخصائص" حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجاجى ،وقد أسماه :"الإيضاح فى علل النحو" .

(٧) معجم الأدباء ٢٥٧٢/٦،و٢٥٧٤.

ما صنفه الوراق(ت٣٨١هـ) ،وهو كتاب "علل النحو"[١] ،وكذلك من الكتب التى أُلِّفَتْ فى العلة النحوية :" شرح علل النحو" لأحمد بن محمد المهلبي أبو العباس المعروف بالبرجاني[٢] ،ومما صُنف فى العلة أيضًا :" تقسيمات العوامل وعللها"لسعيد بن سعيد الفارقي(ت٣٩١هـ) أبو القاسم النحوي[٣] ، وألف علي بن محمد بن عبدوس الكوفي كتاب:"البرهان في علل النحو"[٤]،ثم جاء بعد ذلك أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ) فألف كتابه الماتع "أسرار العربية" ،وهو كتاب اهتم فيه مصنِّفه بالعلة النحوية ودراستها ،وشرحها بأسلوب قائم على المناظرة ،والجدل ،فها هو ذا يذكر فى مقدمة كتابه أنه ذكر الكثير من آراء النحويين البصريين والكوفيين وفندها وبيَّن الصحيح منها والفاسد معضدًا ذلك كله بالعلل النحوية راجعًا فيها إلى الدليل فى كل مايذكر فيقول :" فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بـ"أسرار العربية "كثيرًا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصححت ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل، والله تعالى ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل"[٥] ،ومما صنفه أيضًا ابن الأنبارى – فى العلة النحوية– :" الجمل في

(١) بغية الوعاة ١/١٣٠.

(٢) معجم الأدباء ١/٤٥٥.

(٣) البغية ١/٥٨٤.

(٤) معجم الأدباء ٤/١٨٦٩،والبغية ٢/١٩٤.

(٥) أسرار العربية صـ٢٧ تح/ د.فخر صالح قدارة ط/ دار الجيل – بيروت ط١، ١٩٩٥.

علم الجدل"،و "نجدة السؤال في عمدة السؤال"[١]،غير أن الكتابين قد طُبِعَا باسمين آخرين ،الأول باسم "الإغراب فى جدل الإعراب"،والآخر باسم " لُمَع الأدلة فى أصول النحو"[٢].

ثم جاء بعد ابن الأنبارى نحاة متعددون ألفوا كتبًا فى النحو ،وتحدثوا فيها عن أصول النحو، غير أنهم لم

يفردوا العلة بالبحث ،ولم يخصوا أصول النحو وأدلته بدراسة أو كتاب مستقل حتى جاء السيوطى(ت٩١١هـ) ،فألف كتابه الرائع :"الاقتراح فى أصول النحو" جمع فيه أصول النحو وصنفها على طريقة الفقهاء فى تصنيف أصولهم ،وقد صرح بذلك فى مقدمة كتابه ،فقال :" فهذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى ، طريف المبنى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله ، في علم لم أسبق إلى ترتيبه ، ولم أتقدم إلى تهذيبه ، وهو أصول النحو ، الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين ، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعه وترتيبه صنع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع ؛ لأُبْرِزَ في كل حينٍ للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين، وقد سميته بـ (الاقتراح في علم أصول النحو) [٣] .

هذا من ناحية الحديث عن أهم المصنفات فى العلة النحوية ،وما أُلّفَ فيها من

---

(١) البغية ٢/٨٧.

(٢) الشاهد وأصول النحو صـ٣٢٢.

(٣) الاقتراح صـ١٥.

كتب ،أما من ناحية تعريف العلة ،وتقسيمها ،فقد تشعب البحث فيها وتنوع بما يضيق به المقام عن ذكره .

الفصل الأول
علة الأَوْلَى فى الأسماء

ويشتمل على عشرة مباحث :

المبحث الأول:الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول

المبحث الثانى: الأَوْلَى نيابة المفعول به عن الفاعل

المبحث الثالث:الفاعل أولى بالرفع من المفعول به

المبحث الرابع:الاسْمِ أَوْلَى بالتغيير من الْفِعْل إذا كان آخره (واو) مضموم ماقبلها

المبحث الخامس: الوقف على الفعل الذى آخره تاء تأنيث إذا سَمَّيْتَ به

المبحث السادس: علة بناء المنادى المفرد على الضم

المبحث السابع :الوقف على الاسم المنقوص فى الرفع والجر

المبحث الثامن :علة الأَوْلَى فى المقدم من الاسم ،واللقب،والكنية

المبحث التاسع: المحذوف من واو مفعول معتل العين

المبحث العاشر: المحذوف من ألف الإفعال ،والاستفعال

المبحث الأول
الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول

الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به أي على جهة قيام الفاعل بالفعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسمّ فاعله[١] .

وذكر ابن السّرّاج علة رفع الفاعل بقوله : "الاسم الذي يرتفع بأنَّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ، ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله،كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك :"جاء زيدٌ"،و"مات عمروٌ "[٢].

ويوضح ابن السراج قوله السابق فيقول:" ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أي : ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا "ضَرَبَ" للفاعل مفتوح الفاء و"ضُرِبَ" للمفعول مضموم الفاء مكسور العين وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية"[٣].

وإذا اجتمع الفاعل والمفعول فالأصل تقديم الفاعل ؛لأنه لازم للفعل وكالجزء منه ،ولذلك إذا أضمر وجب تقديم ضمير الفاعل كقولك:"أكْرَمْتُك"[٤]

---

[١] التعريفات صـ١٦٤

[٢] الأصول ٧٢/١،و٧٣

[٣] المرجع السابق ٧٣/١

(٤) المغني لابن فلاح ٤٩٦/٢ رسالة دكتوراه إعداد الباحث /عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية – المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م

وعلل الوراق لتقديم الفاعل على المفعول فقال:" وَإِنَّمَا وَجب الِابْتِدَاء بالفاعل على الْمَفْعُول، لِأَنَّهُ الْفِعْل مِنْهُ يحدث، فَصَارَ أَحَق بالتقديم من الْمَفْعُول، فَوَجَبَ لهَذِهِ الْعلَّة أَن يرتب قبله، وَأَيْضًا فَإِن الْفِعْل يَسْتَغْنِي بالفاعل عَن الْمَفْعُول، نَحْو: "قَامَ زيد"، فَصَارَ الْمَفْعُول فضلَة يذكر بعد الْفَاعِل، فَلهَذَا وَجب تَقْدِيم الفاعل عليه" (١)

فعلة الأَوْلى فى تقديم الفاعل على المفعول عند الوراق هى:أن السبب فى حدوث الفعل ووقوعه إنما هو الفاعل لذا كان تقديم الفاعل على المفعول هو الأَوْلى ،والأحق بالتقديم ،كما أنه علل بوجه آخر وهو أن الفعل يستغنى بالفاعل عن المفعول ،وذلك لأن المفعول فضلة تذكر بعد الفاعل .

وأيضا علل ابن أبى الربيع تعليلا قريبا مما سبق فقال:"أما الوجه الذى أوجب تقديم الفاعل فهو:أن الفاعل عمدة،لا يستغنى عنه الفعل ؛لأن الفعل بُنِىَ له ،وللإخبار عنه أخذ من المصدر ،فلا يمكن حذفه؛لأن ذلك نقض الغرض ،وأما المفعول فإن شئت جئت بهوإن شئت لم تأت به ؛لأن الفعل لم يُبْنَ للإخبار عنه ،وإنما يطلبه بالمعنى ،لايطلبه بالبنية ،فإن بنى له الفعل فقيل ضُرِبَ صار المفعول به عمدة لا بد من ذكره بمنزلة الفاعل"(٢) .

مما سبق يتبين أن العلة فى تقديم الفاعل على المفعول عند ابن أبى الربيع هى طلب الفعل للفاعل ؛لذا صار الفاعل عمدة لا يمكن الاستغناء عنه،ولا يمكن

---

(١) علل النحو صـ ٢٦٩ تح/ محمود جاسم محمد الدرويش ط/ مكتبة الرشد – الرياض ط١ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى١/٢٧٢ تح/د.عياد الثبيتى ط١: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م بيروت – لبنان

حذفه وأن كل مالا يطلبه الفعل فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه وأنت فى إثباته بالخيار فكان تقديم مالابد منه للفعل أَوْلَى مما أنت فى إثباته بالخيار .

فمن الملاحظ أن تعليلات النحاة(١) حول تقديم الفاعل على المفعول تدور فى فلك واحد هو أن الفاعل عمدة لا يستغنى عنه وأن المفعول به فضلة يمكن الاستغناء عنه .

ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل ، للعناية والاهتمام ،وفى هذا يقول سيبويه رحمه الله :" فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل وذلك قولك ضَرَبَ زيداً عبدُ الله لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا ولم تُرِد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما وهو عربيٌّ جيِّد كثير كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٢).

وأيضا قُدّمَ المفعول على الفاعل لدلالة الإعراب عليه، فلم يضرّ من جهة المعنى تقديمه، واكتسبوا بتقديمه ضربا من التوسّع في الكلام؛ لأن في كلامهم الشّعر المقفّى والكلام المسجّع، وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤخّرونه، فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدّم الفاعل لا غير، كقولهم: " ضرب عيسى موسى "، فعيسى هو الفاعل لا غير، وإن بان الإعراب

---

(١) تنظر تعليلات النحاة حول تقديم الفاعل على المفعول فى: شرح الكتاب للسيرافى٢٦٣/١ تح/ أحمد حسن مهدلي،وعلي سيد علي ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١: ٢٠٠٨ م،واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٥٣/١ تح/ غازي مختار طليمات ط/ دار الفكر – دمشق ط١ ، ١٩٩٥،والمغني لابن فلاح ٤٩٦/٢

(٢) الكتاب ٣٤/١

في أحدهما جاز التقديم والتأخير، كقولك: " ضرب زيدا عيسى" ،و"ضرب عيسى زيدا "[1].

الاستنتاج

مماسبق عرضه حول مسألة تقديم الفاعل على المفعول يتبين أن :

أولا : تعليلات النحاة حول تقديم الفاعل على المفعول تكاد تكون متفقة مع اختلاف بسيط فى كيفية التعبير والتناول والتبيين

ثانيًا : يجوز تقديم المفعول على الفاعل للاهتمام والعناية به كما نص على ذلك سيبويه وأيضا يكون فى تقديم المفعول على الفاعل ضرب من التوسع فى الكلام العرب ولكن هذان الأمران لا يحدثان إلا مع أمن اللبس بين الفاعل والمفعول وأمن اللبس لا يتحقق إلا إذا بان الإعراب فى كليهما أو أحدهما، فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدّم الفاعل لا غيرنحو: " ضرب عيسى موسى "، فعيسى هو الفاعل لا غير .

(١) شرح الكتاب ١/٢٦٣

المبحث الثانى
الأَوْلَى نيابة المفعول به عن الفاعل

فى هذا الباب –أعنى باب نائب الفاعل– ينقسم الفعل إلى قسمين هما:

– القسم الأول:الفعل المُتَعَدّى

– القسم الثانى :الفعل غير المتعدّى

فالفعل المتعدّى :ما كان له مفعول به كـ"زيد،وعمرو" فى قولك:"عَرَفْتُ زيدًا"،و"أَكْرَمْتُ عمرًا"،فهذا النوع من الأفعال يبنى للمفعول ،فيُحْذَفُ الفاعل ويقوم المفعول به مقامه ،ويُعْطَى إعرابَه .

والفعل غير المتعدى ،وهو مالا يكون له مفعول به نحو قولك:"قام زَيدٌ"،و"ذهب عمرو"،فهذا الضرب من الأفعال لا يتحقق فيه البناء للمفعول ؛لأن حقيقة ذلك :أن تختزل الفاعل وتضع المفعول به موضعه،فتقول فى "ضَرَبَ زيدٌ عمرًا":"ضُرِبَ عمرٌ"،وإذا لم يكن فى قولك:"ذَهَبَ زيدٌ" مفعول به لم يمكن إسقاط الفاعل؛لأنك لو أسقطته بقى الفعل بلا شئ يُسْنَدُ إليه[1] .

قال سيبويه :"الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول،وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل،.....،واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث،ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ"[2]

---

[1] المقتصد فى شرح الإيضاح للجرجانى ١/٣٤٤،و٣٤٥،تح/د.كاظم بحر المرجان ط/منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢

[2] الكتاب ١/٣٤

ويحذف الفاعل لخمسة أوجه هى:

أَحدهَا: ألاَّ يكون للمتكلم فِي ذكره غَرَض؛لأنه ربما لم يشته ذكر الفاعل إمّا حبّـًا له،و إمّا بغضـًا

الثَّانِي: أنْ يُترك ذكره تَعْظِيمًا لَهُ واحتقارًانحو:"قُطِعَ اللِّصُ" تعظيمًا،و"شُتِمَ السُّلْطانُ" تحقيرًا

الثَّالِث: أَن يكون الْمُخَاطب قد عرفه نحو :أُنزِلَ المَطَرُ

الرَّابِع :أَن يخَاف عَلَيْهِ من ذكره

الْخَامِس: ألاَّ يعرفهُ المتكلّم [1]

فالنائبُ عن الفاعل هو الذي يقوم مَقَامه عند غيبته، وعدم ذكره مع بناء الفعل له، وهو خمسةُ أنواع: المفعولُ به، والمصدرُ، وظرفُ الزمان، وظرفُ المكان، والجارُ والمجرور.

وأَوْلَاها بالإقامة المفعولُ به؛ لأنّه يُقامُ بِغَير شرطٍ بخلاف غيره؛ ولأنَّه لا يقوم غيرُه كالمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمجرور مَقَامَ الفاعل مع حضوره ،بخلاف ما عليه المفعول به، إذ يُقامُ وجوبًا إذا حضر مع حضور غيره، ولأنَّ غيرَه لا يقوم مَقَامَ الفاعل إلا مع تصييره مفعولاً به مجازاً، فلما كان أصلُ الباب للمفعول به قُدِّمَ ،وجُعِل أصلاً لغيره[2].

---

[1] اللباب فى علل البناء والإعراب ١٥٧/١ ،وتوجيه اللمع توجيه اللمع لابن الخباز صـ ١٢٧،تح/ د. فايز زكي محمد دياب،ط/ دار السلام للطباعة والنشر –القاهرة ،ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

[2] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبى٥/٣،تح/د.عيادبن عيد الثبيتي ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث

وقد اشترط النحاة فى نيابة المصدر عن الفاعل أن يكون متصرفًا،فإذا كان غير متصرف لم يجز،فمثال المتصرف قوله تعالى:(✂♦❶✆✉♦▫ ✆❼⏲❺❑❻✆ ✂ ☍✆✖ ♦▦🡐☼ ❼✆⏲▦♦☼ ➢❑✉②✉▦☼ ➢❑✉⑨✆■◔◆❐)[1]،فإن لم يكن المصدر متصرفًا لم تجز نيابته ،نحو:"سبحان الله"،و"معاذ الله"،فلا يجوز رفع "سبحان"،و"معاذ"،وكذلك فى نيابة ظرفى الزمان،والمكان عن الفاعل اشترطوا أن يكونا متصرفين[2] فلا يجوز أن يقال:"سير عليه سحرُ" فى ظرف الزمان،ولا "حيل دونك" فى ظرف المكان ؛لأنهما غير متصرفين[3]

الإسلامي – مكة المكرمة ط١: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م،و،ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٣٣٨/٣ تح/رجب عثمان ط/ مكتبة الخانجى – القاهرة ط١، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

[1] الآية رقم(١٣) من سورة الحاقة

[2]الظروف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلا، ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل قط، وعوض، وإذا، وسحر.

النوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بمن، وذلك مثل عند، وثم، بفتح الثاء وهذان النوعان يقال لكل منهما: " ظرف غير متصرف

النوع الثالث: **ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن، إلى التأثر بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين، وهذا هو الظرف المتصرف، – ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ١١٩/٢،و١٢٠ ط/ دار التراث – القاهرة.**

[3] شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٠٧ ،و٦٠٨ تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ط/ دار المأمون للتراث،و منهج السالك ٥٠/٢،و٥١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

والصالح للنيابة من حروف الجر هو ما لا يلزم وجهًا واحدًا في الاستعمال كـ"الباء، و"اللام"، و"من"، و"إلى" و"عن"، و"على"، و"في"[١]

وإنَّما أقيم الْمَفْعُول مُقام الْفَاعِل ليَكُون الْفِعْل حَدِيثا عَنهُ إِذْ الْفِعْل خبر وَلَا بدَّ لَهُ من مخبر عَنهُ ولّمَّا أقيم مقَامه فِي الأسناد إِلَيْهِ رفُع كَمَا رفع الرافع لَهُ الْفِعْل الْمسند إِلَيْهِ"[٢]

وذلك لأن الفعلَ ابتداؤُه من الفاعل وانقطاعُه من المفعول، فالمفعولُ طَرَفٌ في الفعل وشريكٌ فيه، إذا جاءا معًا كان الفاعل أولى من الفعل؛ لأنَّ إيقاعَه منه، وإذا تُرِكَ الفاعلُ ردَّ الفعلُ إلى المفعول به لما كان يَسْتَحِقُّهُ من شركته في الفعل[٣].

قال الوراق معللاً لذلك :" فإن قال قائل : لم وجب إذا حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع ؟

فالجواب في ذلك : أن الفعل لا يخلو من فاعل ، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل ، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا ، ألا ترى أنهم قالوا : مات زيد ، وسقط الحائط ، فرفعوا هذه الأسماء، وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة ، وإن شئنا جعلنا الرفع في المفعول الذي قام مقام

الفاعل بعلة أخرى ، وهو حمله على الفاعل ، فمن جهة اشتراكهما في الفعل

١١٩/٢،و١٢٠تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرةط٢٠ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

[١] شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٨

[٢] اللباب فى علل البناء والإعراب ١٥٨/١

[٣] المقاصد الشافية ٦/٣

صار خبرا عن المفعول الذي يتعدى الفعل إليه مفعولا آخر "[١].

فقد علّل الوراق لنيابة المفعول به عن الفاعل بعلتين :

الأولى :استقباح خلو الفعل من فاعل ، فلهذا وجب أن يقوم مقام الفاعل اسم مرفوع ، ؛ لأنهم قالوا : مات زيد ، وسقط الحائط ، فرفعوا هذه الأسماء، وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة.

الثانية:حمل المفعول به على الفاعل من جهة اشتراكهما في الفعل ،فإذا تُرِكَ الفاعلُ ردَّ الفعلُ إلى المفعول به لما كان يَسْتَحِقُّهُ من شركته في الفعل

وذهب ابن الأنبارى إلى تعليل قريب مما سبق،حيث يقول:" فإن قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضده في المعنى قيل :.....،إذا جاز أن يقال مات زيد ويسمى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز أن يقام المفعول"[٢]،وتبعه فى هذا ابن يعيش[٣].

وإذا اجتمع مفعول به، ومصدر، وظرف زمان، وظرف مكان، ومجرور تعين إقامة المفعول به عند جمهور البصريين[٤]،وذلك لأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الْفِعْل يصل إِلى المفعول به بِنَفسِهِ كما يصل إِلى الفاعل بخلاف الظّرف

---

[١] **علل النحو صـ٢٧٧.**

[٢] **أسرار العربية صـ٩٥.**

[٣] **شرح المفصل ٣٠٧/٤ تح/د. إميل بديع يعقوب ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.**

[٤] **ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٣٣٨/٣،و١٣٣٩،و منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ٥٣/٢،و٥٤ تح/ د. على محمد فاخر ط/ دار الطباعة المحمدية – القاهرة ط١٤٣٥،١هـ – ٢٠١٣م ،واللباب ١٥٩/١.**

الثَّانِي: أنَّ الْمَفْعُول بِهِ شريك الْفَاعِل؛ لأنَّ الْفَاعِل يوجِد الْفِعْل وَالْمَفْعُول بِهِ يحفظه

الثَّالِث: أنَّ الْمَفْعُول بِه فِي الْمَعْنى قد جعل فَاعِلا فِي اللَّفْظ كَقَوْلِك مَاتَ زيد وطلعت الشَّمْس وهما فِي الْمَعْنى مفعول بهما بِخِلَاف الظّرْف

الرَّابِع: أنَّ من الْأَفْعَال مَا لم يُسمَّ فَاعله بِحَال نَحْو عُنيت بحاجتك وبابه وَلم يسند إلاَّ إِلَى مفعول بِهِ صَحِيح فدلَّ على أنّه أشبه بالفاعل[1]

وإذا لم يوجد مفعول به، فالخيار في إقامة ما شئت من المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان والمجرور[2]

قال أبو حيان:"أنه إذا اجتمعت كلها تعيّن إقامة المفعول به ،فإن فُقِدَ تساوت البواقى فى الجواز "[3]

وأجاز الأخفش،وأبو عبيد، والكوفيون إقامة غيره مع وجوده، قال الأخفش: ضرب الضربُ الشديدُ زيدًا، أو ضُرِبَ اليومان زيدًا، وضُرِبَ مكانَك زيدًا، ووُضِعَ موضعُك المتاعَ، وأُعْطِيَ إعطاءٌ حسنٌ أخاك درهمًا مضروبًا عنده زيدًا[4].

وشَرَطَ الأخفشُ في جواز إقامة المصدر، وظرف الزمان مع وجود المفعول به، أن يتقدما على المفعول به؛ فإن تأخر لم يجز، فتقول: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، وضربَ يومُ الجمعة زيدًا، وعليه تمثيل الأخفش المُثُل المتقدمة[5]

---

[1] اللباب ١/١٥٩.

[2] منهج السالك ٢/٥٣،والارتشاف٣/١٣٣٩.

[3] منهج السالك ٢/٥٣.

[4]شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، والارتشاف ٣/١٣٣٨،و١٣٣٩،و منهج السالك ٢/٥٣

[5] الارتشاف ٣/١٣٣٩

ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء[١]: (﴿ليُجْزَى قَوْمًا﴾)[٢] فأسند "لِيُجْزَي" إلى الجار والمجرور، ونصب "قوما" وهو مفعول به[٣].

ولحّن العلماء[٤] أصحاب هذه القراءة ؛لأن المفعول إذا جاء فى الكلام كان أولى من غيره بالنيابة عن الفاعل[٥].

وعليه فإن المفعول به أَوْلى بالنيابة عن الفاعل .

الاستنتاج

أولًا:علل النحويون لأولوية نيابة المفعول به عن الفاعل بتعليلات تكاد تكون

---

[١] قراءة ابن جماز،والعمرى عن أبى جعفر ،والأعرج ،وشيبة ،وعاصم،ينظر:معانى الفراء ٤٦/٣،وجامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ٨٢/٢١ تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ط/دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م،وإعراب القرآت السبع وعللها لابن خالويه ٣١٣/٢،تح/د.عبدالرحمن سليمان العثيمين ط/مكتبة الخانجى - القاهرةط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م،والنشر في القراءات العشر لابن الجزري٣٧٢/٢ تح/ علي محمد الضباع ط/ المطبعة التجارية الكبرى ب.د

[٢] جزء من الآية رقم(١٤) من سورة الجاثية

[٣]شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٠٩

[٤]كالفراء فى معانيه ٤٦/٣، حيث يقول الفراء :" وَقَدْ قَرَأَ بعض القراء فيما ذُكر لي: ليُجزَى قَوْمًا، وهو فِي الظاهر لحن "،والطبرى فى تفسيره جامع البيان ٨٢/٢١ حيث يقول:" وَذُكِرَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِئِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهُ «لِيُجْزَى قَوْمًا» عَلَى مَذْهَبِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ كَلَامِ الْعَرَبِ لَحَنٌ".

[٥] اللباب ١٥٩/١،ومعجم القرآت للدكتور عبداللطيف الخطيب ٤٥٦/٨،ط/دار سعد للطباعة للطباعة والنشر والتوزيع -دمشق ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م

متشابهة ومتقاربة .

ثانيًا: المفعول به أولى بالنيابة عن الفاعل؛ لأنّه يُقامُ بِغَير شرطٍ بخلاف غيره من المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمجرور.

ثالثًا:أجاز الأخفش،وأبو عبيد، والكوفيون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجودالمفعول به مستندين إلى قراءة بعض القراء(ﷺ ﷺ ﷺ ﷺ) بالبناء للمفعول فى قوله تعالى: "لِيُجْزَيَ"،وقد ضعف العلماء هذه القراءة،ولحّنوها،كما أنها تحتمل التأويل،وفى هذا يقول أبو حيان:"وجميع ما استدل به من جواز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به إنما جاء مخصوصًا بالجار والمجرور فى شعر أو قراءة شاذة لا بظرف،ولا بمصدر ،هذا مع احتماله للتأويل"[1].

---

[1] **منهج السالك ٢/٥٤**

المبحث الثالث
الفاعل أولى بالرفع من المفعول به

من أحكام الفاعل وجوب رفعه،وقد علل النحويون وجوب رفع الفاعل بعلل مختلفة ،فقد ذكر سيبويه أن الفاعل ارتفع بفعله ؛لأن الفعل شُغِلَ به ،ولم يُشْغَلْ بغيره ،وفى هذا يقول سيبويه:" هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول،وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ وشغَلْتَ ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب وانتصب زيدٌ؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل"(١).

وهذا يعنى أن الفاعل ارتفع بفعله ؛لأنه به شُغِلَ،ولم يُشْغَلْ بغيره ،وقد مَثَّلَ سيبويه بفعلين أحدهما متعدٍّ وهو الفعل "ضَرَبَ"،والآخر لازم وهو الفعل "ذَهَبَ" ،وبين أن الفاعل ارتفع بالفعلين المتعدى،و اللازم،والعلة فى ذلك هى انشغال الفعل بالفاعل بصرف النظر عن المفعول سواء أَذُكِرَ أم لم يُذْكَرْ،بدليل تمثيل سيبويه بفعلين أحدهما متعدٍّ والآخر لازم

وعلَّلَ المبرد لرفع الفعل بأن الفعل والفاعل يبنيان جملة يحسن السكوت عليها ،وتجب بها الفائدة للمخاطب ،فالفاعل وفعله بمنزلة المبتدإ والخبر،فقال:"وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعًا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت ،وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب، فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء، وَالْخَبَر إِذا قلت:" قَامَ زيدٌ" فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: "القائِم زيدٌ" (٢) .

ووافقه ابن السراج فى هذا التعليل فقال:" فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو

---

(١) **الكتاب ١/ ٣٤**

(٢) **المقتضب ٤/ ٢٠٤،و٢٠٥ تح/ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ عالم الكتب. – بيروت**

والفعل جملة يستغني عليها السكوت وتمت بها الفائدة للمخاطب ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام[١]

وعلَّلَ السيرافى بأن الفاعل وجب له الرفع ؛لأن الفاعل لما كان واحدًا ،والمفعول جماعة؛ لأن الفعل قد يتعدى إلى مفعول ومفعولين وثلاثة، ويتعدّى إلى المفعول له، والمفعول معه، ويتعدى إلى ظرف الزمان والمكان والحال والمصدر، فلما كَثُرَتْ المفاعيل للفعل الواحد اختير لها أخفّ الحركات،وهى الفتحة، وجُعِلَ للفاعل أثقلها،وهى الضمة لأنه واحد[٢] .

وإلى هذا ذهب ابن عصفور ،فقال:"إنَّ الفعل لمّا كان يطلب جملة من المفعولين أقلّها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف الزمانِ وظرف المكان والمفعول من أَجله .....، ولا يطلب من الفاعلين إلاّ واحدًا نُصِبَتْ طلباً للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض[٣] لئلا يتوالى به الثقل،فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض، فكان الرفع به أولى "[٤] .

وذهب الوراق إلى تعليل آخر،وهو: أَن الْفَاعِل لما كَانَ فِي التَّرْتِيب أسبق من الْمَفْعُول وَجب أَن يعْطى حَرَكَة أول الْحَرْف مخرجًا[٥] .

وذلك لأن مخرج الواو من بين الشفتين، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الألف من الحلق فأوّل هذه المخارج وأقربها هو مخرج الواو؛لذا جعلوا الحركة

---

[١] الأصول فى النحو ١/٧٤،و٧٥

[٢] شرح الكتاب ١/٢٦٠

(٣) يقصد المفعول به ،أى لم يُرْفَعْ،ولم يُخْفَضْ ؛لأجل الثقل الحاصل من كثرة المفاعيل .

(٤) شرح الجمل ١/١٦٢ تح/ د. صاحب أبو جناح .

(٥) علل النحو صـ٢٦٩ .

المأخوذة منها- أى الواو- لأوّل الأسماء رتبة،وهو الفاعل لأجل المناسبة التى بينهما(١)

وذكر ابن جنى أن الفاعل أقوى من المفعول فاختير له أقوى الحركات؛لأن الضمة من الواو ،والفتحة من الألف ،والواو أقوى فجعلت للأقوى،والأضعف للأضعف(٢).

ومما سبق عرضه يتبين أن النحويين عللوا لرفع الفاعل بعلل متباينة ومختلفة،والراجح من بين هذه التعليلات ما علَّلَ به سيبويه،وهو: أن الفعل شُغِلَ به ،ولم يُشْغَلْ بغيره، وهذا يتفق مع ما أشار إليه المبرد من أن الفعل والفاعل يبنيان جملة يحسن السكوت عليها ،وتجب بها الفائدة للمخاطب؛ لأنّ ترتيب الفاعل أن يكون بعد الفعل؛ لأن الفعل لا يستغني عنه،وأما المفعول به،فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام ،ويكون محلاً للفعل خاصة نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا؛ لأن الفضلة مما يستغنى عنها والعمدة لا يستغنى عنها، ألا ترى أنك تقول:" ضَرَبَ زيد"، ولا تذكر عمرًا فيتم الكلام دونه ولا يصح أن تقول: "ضَرَبَ عمرًا"، دون زيد؛ لأنَّ الفاعل لا يتم الكلام إلا به ؛ لذلك وجب أَن يُـعْطَى أقوى الحركات، وهى الضَّم، ويُعْطَى الْمَفْعُول أَضْعَف الحركات وَهى الْفَتْح(٣) .

الاستنتاج

(١) شرح الكتاب للسيرافى ٢٦٠/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٢/١بتصرف .

(٢) مختار تذكرة أبى على الفارسى ،وتهذيبها صـ١٦٩ تح/حسين أحمد بوعباس ط/مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط١، ١٤٣٢هـ -٢٠١٠م

(٣) شرح الكتاب للسيرافى ٢٦٠/١،وعلل النحو للوراق صـ٢٦٩،و ٢٧٠،وشرح الجمل ١٦١/١

أولاً :علل النحويون لرفع الفاعل بعلل مختلفة ،والأرجح من هذه العلل هو ما ذهب إليه سيبويه

ثانيـًا: ترتيب الفاعل أن يكون بعد الفعل؛ لأن الفعل لا يستغني عنه،وأما المفعول به،فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام،وهو ما أشار إليه سيبويه .

المبحث الرابع

الاسْمِ أَوْلَى بالتغيير من الْفِعْل إذا كان آخره (واو) مضموم ماقبلها

لَا تقع (الواو) فِي أَوَاخِر الْأَسْمَاء، إِلَّا وَقبلهَا سَاكن ؛ لأنه لا يخلو أن تقع قبل (الواو) ضمة أَو كسرة أَو فَتْحة، فَلم يجز أَن تثبت وَقبلهَا فَتْحة، لِأَن كل وَاو تحركت وَقبلهَا فَتْحة يجب أَن تقلب ألفا، وَلم يجز أَن تقع قبلهَا كسرة؛ لِأَن ذَلِك أَيْضا يُوجب قَلبهَا يَاء، وَلم يجز أَن تقع قبلهَا ضمة، لأَنهم أَرَادوا الْفَصْل بَين الِاسْم وَالْفِعْل فِي هَذَا الحكم، فقلبوا كل وَاو تقع طرفا وَقبلهَا ضمة إِلَى الْيَاء.[1]

لأجل ذلك لا يوجد في كلام العرب اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمَّةٌ،وإنّما يوجد ذلك في الأفعال مثل:"يَغْزُو"، و"يَدْعُو"؛لذلك أبدلوا الواو ياءً، وكسروا ما قبلها في جمع (دَلْوٍ)،و(جَرْوٍ)،فقالوا:(أَدْلٍ)،و(أَجرٍ)،والأصل: (أَدْلُوٌ)،و (أَجْرُو) [2].

والذى دفعهم إلى ذلك هو: أنهم أَرَادوا الْفَصْل بَين الِاسْم وَالْفِعْل فِي هَذَا الحكم، فقلبوا كل (وَاو) تقع طرفا وَقبلهَا ضمة إِلَى الْيَاء، ليفصلوا بَين الِاسْم وَالْفِعْل،وَلَا بُد من كسر مَا قبل الياء لتسلم، لِأَنَّهُ لَو بَقِي مَا قبل الْيَاء مضموما عَادَتْ واوا، فَبَان أَنهم قصدُوا الْفَصْل بَين الِاسْم وَالْفِعْل بِهَذَا التَّغْيِير[3].

وكان التَّغْيِير فى الاسْمِ أَوْلَى من الْفِعْل ؛لأن الِاسْم يلْحقهُ فِي آخِره عَلامَة الْإِضَافَة وَالنِّسْبَة، ويدخله التصغير وَالْجمع المكسر والترخيم مَعَ الْإِعْرَاب، فَصَارَت هذه التغييرات تلْحق الِاسْم دون الْفِعْل، فَلَمَّا احتاجوا إِلَى تَغْيِير أَحدهمَا،

---

[1] **علل النحوصـ١٧٦،و١٧٧**

[2] **شرح الكتاب ٥/ ٢٩٧،و اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ صـ١٦٢ تـح/ إبراهيم ابن سالم الصاعدي ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، – المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م**

[3] **علل النحوصـ١٧٧**

كَانَ التَّغْيِير لما يلْزمه التَّغْيِير فِي كثير من أَحْوَاله ألزم وَأولى مِمَّا لَا يلْزمه التَّغْيِير[١].

قال السيرافى:" إن الاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة وجب قلبها كقولنا في أَدْلٍ: أَدْلٍ وفي أَحْقُو[٢] :أَحْقٍ وليس هو مثل الفعل كـ(يَغْزُو)،و(يَدْعُو)؛وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذكر فيجب في بعضها تغيير إلى الياء فآثروا قلب الواو ياء في كل حال "[٣].

فإن كان آخر الاسم واوًا قبلها ضمة ولم تكن (الواو) حرف إعراب فإنها تثبت وذلك نحو عنفوان[٤] ،وقمحدوة[٥] وأُفْعُوَان[٦]؛لأن (الواو) لم تقع طرفًا حرف إعراب، والمكروه وقوع (الواو) طرفًا لما يلزم حرف الإعراب من التغيير والكسر، فإذا صارت حشوا صحت؛لأنها قد أمنت أن تكسر، أو يأتي بعدها الياء[٧]

فالذي أوجب قلب الواو ياء في أَدْلٍ إنما هو ما يلحقه من التنوين ،والتثنية ،و النسبة، والإضافة إلى ياء المتكلم وليس ذلك في الاسم الذي بعد واو الطرف

---

[١] المرجع السابق صـ١٧٧

[٢]الحَقْوُ والحِقْوُ: الإزارُ ويجمع على أَحْقٍ،و أَصله أَحْقُوٌ على أَفْعُلٍ؛لأَنه ليس في الأَسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة اللسان ٢/ ٩٤٨(ح.ق.ا)

[٣] شرح الكتاب ٥/ ٢٩٧.

[٤]عُنْفُوانُ :أول كل شئ ،والشباب ، اللسان ٣١٣٣/٤(ع.ن.ف)

[٥]القَمَحْدُوَةُ الهَنَةُ الناشزة فوق القفا وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة والجمع قَماحِدُ ،اللسان٣٧٣٥/٥(ق.م.ح.د)

[٦] الأُفْعُوَانٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْعَيْنِ: ذكر الأفعى وَالْجَمْعُ أَفَاعِي، المصباح المنير للفيومي ٤٧٨/٢(ف.ع.و) ط/ المكتبة العلمية – بيروت

[٧] الكتاب ٣٨٤/٤،وشرح الكتاب ٥/ ٢٩٨،وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩٥/٥

منه ما يقع عليه الإعراب[١] .

وتسلم الواو من القلب فى آخر الاسم إذا تقوت بالتضعيف مثل:" مَغْزُوّ"، و"عُتُوّ"؛لأن الواو المشددة واوان الأولى منهما ساكنة فصار " مَغْزُوّ" بمنزلة :"دَلْو"، و"غَزْو"،ومنهم من يقول:"مَغْزِيّ" يشبهها بـ"أَدْلُو"؛لانضمام ما قبل الواو وهي طرف وليس بينها وبين الضمة إلا الواو الساكنة المدغمة ، وليست بحاجز حصين ،إلا أن أجود الوجهين هو تصحيح (الواو)،فيقال " مَغْزُوّ"[٢].

الاستنتاج

<u>أولًا</u> :لايوجد فى كلام العرب اسم معرب آخره واو مفردة مضموم ما قبلها ولكن تحقق هذا الأمر فى الفعل ؛لأجل الفصل

بين الاسم والفعل

<u>ثانيًا</u>: التغيير فى الاسم أَوْلَى من الفعل ؛لأن الاسم يلحقه في آخره علامة الإضافة والنسبة، ويدخله التصغير

والجمع المكسر والترخيم مع الإعراب، فصارت هذه التغييرات تلْحق الاسم دون الفعل، فلما احتاجوا إلى

تغيير أَحدهما، كان التغيير لما يلزمه التغيير في كثير من أحواله ألزم وَأولى مما لا يلزمه التغيير.

---

[١] شرح الكتاب ٥/ ٢٩٨

(٢) شرح الكتاب ٢٩٨/٥،والمقاصد الشافية ٨٧/٣

ثالثًا :إذا لم تقع الواو طرفا فى آخر الاسم فإنها تسلم ؛لأنها أمنت من الكسر أو من اتصال الياء بها كما فى:

عُنْفُوَان،وقمحدوة، وأُقْعُوَان ،كما أن (الواو) تسلم من القلب إذا تقوت بالتضعيف مثل:" مَغْزُوّ"،

و"عُتُوّ"؛لأن الواو المشددة واوان الأولى منهما ساكنة فصار " مَغْزُوّ" بمنزلة :"دَلْو"، و"غَزْو".

المبحث الخامس
الوقف على الفعل الذى آخره تاء تأنيث إذا سَمَّيْتَ به

تسلم تاء التأنيث من قلبها هاء[١] عند الوقوف عليها إن كانت متصلة بحرف نحو: "ثَمَّتْ"، و"رُبَّتْ"، و"لَعَلَّتْ". وأما "لات" فوقف عليها الكسائي[٢] وحده بالهاء على غير القياس[٣]،وأجاز ابن مالك الوقف على "ثَمَّتْ"، و"رُبَّتْ"، و"لَعَلَّتْ" بالهاء قياسا على قولهم فى "لات":"لاه"[٤] ،واختار أبوحيان الوقف عليهن بالتاء[٥] ،ورد صاحب التصريح ما ذهب إليه ابن مالك ؛لأن الوقوف على تاء"لات" بقلبها "هاء" على غير قياس،و الخارج عن القياس لا يقاس عليه[٦]. وتسلم تاء التأنيث من قلبها "هاء" عند الوقف عليها،إذا اتصلت بالفعل

---

[١] وقع خلاف بين النحاة فى التاء، والهاء أيتهما الأصل على مذهبين :

المذهب الأول مذهب البصريين: أن التاء الأصل، والهاء بدل منها ،والمذهب الثانى مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل والراجح هو مذهب البصريين،والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، ألا ترى أن من قال في الوقف: "هذا بَكْرْ"، و"مررت بِبَكِرْ"، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف، فإنه إذا وصل، عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك من قال في الوقف: "هذا خَالِدّ" فضاعف، فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك، بل يخفف الدال، على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل، فيقول: "هذا طلحت"، و"عليكم السلام والرحمت"شرح المفصل ٣٥٣/٣.

[٢] ينظر رأى الكسائى فى: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٩٦/٤،وارتشاف الضرب ١٢١٠/٣ ،وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ٤٢٦/٥ تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م،والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى٦٢٩/٢ تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١ ،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

[٣] التصريح ٦٢٩/٢ .

[٤] شرح الكافية الشافية ١٩٩٦/٤ ،والارتشاف ٨١٩/٢ ،وشرح الأشمونى ٤٢٦/٥

[٥] الارتشاف ٨١٩/٢ .

[٦] الأزهري٦٢٩/٢ .

نحو:"قامت هند"،و"قعدت جُمْلُ"،فهذه التاء إذا لحقت الأفعال، كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف[١] .

أو اتصلت باسم وقبلها ساكن صحيح نحو:" أُخْت"، و"بِنْت"؛ لأن التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنما جيء بها ليلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة، فهي للإلحاق بـ"قُفْلٍ، وجِذْعٍ"[٢] .

جاء فى شرح المفصل:" اعلم أن التاء في "بِنْتٍ" ،و"أُخْتٍ" بدل من اللام فيهما، والأصل: "أَخَوَةٌ"،و"بَنَوَةٌ"، فنقلوا "بَنَوَةٌ"،و"أَخَوَةٌ"،ووزنهما: "فَعَلٌ" إلي: "فِعْلٍ"،و"فُعْلٍ"، فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن"جِذْعٍ"،و" قُفْلٍ"، فقالوا: "بِنْتٌ"،و"أُخْتٌ"،وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكون ما قبلها،.....، لو سميت بهما رجلا لصرفتهما معرفة، ولو كانت للتأنيث، لما انصرفا، إلا أنها، وإن لم تكن للتأنيث، فإنها في مذهب علامة التأنيث إذ كانت لم تقع إلا على مؤنث، فإذا نسبت إلى واحد منهما،حذفت التاء؛ لانها مشبهة بتاء التأنيث، وفي حكمها"[٣] .

مما سبق يتبين أن تاء التأنيث تسلم من قلبها هاء إذا اتصلت بالفعل ،ولكن إذا سمِّيَ بالفعل تغير حكم التاء فتنقلب إلى هاء عند الوقف عليها،فإن سمي بفعل فيه علامة التأنيث لزم أن يوقف عليه بالهاء، كرجل سُمِّيَ بـ(قَامَت) فيقال: جاءني قامه، فيوقف بالهاء[٤]

---

[١] شرح المفصل ٣/٣٥٣،والتصريح٢/٦٢٩ .

[٢] التصريح٢/٦٢٩ .

[٣] ابن يعيش ٣/٣٥٣ .

[٤] الكتاب ٣/٤٥٥،وعلل النحو صـ ١٧٠،وشرح الكتاب ٣/٤٧٣،والتصريح ٢/٦٢٩.

قال سيبويه:"ولو سميت امرأة بضربت ثم حقرت لقلت ضريبةٌ تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها وذلك لأنك لما حقرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال وكانت الهاء أولى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها"[١].

فجُعِلَتْ التاء فى"ضَرِبَتْ" كالتاء فى "طلحة" ؛لأن التاء الساكنة التى للتأنيث لا تكون فى الأسماء ،وإنما تكون فى الأفعال الماضية[٢].

وكان الاسم أَوْلَى بالتغيير من الفعل؛ لأن التاء إنما تلحق من الأفعال الفعل الماضي، والفعل الماضي مبنيّ على الفتح، فلزم طريقة واحدة، والاسم يلحقه الإعراب فيتغير آخره، فلما احتجنا إلى تغيير أحدهما، غيرنا ما يلحقه التغيير، وهو الاسم.

وكانت هذه الهاء أَوْلَى بالبدل من سائر الحروف؛لأن الهاء حرف خفي،وهو من مخرج الألف، فكرهوا أَن يبدلوا التاء ألفًا، فيلتبس بالألف التي هي بدل من التنوين، فكانت الهاء أَوْلَى لذلك[٣].

---

[١] الكتاب ٣/٤٥٥.

[٢] التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسيّ٣/٣٢ تح/ د. عوض بن حمد القوزي ،ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

[٣] علل النحو صـ ١٧٠.

الاستنتاج

أولًا :إن سمي بِفعل فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث لزم أَن يُوقف عَلَيْهِ بِالْهَاءِ، كَرجل سمي بـ(قَامَت) فَيُقَال: جَاءَنِي قامه،

فَيُوقف بِالْهَاءِ، لأجل الْفَصْل بَين الاسم والفعل

ثانيًا: تسلم تاء التأنيث من إبدالها "هاء" إذا اتصلت بالفعل الماضى نحو:"قامت"،و"ضربت" ،ولكن إذا سميت

بهما وقفت على التاء بإبدالها "هاء"؛ لأن الفعل الماضي مبنيّ على الفتح، فلزم طريقة واحدة، والاسم

يلحقه الإعراب فيتغير آخره، فكان ما يتغير آخره أولى بالتغيير،والإبدال ممن لزم طريقة واحدة ؛لذا أبدلت

التاء "هاء" فى الاسم وسلمت فى الفعل .

المبحث السادس
علة بناء المنادى المفرد على الضم

إذا كان المنادى مفردا معرفة،أو نكرة مقصودة فإنه يبنى على الضم، ويكون في محل نصب على المفعولية ؛لأن المنادى مفعول به في المعنى وناصبه فعل مضمر نابت "يا" منابه فأصل "يا زيد": " أدعو زيدًا" فحُذِفَ "أدعو" ونابت "يا" منابه ، وذلك على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، والثاني ما كان متعرفا في النداء، ولم يكن قبل كذلك،وذلك، نحو "يا زيدُ" ،و"يا رجلُ"، فـ "رجلٌ" نكرة في الأصل،وإنما صار معرفة في النداء ،وذلك أنك لما قصدته،وأقبلت عليه،صار معرفة،باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره[١].

جعل الخليل –رحمه الله – المنادى بمنزلة "قبلُ" ،و"بعدُ" وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا فإذا طال و أضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافا ؛لأن المفرد في النداء في موضع نصب كما أن "قبلُ"،و"بعدُ" قد يكونان في موضع نصب وجر و لفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل،وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف[٢] .

وكان الضَّم فى الاسم المنادى المفرد أَوْلَى من سائر الحركات؛ لأن الفتح مبني على أصل لو بني عليه لم يُعْلَمْ أمعربٌ هذا أم مبني،إذ كان في الأسماء ما لا ينصرف، فلو ناديته وفتحته لم يعلم أَنه منصوب على أصل ما يستحقه المنادى أو مبني، فسقط الفتح ، ولم يجز الكسر؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم الاختيار فيه حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عَنْهَا، نَحْو: "يَا غُلَامِ أقبل"، فلو كسرت

---

[١] شرح المفصل ٣١٩/١،وشرح ابن عقيل ٢٥٨/٣

[٢] الكتاب ١٩٩/٢

المنادى،لم يُعْلَمْ أَنه مفرد أَو مُضَاف، فَسقط الْكسر أَيْضا، فَلم يبْق إِلَّا الضَّم، فَلهَذَا خُصَّ المنادى المفرد بِالضَّمِّ[1].

قال المبرد :" فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضَّم وَلم يلحقهُ تنوين وَإِنَّمَا فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معربا وذلك أَنَّك إِذا قلت: يَا زيد، وَيَا عَمْرو فقد أخرجته من بَابه لِأَن حدَّ الْأَسْمَاء الظَّاهِرَة أَن تخبر بهَا وَاحِد عَن وَاحِد غَائِب والمخبر عَنهُ غَيرهَا فَتَقول قَالَ: زيد فزيد غَيْرك وَغير الْمُخَاطب وَلَا تَقول قَالَ زيد وَأَنت تعنيه أَعنِي الْمُخَاطب فَلَمَّا قلت يَا زيد خاطبته بِهَذَا الِاسْم فأدخلته فِي بَاب مَا لَا يكون إِلَّامَبْنِيا نَحْو أَنْت وَإِيَّاك وَالتَّاء فِي قُمْت وَالْكَاف فِي ضربتك ومررت بك فَلَمَّا أخرج من بَاب الْمعرفَة وَأدْخل فِي بَاب المبنية لزمَه مثل حكمهَا وبنيته على الضَّم لتخالف بِهِ جِهَة مَا كَانَ عَلَيْهِ معربا "[2].

وقد ذكر ابن عصفور عن بعض النحاة[3] وجهًا آخر فى علة بناء المنادى المفرد على الضم،فقال:"إنّه لما اختلط بالصوت وصار معه كالشيء الواحد وصار مع النداء لتحريك المنادى فأشبه جَوْتَ[4]،وعَدَس[5]،وما أشبههما من

---

[1] علل النحو للوراق صـ٣٣٤،و٣٣٥.

[2] المقتضب ٢٠٤/٤،و٢٠٥

[3] هذا الرأى لسيبويه حيث يقول :" فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين وذلك لأنه كثر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ وما أشبهه"،الكتاب ١٨٥/٢

(٤) جَوْتَ : دُعاءُ الإبل إلى الماءِ ،اللسان ٧١٨/١ (ج.و.ت)

(٥) عَدَسْ وحَدَسْ زجر للبغال ،اللسان ٢٨٣٧/٤ (ع.د.س)

الأصوات التي يقصد بها تحريك شيء معين من البهائم،والأصوات مبنية فبنيت هي؛لأنها صارت كأنّها بعض الصوت"[١].

بينما إذا كان المنادى مفردا نكرة غير مقصودة، أو مضافا أو شبيهًا بالمضاف نُصِبَ على الأصل .

فمثال النكرة غير المقصودة قول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي .

ومثال المضاف قولك: "يا غلامَ زيدٍ"، و"يا ضاربَ عمروٍ".

ومثال الشبيه بالمضاف قولك: يا طالعًا جبلًا"، و"يا حسنًا وجْهُهُ"، و"يا ثلاثةً وثلاثينَ" فيمن سميته بذلك[٢].

ولم تُبْنَ النكرة غير المقصودة ولا المضاف ولا الشبيه بالمضاف على الضم كما يبنى المفرد أُجيب عن هذا بوجهين :

<u>الوجه الأول:</u> أن المنادى المفرد المعرفة إنما بني؛لأنه في التقدير بمنزلة "أنت"،و"أنت" لا يكون إلا معرفة غير مضاف، فخرج المنكور، إذ كان مخالفا لـ "أنت" من جهة التنكير، والمضاف؛لأن "أنت" غير مضاف، فلم يبن لذلك .

<u>الوجه الثانى:</u> أن المفرد يؤثر فيه النداء مالم يؤثر في المضاف والنكرة، فالمضاف معرفة بالمضاف إليه، كما كان قبل النداء ،والنكرة في حال النداء كما

---

(١) شرح الجمل ٨٧/٢ .

[٢] الأصول ٣٤٠/١،و شرح ابن عقيل ٢٥٩/٣،و٢٦٠.

كانت قبل ذلك و"زيد"، وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، والإقبال عليه منتقل عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلما لم يؤثر النداء في معناه لم يؤثر في بنائه[1].

الاستنتاج

أولًا المنادى المفرد يبني على الضمِّ ؛لخروجه عن الباب ومضارعته ما لايكون معرباً، وذلك أنّك إذا قلت: يا زيد، فقد أخرجته من بابه لأنّ حدّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيه، أعني المخاطب فلّما قلت: يا زيد، خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لايكون إلا مبنيّاً نحو: أنت، وإيّاك والتاء في قمت .

ثانيًا: إنَّما بني المفرد العلم في النداء والنكرة المقصودة ؛لأنَّه صار مع حرف النداء كالأصوات نحو:(عَدَسْ) في

زجر البغال؛ لأن الغرض منه التنبيه،كما أنه صار غاية ينقطع عندها الصوت،والأصوات مبنية فكذلك ما

أشبهها،وهذا ما نقله ابن عصفور ،وهو الراجح ؛لأن المنادى أقرب إلى الأصوات من الضمائر لأنه لا يحتاج إلى تقديرات وتأويلات قد تكون بعيدة وذلك عندما نقدره بالضمائر، والأصوات التي تستعمل لدعاء البهائم وزجرها إنما هي كالنداء فلذلك بني لشبهه بالأصوات وليس بالضمائر .

---

[1] علل النحو ص ٣٣٥ ،وشرح المفصل ٣٢٢/١.

ثالثًا: أن الضم كان أولى بالمنادى المفرد فى حالة البناء ؛لأمن اللبس؛لأن الفتح مبني على أصل لو بني عليه لم يعلم أمعربٌ هذا أم مبني،إذ كان في الأسماء ما لا ينصرف، فلو ناديته وفتحته لم يعلم أَنه منصوب على أصل ما يستحقه المنادى أو مبني، فسقط الفتح ، ولم يجز الكسر؛ لأن المضاف إلى ياء المتكلم الاختيار فيه حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عَنْهَا، نَحْو: "يَا غُلَامِ أقبل"، فلو كسرت المنادى،لم يُعْلَمْ أَنه مفرد أَو مُضَاف، فَسقط الْكسر أيضا، فلم يبق إلا الضم، فلهذا خص المنادى المفرد بالضم .

المبحث السابع
الوقف على الاسم المنقوص فى الرفع والجر

الاسم المنقوص هو: كل اسم وقعت في آخره ياء قبلها كسرة، نحو: "القاضي"، و"الدَّاعي"، و"قاضٍ"، و"داعٍ"،و سُمِّيَ منقوصًا؛ لأنه نقص منه شيئان: حركةٌ وحرفٌ، فالحركة هي الضمة، أو الكسرة حذفت للثقل؛ والحرف هو الياء، حذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: "هذا قاضٍ ،وفي الجر: "مررت بقاضٍ،وكان الأصل: "هذا قاضيٌ"، بضم الياء وتنوينها، و:"مررت بقاضيٍ" بكسر الياء وتنوينها أيضًا فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها؛ لأنها قد صارت مدة كالألف لسعة مخرجها وكون حركة ما قبلها من جنسها، فحذفت الضمة والكسرة،ولما حذفت سكنت الياء، وكان التنوين بعدها ساكنا، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين[1].

وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين :

<u>أحدهما</u> : أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أَوْلَى.

<u>الثاني</u> :أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أَوْلَى من حذف ما دخل لمعنى[2] .

كما أن حذف الياء أَوْلَى من التَّنْوِين؛ لِأَن التَّنْوِين عَلامَة، وَالْيَاء لَيست بعلامة، فَكَانَ إبقاء الْعَلامَة أولى، فَإِذا وقفت على الِاسْم، قلت: هذا قاض، فالاختيار

---

[1] شرح المفصل ١٦٣/١،و١٦٤.

[2] أسرار العربية صـ٥٥

حذف الْيَاء"[١]

ويجوز أن تقف على الاسم المنقوص بالياء فى حالتى الرفع ،والجر، فتقول:" هذا قاضي"، و"مررت بقاضي"[٢].

قال سيبويه :" وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول هذا رامي وغازي وعَمِي أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف"[٣].

فقد ذكر سيبويه أنها لغة مسموعة عن العرب الفصحاء بدليل قوله: "أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي، وغازي، وعَمِي؛لأن الياء إنما حُذِفَتْ لأجل التنوين ،فإذا زال التنوين عاد ما حُذِفَ لأجله[٤].

وبذلك وردت قراءة ابن كثير (﴿ ﴾)[٥].

ووجه ذلك أنهم كانوا قد حذفوا الياء فى الوصل لالتقائها مع التنوين ،وقد أُمِنَ

---

[١] علل النحو للوراق ص ١٧٥

[٢] الكتاب ١٨٣/٤،وشرح المفصل ٢٢١/٥

[٣] الكتاب ١٨٣/٤.

[٤] شرح الكتاب ٥٥/٥،وشرح اللمع للأصبهانى صـ٨٧تح/د.محمد خليل مراد الحربى ط/دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط١، ٢٠٠٧م.

[٥] جزء من الآية رقم(١١) من سورة الرعد ،وقف ابن كثير على قوله :"وَالٍ" بالياء ،فقال :"والى"،وكذا "هادى"،و"واقى" بإثبات الياء ينظر السبعة فى القرآت لابن مجاهد صـ٣٦٠ تح/د.شوق ضيف ط/دار المعارف –القاهرة ،وحجة القرآت لأبى زرعة صـ٣٧٥،تح/سعيد الأفغانى ط/مؤسسة الرسالة –بيروت ط٥، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

فـــى الوقـــف أن يلحـــق التنـــوين ؛لـــذا ردت اليـــاء ،فصـــار هـــذا :"قاضى"،و"هادى"،و"واقى"،و"والى"[١]

والمختار هو الوقف على الاسم المنقوص بحذف الياء[٢] .

فـإذا كـان الاسـم المنقـوص منصـوبًا منونًـا غيـر مقتـرن بــ"أل" مثـل: "رأيـت قاضـيًا"،و"تركت واديًا"،فإنـه يوقـف عليـه بحـذف التنـوين وإثبـات الألـف واليـاء مطلقًا[٣] .

وفى هذا يقول سيبويه :" وأما في حال النصب فليس إلا البيان؛ لأنها ثابتة في الوصل فيماليست فيه ألفٌ ولامٌ ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل"[٤].

فالياءلم تحذف؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلا تحذف في حال الوقف[٥]

،ولا تحذف الألف إلا على لغة ربيعة التى تحذف الألف حال النصب وتقف بالسكون ،فيقولون :"هذا زيدْ"،و"مررت بزيدْ"،و"رأيت زيدْ" بحذف التنوين والحركة السابقة عليه فى حالات الإعراب الثلاثة ،ويقفون بالسكون قياسًا واحدًا،؛وذلك لأن الغرض من هذا النقل الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود في النصب، كما هو موجود في الرفع والجر،فيجرون المنصوب مجرى المرفوع

---

[١] شرح الكتاب ٥/٥٥،وشرح اللمع للأصبهانى صـ٨٧.

[٢] شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٥.

[٣] الكتاب ٤/١٨٣،و١٨٤،وشرح الكتاب ٥/٥٦.

[٤] الكتاب ٤/١٨٣،و١٨٤

[٥] شرح المفصل ٥/٢٢٢

،والمجرور[١] .

و إذا كان المنقوص مقرونًا بـ"أل" مرفوعًا أو مجرورًا فالأرجح إثبات" الياء "،نحو:" هذا القاضي"، و"مررت بالقاضي"،ويجوز الوقف عليهما بالحذف أيضًا فيقال: "هذا القاضْ"، و"مررت بالقاضْ"[٢] .

وأما النصب فليس فيه إلا إثبات الياء؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تحذف في حال الوقف[٣].

قال ابن عقيل :"المحلى بـ"أل" نحو :القاضى فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا ففيه لغتان:إقرار الياء ،والحذف،....،وإن كان منصوبًا فالإثبات "[٤].

وأما إذاكان الاسم المنقوص اسما منادى، فالوجه إثبات الياء، وهو قول الخليل[٥] ، وذلك أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا في حال وقف، ولا وصل، والذي يسقط الياء هو التنوين. واختار يونس[٦] أن تقول: "يا قاض" بحذف الياء ،وحجته أن النداء باب حذف وتغيير، فإذا جاز الحذف في غير النداء كان في النداء أولى[٧] واختار سيبويه قول يونس[٨].

---

[١] شرح المفصل ٢١٧/٥ ،وشرح الكافية الشافية ١٩٨٠/٤ ،والارتشاف ٧٩٩/٢.

[٢] الارتشاف ٨٠٤/٢ ،و التصريح ٦٢١/٢

[٣] شرح المفصل٢٢٢/٥

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٩/٤ تح/د. محمد كامل بركات ط/ دار الفكر –دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

(٥) الكتاب ١٨٤/٤

(٦) ينظر قول يونس فى :الكتاب ١٨٤/٤ ،وشرح المفصل ٢٢٢/٥ ،والارتشاف٨٠٤/٢

(٧) شرح المفصل ٢٢٢/٥

(٨) الكتاب ١٨٤/٤ .

قال سيبويه:" وأما يونس فقال:" يا قاضْ"، وقول يونس أقوى؛لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدرَ؛ لأن النداء موضع حذفٍ يحذفون التنوين ويقولون: يا حَارِ ويا صَاحِ، ويا غُلامُ أقبل"(١) وكلا الرجلين- أعني الخليل ويونس- قد ذهب مذهبا حسنًا إلا أن قول الخليل أقوى؛وذلك أن الإتمام أصل والحذف عارض للكلمة لأسباب توجبه، وليس ها هنا سبب أراناه سيبويه غير ما قال من أن النداء باب حذف، يقولون فيه: يا حارِ ويحذفون التنوين، والأسماء فيه قد تأتي على التمام غير محذوفة ولا مرخمة، فالتمام أولى به؛ لأنه الأصل، إذ لم يسمع قول العرب فيتبعها،وكان الباب قد يقع فيه التمام ،والمحذوف، فتركه على التمام أولى لأنه الأصل،فإن زعم أنهم يحذفون التنوين في النداء حذفا مطّردًا، فهذا أدعى إلى أن يَدَعَ الياء ،ولا يحذفها،؛لأن حذف التنوين يوجب رد الياء في قاضٍ، فلما كان السبب الذي يوجب حذف الياء متروكًا في النداء وجب ردها في هذا الباب الذي قد أُمِنَ فيه السبب الموجب حذفها، كما وجب ردها مع الألف واللام إذا قلت: هذا القاضي؛ لأن التنوين قد أُمِنَ مع الألف واللام كما أُمِنَ في النداء: فلزم ردها في البابين كما قال الخليل(٢).

الاستنتاج

<u>أولاً</u>: مما سبق عرضه يتبين أن :حذف الياء عند الوقف على آخر المنقوص فى حالتى الرفع ،والجر أولى من حذف التنوين لوجهين :

---

(١) الكتاب ٤/١٨٤ .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد صـ٢٥٣ تح/ زهير عبد المحسن سلطان ط/ مؤسسة الرسالة-بيروت ط١، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م.

أحدهما : أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فإنه لو حذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أَوْلَى.

الثاني :أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أَوْلَى من حذف ما دخل لمعنى .

ثانيًا: سُمِعَ عن بعض العرب الوقوف على الاسم المنقوص بالياء فى حالتى الرفع ،والجر، فتقول:" هذا قاضي"، و"مررت بقاضي" ،وهذه اللغات لم يشر النحاة إلى أصحابها النحويون ،وقد سيبويه هذه اللغات بالثقة فقال:" أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول هذا رامي وغازي وعَمِي" وبذلك وردت قراءة ابن كثير (❐◆✍♦❧ ☜ ✍✌⌧♏←❐☼⌧○⌧ ⓫←❐◆✍⌧♏).

ثالثًا: إذا كان المنقوص مقرونًا بـــ"أل" مرفوعًا أو مجرورًا فالأرجح إثبات" الياء "،نحو:" هذا القاضي"، و"مررت بالقاضي"،ويجوز الوقف عليهما بالحذف أيضًا فيقال: "هذا القاضْ"، و"مررت بالقاضْ" .

وأما النصب فليس فيه إلا إثبات الياء؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تحذف في حال الوقف.

رابعًا: وقع خلاف بين الخليل ويونس حول إثبات الياء ،وحذفها فى الاسم المنقوص المنادى ،حيث يرى الخليل أن الوجه إثبات الياء ،وقال يونس بحذف الياء ،فأجاز أن تقول: "يا قاض" ،واختار سيبويه قول يونس،ووصفه بأنه الأقوى ،وإن كان سيبويه قد اختار رأى يونس إلا أن قول الخليل هو الأوجه.

المبحث الثامن

علة الأَوْلَى فى المقدم من الاسم ،واللقب،والكنية

من أقسام المعرفة :العلم ،وهو قسمان:

١- علم شخصي ٢- علم جنسي.

فالعلم الشخصي: هو الذي يعين مسماه مطلقًا، نحو: جاء خالد،وهذه مكة.

وهو يخرج النكرة ؛لأنها لا تدل على معين.

والعلم الجنسي: هو الذي لا يخص واحدًا بعينه، وإنما يصلح للجنس كله،نحو قولك: "هذا أسامة" للأسد ، فهذا لفظ صالح لكل أسد،وسُمِّيَ "علم جنس" ؛لأنه موضوع لكل فرد من أفراد الجنس، فـ"أسامة" يصلح لكل أسد، و "ثُعَالة" يصلح لكل ثعلب، و"أم عِرْيَطٍ" لكل عقرب .

بينما ينقسم العلم الشخصي باعتبار وضعه إلى ثلاثة أقسام هى:

١- اسم: وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: عاصم، هند.

٢-كنية: ما أطلق على الذات بعد التسمية وصُدِّرَ بأب، نحو أبو حفص عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -

ثاني الخلفاء الراشدين، أو أم، نحو: أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها

٣- لقب وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية، وأشعر بمدح كالمأمون والرشيد، أو ذم، كالجاحظ،والسفَّاح[١]

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية،ولذلك ثلاث صور[٢]:

---

(١) المقاصد الشافية١/٣٥٧،و٣٥٨،وتعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبدالله صالح الفوزان صـ٩٧،و٩٨،و٩٩ ط/دار ابن الجوزى ط٢: ١٤٣١هـ.

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله الفوزان ١/١٠٩،و١١٠ط/دار المسلم للنشر والتوزيع

الأولى: اجتماع الاسم مع اللقب،ويجب تأخير اللقب عن الاسم، فتقول: "ثاني الخلفاء الراشدين عمر الفاروق"، وعلة ذلك أن اللقب أشهر من الاسم؛لأن فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النعت، فلو أُتِى به أولا؛لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا(١).

كما أن الغالب فى اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ(بطّـةَ)،فلو قُدِّمَ ؛لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلى ،وذلك مأمون بتأخير اللقب عن الاسم ،ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح ،والذم ،والنعت لا يُقَدَّمُ على المنعوت ،فكذلك ما أشبهه ،كـ"زيدٍ زينِ العابدين أو أنفِ الناقةِ"(٢)

قال المرادى :" إذا اجتمع مع اللقب غيره أخر اللقب، وقدم الاسم أو الكنية نحو، قال: أبو بكر الصديق وعمر الفاروق؛ لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير الإنسان "كبطة" فلو قُدِّمَ لتوهم السامع، أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره"(٣).

إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم،فإنه يُقَدَّمُ على الاسم كما فى قوله تعالى:(

---

(١) شرح الكافية للرضى٣/٢٦٤،و٢٦٥،تح/يوسف حسن عمر،ط/ منشورات جامعة قاريونس-بنغازى،ط٢، ١٩٩٦م.

(٢)حاشية الشيخ يس على التصريح ١/١٢٠،و١٢١،ط/دار الفكر،و الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطى ١/١٢٠ تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م ..

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/٣٩١،تح/ عبد الرحمن علي سليمان،ط/ دار الفكر العربي ط١ ،

١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

﴿ ﴾ (١) ،فـإن المسـيح لا يقع على غيره بخلاف "عيسى"،فإنه يقع على عدد كثير(٢)،ومنه قول الشاعر:

بِأَنَّ ذَا الكَلْبِ عمرًا خَيرَهُمْ حَسَبًا بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوى حَوْلَه الذِّيبُ(٣)

،وكذلك تُقَدَّمُ ألقاب الخلفاء ؛لأنها أشهر من أسمائهم(٤).

الثانية: اجتماع الاسم مع الكنية: فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت،فتقول: "ثاني الخلفاء الراشدين عمر أبو حفص"، أو "أبو حفص عمر"(٥)

الثالثة : اجتماع الكنية مع اللقب،فى هذه الصورة وقع خلاف بين النحاة ، فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب؛ لما تقدم، نحو: "ثاني الخلفاء

---

(١) جزء من الآية رقم(٤٥) من سورة آل عمران

(٢)شرح ابن عقيل ١١٩/١،وحاشية الشيخ يس ١٢٠/١ .

(٣) البيت من البسيط،وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب:فى شرح التسهيل لابن مالك١٧٤/١ تح/عبد الرحمن السيد،و محمد بدوي المختون ط/ هجر للطباعة والنشر ط١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)،واللسان ٤/ ٢٢٥٤(ش.ر.ى)،و المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعينى ١/ ٣٥٧،و٣٥٨،تح/ علي محمد فاخر،وأحمد محمد توفيق السوداني،وعبد العزيز محمد فاخر ط/دار السلام للطباعة والنشر –القاهرة ط١، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م،ومن غير نسبة فى:توضيح المقاصد ٣٩١/١،وشرح ابن عقيل ١٢/١ ،والدرر اللوامع ١٢٠/١

اللغة : "بِبَطْنِ شِرْيَانَ": اسم موضع، و"الشِّرْيان" بكسر الشين وفتحها؛ شجر يعمل منه القِسِيّ

الشاهد: قولها "ذا الكلب عمرًا " حيث قدمت اللقب – وهو قولها"ذا الكلب"– على الاسم – وهو قولها "عمرًا "،وهذا نادر، والقياس أن يكون الاسم مقدما على اللقب،ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت:"بأن عمرًا ذا الكلب ".

(٤)شرح ابن عقيل ١١٩/١،وحاشية الشيخ يس على التصريح ١٢٠/١ .

(٥) المقاصد الشافية٣٥٨/١،و دليل السالك١٠٩/١

الراشدين أبو حفص الفاروق"[1]،وعند الجمهور أنت بالخيار، فلك أن تقول: "ثاني الخلفاء الراشدين الفاروق أبو حفص" بتقديم اللقب على الكنية[2].

الاستنتاج

أولاً:مدار التقديم والتأخير فى الاسم واللقب مبنى على أمن اللبس فإذا أُمِنَ اللبس قُدِّمَ اللقب على الاسم ،وهذا يتحقق إذا كان اللقب أشهر من الاسم كما فى قوله تعالى:(﴿) ،فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف "عيسى"،فإنه يقع على عدد كثير.

ثانياً:إذا اجتمع الاسم مع اللقب فلا خلاف بين النحاة فى تقديم الاسم على اللقب،وإنما وقع الخلاف فى تقديم الكنية على اللقب،فظاهر كلام ابن مالك فى وجوب تقديم الكنية وتأخير اللقب؛لأن الغالب فى اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ(بطّـةَ)،فلو قُدِّمَ ؛لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلى ،وذلك مأمون بتأخير اللقب عن الكنية ،ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح ،والذم ،والنعت لا يُقَدَّمُ على المنعوت ،فكذلك ما أشبهه ،كـ"زيدٍ زينِ العابدين أو أنفِ الناقةِ"،فكان اللقب أولى بالتأخير عن الكنية،وذهب الجمهور إلى الجواز فى تقديم الكنية على اللقب إذا اجتمعا بالحمل على اجتماع الاسم مع الكنية .

(١) منهج السالك ٧٥/١،والمقاصد الشافية ٣٥٨/١،و دليل السالك ١٠٩/١

(٢) شرح ابن عقيل ١٢١/١،والتصريح ١٣٤/١،و١٣٥،و دليل السالك ١٠٩/١،و١١٠

المبحث التاسع
المحذوف من واو مفعول معتل العين

فى صيغة اسم المفعول من الثلاثى الأجوف (معتل العين) نحو:"مَقُول"،و"مَبِيع" يلتقى ساكنان أولهما حرف المد الأصلى ،وهو عين الكلمة،والآخر "واو صيغة مفعول"،وهى حرف مَدٍّ ساكن فيحذف أحدهما قياسًا(١).

واختلف النّحويون في كيفيّة الإعلال، وفى الحرف المحذوف في اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائى،نحو:"باع" فذهب الخليل وسيبويه(٢) إلى حذف "واو مفعول"،وذلك بعد نقل ضمّة الياء من: "مَبْيُوع" إلى الباء فتنضمّ الباء وتسكن الياء ،فتقع بعد ها "واو مفعول"،وهى ساكنة أيضًا فيجتمع ساكنان: "الواو"، و"الياء"، ولا يجوز الجمع بينهما فتحذف"واو مفعول" ،وعلة ذلك عندهما أنّ الزّائد أولى بالحذف،فتبقى الياء ساكنة وقبلها ضمّة وهى مجاورة للطّرف ،فتُقْلَبُ الضّمَّة التى قبل "الياء" كسرة لتصحّ،ولا تقلب "واوًا" فيقولان: "مَبِيعٌ" و"مَخِيطٌ" فوزن الكلمة على مذهبهما: "مَفْعِل"(٣).

وذهب الأخفش(٤) إلى أن المحذوف هو عين الكلمة،وإنما حُذِفَتْ عين الكلمة وإن كانت أصلاً؛ لأنّها ليست لمعنى، وأُقِرَّتْ " واو مفعول"؛ لأنّها دخلت لمعنى،

---

(١) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى لطاهر سليمان حمودة صـ٧٥،ط/الدار الجامعية للطباعة والنشر-رمل الإسكندرية،١٩٩٨

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤،وشرح الكتاب٢٤٦/٥،وشرح المفصل٤٤٩/٥،و٤٥٠

(٣) شرح التصريف للثمانينى صـ٣٩٠،و٣٩١ ،بتصرف تح/ إبراهيم بن سليمان البعيمى ط/مكتبة الرشد-الرياض ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م

(٤) ينظر رأيه فى: شرح الكتاب٢٤٦/٥،وشرح التصريف للثمانينى صـ٣٩١ ،وشرح المفصل٤٤٩/٥

وما دخل لمعنى فهو أَوْلَى بالإقرار، ألا ترى أن الياء في: "قاضٍ" و"غازٍ" حُذِفَتْ لمَّا كانت لغير معنى، وأُقِرَّ التّنوين لمَّا كان لمعنى، فكذلك حذفت عين الكلمة لمَّا كانت لغير معنى، وأُقِرَّ الزّائد لمَّا كان لمعنى فوزن الكلمة على مذهبه: "مَفِيلٌ"(١) .

ومن الجدير بالذكرأن بنى تميم يصحّحون الياء فى اسم المفعول اليائى، ولا يستثقلون الضّمّة عليها، فيقولون: "مَخْيُوط" و"مَكْيُول" و"مَبْيُوع" و"مَزْيُوت" فيستمرّون على أصلهم(٢).

وأمَّا أهل الحجاز فيستثقلون الضّمّة في الياء ويقولون: قد أعللنا الفعل من هذا واسم الفاعل، فينبغي أن نعلّ اسم المفعول(٣).

وإذا كان عين مفعول "واوًا"، فقد اتّفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله؛لأنّهم استثقلوا واوين وضمّة؛ لأنّ الضّمّة بمنزلة الواو فقالوا: "صُغْتُ الخَاتَمَ فهو: "مَصُوغٌ"، و"قُلْتُ الحقَّ فهو: "مَقُولٌ"، والأصل: "مَصْوُوغٌ" و"مَقْوُولٌ" فنقلوا الضّمّة من الواو إلى الصّاد من: "مَصْوُوغ" وإلى القاف من "مَقْوُول" فانضمّت الصّاد والقاف فاجتمع واوان ساكنان، فذهب الخليل، وسيبويه إلى حذف "الواو" الثّانية- واو مفعول-؛لأنّها الزّائدة،فوزن الكلمة عندهما:"مَفْعُلٌ"، وذهب الأخفش إلى حذف الواو الأولى، وهي عين الكلمة وإبقاء الثّانية ،وهى "واو مفعول" فوزن الكلمة عنده: "مَفُول"(٤) على الخلاف السابق بينهم .

---

(١) شرح التصريف للثمانينى صـ٣٩١

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤،وشرح الكتاب ٢٤٧/٥،وشرح التصريف للثمانينى صـ٣٩٠

(٣) شرح التصريف للثمانينى صـ٣٩٠ .

(٤) شرح التصريف صـ٣٩٢

وربّما شذّ شيءٌ من هذا فخرج على الأصل تنبيهًا على الأصل الذي انتقلوا عنه قالوا: "مِسْكٌ مَدْوُوفٌ"[١] و"ثوبٌ مَصْوُونٌ"، وهذا قليل لا يقاس عليه[٢].

الاستنتاج

أولاً: اسم المفعول إذا كان فعله معتلاً،وإنما وجب إعلاله من حيث وجب إعلال اسم الفاعل، إذ كان جاريـًا على الفعل جريانَ اسم الفاعل، والفعل معتل، فأرادوا إعلاله ليكون العمل من وجه واحد، فألزموا ما تصرف من الفعل الاعتلال، واسم المفعول إنما يبنى من "فعل" كما أن اسم الفاعل إنما يبنى من "فُعِلَ" فكما تقول: "قِيلَ"، و"بِيعَ"، كذلك تقول: "مَقُولٌ"، و"مَبِيعٌ" ،وكما تقول: "قال"، و"باع" بالاعتلال ،كذلك تقول: "قَائِمٌ"، و"بَائِعٌ".

ثانيـًا:اختلف النحاة فى المحذوف من واو مفعول معتل العين ،فذهب الخليل وسيبويه إلى أن الأولى بالحذف هو: "واو مفعول"،وعلة ذلك عندهما أنّ الزّائد أولى بالحذف من الحرف الأصلى والواو الزائدة لا يجوز قلبها ياء، إلا أن تكون معها لام الفعل معتلة ،نحو. "رُمِىَ فهو مَرْمِىّ"، و"قُضِىَ فهو مَقْضِىّ"،وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو عين الكلمة،وإنما حُذِفَتْ عين الكلمة وإن كانت أصلاً؛ لأنّها ليست لمعنى، وأُقِرَّتْ " واو مفعول"؛ لأنّها دخلت لمعنى، وما دخل لمعنى فهو أولى بالإقرار، ألا ترى أن الياء في: "قاضٍ" و"غازٍ" حُذِفَتْ لمَّا كانت لغير معنى، وأُقِـرَّ التّنوين لمَّا كان لمعنى، فكذلك حذفت عين الكلمة لمَّا كانت

---

(١) مسك مدووف أى مخلوط،من دافَ الشيءَ دَوْفـًا وأَدافَه أى:خلَطه،وأكثر ذلك في الدواء، والطِّيبِ،اللسان ٢/١٤٥٤(د.و.ف)

(٢)شرح التصريف صـ٣٩٢،وشرح المفصل٥/٤٥٢،و٤٥٣

لغير معنى، وأُقِـرَّ الزّائد لمَّـا كان لمعنى.

ثالثـًا:الرأى الراجح هو ماذهب إليه الخليل وسيبويه أن الأولى بالحذف هو: "واو مفعول"،وعلة ذلك عندهما أنّ الزّائد أولى بالحذف من الحرف الأصلى،ولقربه من الطرف .

المبحث العاشر
المحذوف من ألف الإفعال ،والاستفعال

إذا كان وزن الفعل على (أفعل) فمصدره القياسى من الصحيح العين على (إفعال) نحو:"أَجْمَلَ إِجْمَالً"،و"وأَكْرَمَ إِكْرَامًا"،و"أَعْطَى إِعْطَاءً"، ومن المعتل العين على (إفعال) أيضًا، إلا أنه يجب فيه نقل حركة العين إلى الفاء فتبقى ساكنة، والألف بعدها ساكنة، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين، ويعوض عنها بتاء التأنيث نحو "أَرَادَ يُريد إرادةً"، والأصل: "إِرْوادًا"،و"أَقَامَ يُقيمُ إِقَامَةً"،والأصل:"إِقْوامًا" فقلبوا من الواو ألفًا؛ ليُعَلَّ المصدرُ كما أعلَّ الفعل، فاجتمع ألفان: الأولى منقلبة عن عين الكلمة، والثانية زائدة،فالخليل وسيبويه(١) يسقطان الألف الأخيرة؛وعلتهما فى ذلك أنّها ليست لمعنى،ولأنها زائدة ،والزائد أَوْلَى بالحذف ،فوزن الكلمة عندهما: "إِفَعْلٌ".

وذهب الفراء ،و الأخفش(٢) إلى إسقاط الألف الأولى(عين الكلمة)، وإبقاء الألف الثانية،وعلتهما: أن الألف الثانية أَوْلَى بالإبقاء ؛لأنها جاءت لمعنى،وأن الألف الأُولَى ليست لمعنى، والذي جاء لمعنى أَوْلَى بالإبقاء، فوزن الكلمة عندهما "إِفَالٌ"(٣).

---

(١) ينظر رأيهما فى:الكتاب ٤/٨٣،و٣٥٤،والمقتضب١/١٠٥،و شرح التصريف للثمانينى صـ ٤٦٢،وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك صـ ٥٠٢تح/ محمد باسل عيون السود ط/دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م،وشرح ابن عقيل ٣/١٢٩.

(٢) ينظر رأيهما فى: المقتضب١/١٠٥،وشرح الكتاب٤/٤٥٨،و شرح التصريف للثمانينى صـ ٤٦٢،والمقاصد الشافية٤/٣٤٦

(٣) شرح الكتاب ٤/٤٥٨،وشرح التصريف للثمانينى صـ ٤٦٢،وشرح ابن الناظم صـ ٥٠٢ ،وشرح ابن عقيل ٣/١٢٩،وشذا

وقد تحذف الألف،ولا يعوض عنها بتاء التأنيث إذا كان مضافًا؛لأنهم جعلوا المضاف عوضًا عن التاء ،كما فى قوله تعالى:(❐◆✈♦♎◆ ✂☎⌚●■❑❐)[1]،والأصل :"إقامة الصلاة"،ومنه قول بعضهم: "أجاب إجابًا" بمعنى: إجابة بحذف تاء التأنيث مطلقًا ،ومنه أيضًا ما حكاه الأخفش من قول بعضهم:"أراه إراء"،وذلك(٢).

قال سيبويه:" (هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب) وذلك قولك أقمته إقامةً واستعنته استعانة وأريته إراءة، وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل،..... ؛لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا"(٣).

وكذلك يُعْمَلُ في "استفعل"،ومصدره ما فُعِلَ فى "أَفْعَلَ"،ومصدره إذا كان معتل العين نحو: "استضاءة استضاءة" والأصل: "اسْتِضْواء"،و"اسْتقام يستقِيمُ استقامة"، والأصل:"اسْتِقْوامًا"،و"اسْتعاذ استعاذة"، والأصل "اسْتِعْواذًا" ففعلوا فى هذه المصادر من الإعلال والحذف ما فعلوا فى "الإفعال" ،والخلاف (٤) فيها على ما تقدم فى الخلاف فى"الإفعال" معتل العين،وعليه فإن وزن" استضاءة"

العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوى صـ٥٩،تح/نصر الله عبد الرحمن نصر الله ط/ مكتبة الرشد– الرياض

(١)جزء من الآية رقم(٧٣) من سورة الأنبياء

(٢) شرح التصريف صـ٤٦٣،وشذا العرف صـ٥٩ .

(٣) الكتاب ٨٣/٤.

(٤) ينظر الخلاف فى ""استفعل"،ومصدره إذا كان معتل العين،فى : الكتاب ٨٣/٤،و٣٥٤،والمقتضب ١٠٥/١،وشرح الكتاب ٤٥٨/٤،وشرح التصريف صـ٤٦٣،والمقاصد الشافية ٣٤٧/٤.

،و"استقامة"،و"استعاذة"،ونحوها "اسْتِفْعَلَةٌ" على مذهب الخليل ،وسيبويه،وعلى وزن "اسْتِفَالَةٍ" على مذهب الفراء والأخفش(١) .

الاستنتاج

أولاً: إذا كان الفعل على "أفعل" وعينه "واو"، أو "ياء" فإنهما يعتلان وتلقى حركتهما على ما قبلهما وتقلب كل واحدة منهما ألفا في الماضي وياء في المستقبل، نحو: "أَقَامَ – يُـقِيمُ"،و"أَلَانَ يُلِينُ"، والأصل فيهما:" أَقْوَمَ يُقْوِمُ"،و"أَلْيَنَ يُلْيِنُ"، فنُقِلَتْ حركة "الياء"، و"الواو" على ما قبلهما، وقلبتهما ألفا بعد الفتحة فى الماضى، وياء بعد الكسرة فى المستقبل، ثم يعلّ المصدر لإعلال الفعل، فتقول: "إِقَامَةً"، و"إِلَانَةً"، وكان الأصل "إِقْوَامًا"،و"إِلْيَانًا"، كما تقول: "أَكْرَمَ يُكْرِمُ إِكْرَامًا"، غير أنك لمّا أعللت الواو والياء في الفعل أعللتهما في المصدر، فألقيت حركتهما على ما قبلهما فسكنتا وبعدهما "ألف إفعال" وهي الألف التي فى "الإقوام"، و"الإليان" قبل الميم والنون فاجتمع ساكنان: أحدهما عين الفعل المعتلة، والآخر ألف إفعال، فأسقط أحدهما وجعلت هاء التأنيث عوضا من الحرف الذاهب فقالوا: "إقامة وإلانة"،وكذا المصدر من "استفعل استفعالًا".

ثانيـًا:الأَوْلى حذف الألف الثانية (ألف المصدر) عند الخليل،وسيبويه،وعلة ذلك أنها زائدة ،والزائد أولى بالحذف ،فهما نظرا إلى عامل الزيادة فى الحذف،وذهب الفراء والأخفش إلى أولوية حذف عين الكلمة وهى الألف الأولى ؛لأنها لل تفيد معنىً بخلاف الألف الثانية (ألف المصدر)،فإن مجيئها لإفادة معنىً،والرأى الراجح هو ما ذهب إليه الخليل ،وسيبويه ؛فالألف الثانية أَوْلَى بالحذف لزيادتها ،وقربها من الطرف.

ثالثـًا:التقاء الساكنين لا يبر الحذف فى كل موضع ،خاصة إذا كان أول الساكنين حرف مـدٍّ جاء بعده ساكن مدغم فى مثله ،وهما فى كلمة واحدة

---

(١) **المقاصد الشافية٤/٣٤٧.**

نحو:"الضَّالِّين"،و"مادَّةٍ"،و"دابَّةٍ"،و"سارّ"،و"ضـــارّ"،وكذلك يبقـــى الســـاكنان ،ويُغْتَفَـــرُ التقاؤهما فيما قُصِدَ لفظه من أسماء الحروف نحو:"جيم"،"صاد"،و"قاف"،وفيما وُقِفَ عليه من الكلمات نحو:"قَال"،و"زيد"،و"ثوب"،و"عيد"،و"صوف"[1] .

(١) ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى صـ٧٥ بتصرف

الفصل الثانى
علة الأَوْلَى فى الأفعال ويشتمل على خمسة مباحث

المبحث الأول:فعل المتكلم والمخاطب –معتل العين– أَوْلَى بالتغيير من فعل الغائب

المبحث الثانى:إضمار" كان" مع اسمها أَوْلَى من إضمارها مع خبرها

المبحث الثالث: لفظ التذكِير أولى من لفظ التأنِيث فى (حَبَّذَا ،ولَا حَبَّذَا)

المبحث الرابع :الرفع أولى من النصب فى الاسم المشغول عنه لعدم تكلف الإضمار

المبحث الخامس :الأَوْلَى تقديم جواب المتقدم من الشرط أوالقسم عند اجتماعهما

المبحث الأول
فعل المتكلم والمخاطب -معتل العين- أَوْلَى بالتغيير من فعل

الغائب

الأصل في كل كلمة تبتنى على حركة أن تقر على حركتها من غير تغيير، ولا تُزال عن حركتها التي بنيت عليها، فأما "فَعَلْتُ" مما عينه "ياء"، أو"واو" فإنه في الأصل "فَعَلَ"، فمثال معتل العين بالياء: "بَاعَ" أصله "بَيَعَ" فتحرّكت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا ،ومثال معتل العين بالواو :"قَامَ"أصله "قَوَمَ"، فإذا اتصل به تاء المتكلم أو المخاطب ونحوهما من ضمير فاعل، يسكن له آخر الفعل حوّلوا: "فَعَلْتُ" من ذوات الياء إلى "فَعِلْتُ" فحوّلوا: "بَيَعْتُ" إلى "بَيِعْتُ"، وحوّلوا ذوات الواو من "فَعَلْتُ" إلى "فَعُلْتُ" فحوّلوا: "قَوَمْتُ" إلى "قَوُمْتُ" ثمّ أسقطوا فتحة الباء من "بَيِعْتُ" ونقلوا إليها كسرة الياء التي بعدها، فانكسرت الباء، وسكنت الياء، ثمّ حذفت الياء لسكونها وسكون ما بعدها، وبقيت الكسرة في الباء تدلّ عليها؛ لأنّها منها نقلت،و"قُمْتُ" أصله: "قَوَمْتُ" حُوِّل إلى: "قَوُمْتُ" ثمّ أسقطوا فتحة القاف، ونقلوا إليها ضمّة الواو، وحذفت الواو لسكونها وسكون ما بعدها فقالوا: "قُمْتُ"، ودلّت الضّمّة في القاف على الواو[١].

وقالوا في المستقبل "يَقُومُ"، والأصل: "يَقْوُمُ"، وأعلّوا المستقبل لإعلال الماضي حتّى يجري الفعل على وتيرة واحدة فلا يختلف[٢].

وكانت الكسرة فى"فعِلت" أَوْلَى به ؛ لأن الكسرة من الياء ،وكانت الضمة فى "فعُلت" أَوْلَى؛لأن الضمة من الواو

قال المازنى: "وقصة "بِعْتُ" في التحويل من باب "فعَلت" إلى "فعِلت" كقصة "قُلْتُ" من "فعَلت" إلى "فَعُلت"، وكانت"فعِلت"أَوْلَى بها؛لأن الكسرة من الياء كما كانت

---

[١]شرح التصريف للثمانيني صـ٥٢٦،و٥٢٧ ،وشرح المفصل ٤٤٢/٥ .

[٢]شرح التصريف للثمانيني صـ٥٢٧ .

"فعُلت" أَوْلَى بـ "قُلت"؛لأن الضمة من الواو"[1] .

ولم كان فعل المتكلم أَوْلَى بالتغيير من فعل الغائب؟

يجيب على هذا التساؤل العلامة السيرافى فيقول:" وكان الفصل في فعل المتكلم والمخاطب في كل موضع تسقط فيه عين الفعل، لسكون لامه بسبب اتصال الضمير به أَوْلَى وألزم وذلك من قبل شيئين :

أحدهما: أن فعل المتكلم تسقط عين الفعل منه، فلو تركوه على "فَعْلَ" لوجب أن يقال في "قام"، و"باع" قَمْتُ وبَعْتُ فكانت تسقط[2] وليس منها أثر باق ولا تعويض وإذا نقل إلى "فَعُلَ"، و"فَعِلَ" فإنه ينقل حركة العين ألفا فإذا سقطت عين الفعل فحركتها المنقولة الفاء باقية ، وفعل الغائب عين الفعل منه غير ساقطة فلم يحتج إلى تعويض منها فهذا وجه.

الوجه الثاني:وهو أن فعل الغائب الماضي قد لزم فيه أن تجعل عين الفعل فيه تابعة للفاء؛ لأن الفاء مفتوحة والعين قد اعتلت فصارت تابعة لما قبلها فجعلت ألفا لأن ما قبلها مفتوح ألا ترى أنهم قالوا:"قَامَ"،و"أَلَانَ"، والأصل: "أَقْوَمَ"، و"أَلْيَنَ" فألقوا حركة عين الفعل على الفاء ثم قلبوها ألفا ؛لانفتاح ما قبلها فلما كان الفاء من الفعل في الثلاثي مفتوحا في:"فَعَلَ" منه ،و"فَعُلَ"، و"فَعِلَ" قلبوا العين ألفا؛ لانفتاح الفاء فاستوت أبنية الثلاثي وصارت الألف فيها بمنزلة ما يسكن من عينات الفعل والفاءات باقية على حركتها وفتحها كقولك: عَلِمَ زيدٌ وظَرُفَ زيدٌ.

---

[1] المنصف لابن جني ٢٤٢/١ تح/ إبراهيم مصطفى،وعبدالله أمين ط/ دار إحياء التراث القديم ط١، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

[2] يقصد عين الفعل تسقط عند اتصال الفعل بضمير الرفع .

ومما يقوي الفرق بين فعل المتكلم والمخاطب-معتل العين- ،وبين الفعل الماضى للغائب أن فعل المتكلم يلحقه لا محالة التغيير بتسكين آخره ،وفعل الغائب لا يحدث فيه ذلك ،فما كان التغيير لازمًا له كان أَوْلَى [1].

الاستنتاج

أولا :خصوا الفعل المعتل العين بالتحويل؛ لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه، ليكون ذلك دلالة على حذف العين.

ثانيًا :أن التحويل فى الفعل دليل على تصرفه؛لذا لما كان "ليس"،وهو معتل العين غير متصرف لم يغيروا حركة الفاء فقالوا: "لَسْتَ".

[1] **شرح الكتاب ٥/٢٣٠،و٢٣١بتصرف.**

المبحث الثانى

إضمار" كان" مع اسمها أَوْلَى من إضمارها مع خبرها

(كـان) مـن العوامـل الداخلـة علـى المبتـدأ والخبر،وهـى تفيـد زمـان وجـود الخبر،وتسمى (كان) وأخواتها أفعالا ناقصة، وأفعال عبارة، فأما كونها أفعالا، فلتصرفها بالماضـي والمضـارع والأمـر والنهـي والفاعـل، نحـو قولـك: "كـان"، "يكون"، "كن"، "لا تكن"، و"هو كائن"،وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان، نحو قولك:" ضرب"، فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب، و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و"يكون"، تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها، كانت ناقصة،وقيل: "أفعال عبارة" أي: هي أفعال لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقى، فكأنه سمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف؛ فلذلك قيل: "أفعال عبارة"، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب[1].

وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، فقالوا: "كان زيدٌ قائمًا"، و"أصبح البردُ شديدًا"، وحيث كان المرفوع ها هنا والمنصوب لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين، قيل لمرفوعها:"اسم" ،ولمنصوبها "خبر"، فرقوا بينهما وبين الفاعل

---

[1] اللباب ١/١٦٤،و١٦٥،وشرح المفصل ٤/٣٣٥،و٣٣٦.

والمفعول[١].

قال ابن الخشاب:"ومن الفرق بين (كان) وبقية الأفعال :أن منصوبات الأفعال غير مرفوعاتها فى المعنى ،ومنصوبات(كان) وأخواتها هى مرفوعاتها فى المعنى ؛لأن معموليها ،وهما اسمها المرفوع ،وخبرها المنصوب هما مبتدأ،وخبر فى الأصل"[٢]

ومما تختص به (كان)أيضًا:جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها وذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين،نحو:"المرء محاسب على عمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر"، فـ(خيرًا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها ،و (فخير) خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير، وإن كان عمل شرًا فجزاؤه شر،ومثال الحذف بعد (لو) قوله ﷺ :"التمس ولو خاتمًا من حديد"[٣] فـ (خاتمًا) خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، والتقدير : ولو كان الملتمس خاتَماً من حديد[٤].

وخص ذلك بـ"إن" ،و"لو" دون بقية أدوات الشرط؛لأن "إن" أم أدوات الشرط الجازمة. و"لو" أم أدوات الشرط غير الجازمة، كما أن "كان" أم بابها، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها[٥]

---

[١] شرح المفصل٤/٣٣٦.

(٢) المرتجل ١٢٤،و١٢٥تح/ على حيدر – دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م

(٣) الحديث ورد برقم ٥١٣٥،فى صحيح البخارى بَابٌ:"السُّلْطَانُ وَلِيٌّ "١٧/٧،تح/ محمد زهير بن ناصر الناصر ط/ دار طوق النجاة ط١، ١٤٢٢هـ

(٤) تعجيل الندى بشرح قطر الندى صـ١٣٨.

(٥)التصريح ٢٥٤/١

وقد شذ حذفها بعد لدن كقوله:" مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا "[١]،التقدير: من لد أن كانت شولا[٢].

وإنما كان إضمارها مع اسمها أَوْلَى من إضمارها مع خبرها؛ لأن الخبر متمكن من الاسم، والاسم متمكن في الْفعل، فهو معه كالشيء الواحد، فصار إضمارها مع اسمها أَوْلَى من إضمارها مع خبرها، وَكلما خف الإضمار كان أَوْلَى من كثرته[٣].

الاستنتاج

أولًا :يجوز حذف (كان) مع اسمها،ويبقى الخبر دالًّا عليها مثل:" المرءِ محاسب على عمله إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر"،ومثال:"المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إنْ خِنْجَراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ "،ويجوز إظهار (كان)،قال سيبويه:" وإن شئتَ

(١) البيت من الرجز بلا نسبة فى الكتاب ١/ ٢٦٤،وسر صناعة الإعراب٢/ ٥٤٦،وشرح المفصل ٣/ ١٢٨،وشرح ابن عقيل١/ ٢٩٥

معنى البيت: **"من لد" أصله: من لَدُنْ، "شولًا " الشول بفتح الشين مصدر شالت الناقة بِذَنبِهَا أي: رفعته للضراب "إتلائها" بكسر الهمزة وسكون التاء من أتلت الناقة إذا تلاها ولدها، أي: تبعها فهي متلية والولد تلوٌ، والأنثى تلوة، والجمع: أتلاء.**

الشاهد: **"من لد شولًا" لأن كان فيه مقدرة، وحذف كان بعد "لدن" قليل؛ لأن (كان) تحذف كثيرًا بعد "إن"، و"لو"، وحذفها بعد غيرهما قليل .**

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٩٥.

(٣) علل النحو للوراق صـ٣٥٤

أَظهرتَ الفعلَ فقلت إن كان خِنجَرا فخنجرٌ وإن كان شرّا فشرٌّ"[١] .

ثانيًا: ورد حذف (كان) مع خبرها ،وإبقاء اسمها مثال ذلك قولهم :" الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرٌ فخيرًا وإن شرٌّ فشرًّا "[٢]، برفع الأول على أنه اسم لـ(كان) المحذوفة مع خبرها، ونصب الثاني على أنه مفعول ثانٍ لفعل محذوف أي: "إن كان في عملهم خير فيجزون خيرًا،وهذا الوجه ضعيف ،والأقوى والأَوْلَى هو حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها كما فى الرواية الأولى[٣].

ثالثًا: هل (كان) بلفظ المضارع تدخل فى هذا الحكم ؟

أجاب على هذا السؤال العلامة الشاطبى فيقول عند تفسيره لكلام ابن مالك:" وذلك أنه قال: «وَيَحْذِفُونها»، فأعاد الضمير على كان المتقدمة،وقد مرَّ أن (كان) المتقدمة هى التى على صيغة الماضى، وأن المضارع غير داخل في مراده، فكذلك يكون الحكم هنا مقيدًا بالماضى؛ لأنه على ذلك أحال، فاقتضى أن المضارع لا يدخل في هذا الحكم، لكنّ هذا الاقتضاء مشكلٌ؛ لأن المضارع أيضًا يقدّر هنا ألا ترى أنّ ما كان فيه نفي لا يصحّ أن يقدّر فيه إلا المضارع، نحو: مررتُ برجلٍ إلّا صالحًا فطالحٌ، وفي المثل: "إلّا حَظِيّةً فلا أليّةً"[٤]، فالتقدير: إلّا يكن صالحًا، وَإلّا أكُنْ خطيّةً ،ولا يستقيمُ تقدير الماضى، لأنك لو أظهرت الفعل

---

(١) الكتاب ٢٥٨/١

(٢) ورد هذا الأثر فى الكتاب ٢٥٨/١

(٣)التصريح ٢٥٥/١

(٤) ورد هذا المثل فى كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلّام صـ ١٥٧،تح/د.عبد المجيد قطامش ط/دار المأمون للتراث ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

على الوجه الآخر الجائز في المسألة لقلت: إلّا يكن صالحًا، وَإلّا أكُنْ حظيّةً. ولا تقول: إلّا كان صالحًا، وإلّا كنت حظيّةً. وكذلك ما أشبهه"[1].

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٠٦،و٢٠٧ .

المبحث الثالث

لفظ التذكير أولى من لفظ التأنيث فى (حَبَّذَا ،ولَا حَبَّذَا)

(حَبَّذَا) للمدح مثل "نِعْمَ"،وهو فعل لا يتصرف ،وفاعله اسم الإشارة الذى هو "ذا" ،وإذا أردت الذم أدخلت عليه (لا) فقلت :"لاحَبَّذَا زيدٌ"[١] .

و"حَبَّذَا"، مركبة من فعل وفاعل، فالفعل "حَبَّ" وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من واد واحد، وفيه لغتان: "حَبَبْتُ"، و"أَحْبَبْتُ"، و"أَحْبَبْتُ" أكثر في الاستعمال، قال الله تعالى:([illegible])[٢]، فهذا من "أَحَبَّ"[٣] .

وأصل "حَبَّ" قبل استعمالها للمدح "فَعَلَ"،وهى متعدية تقول:"حَبَبْتُ زَيْدًا"،فإذا أريد به المدح، نقل إلى "فَعُلَ" فتقول: "حُبَّ زيدٌ"، أي: صار محبوبا[٤]

ووزن"فَعُلَ" يندر في المضاعف؛لاستثقال ضمة عين، تماثلها اللّام، لكن سهّله هنا عدم ظهور الضم، للزوم الإدغام وعدم التصرف[٥].

وذهب الفراء إلى أن "حَبَّ" أصله "حَبُبَ" على وزن "فَعُلَ" بضم العين كـ "كَرُمَ"، واستدل بقولهم: "حَبِيبٌ"، و"فَعِيلٌ"، بابه "فَعُلَ" كـ "ظَرِيفٍ" من "ظَرُفَ"، و"كَرِيمٍ"،

---

[١] منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك ٩٧/٤

[٢] جزء من الآية رقم(٣١) من سورة آل عمران .

[٣] شرح المفصل ٤٠٤/٤ .

[٤] منهج السالك ٩٨/٤ .

[٥] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٢٥٨٨/٥.، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة – ط١: ١٤٢٨ هـ

من "كَرُمَ"[١].

والصحيح أن وزنه قبل استعماله للمدح "فَعَلَ"[٢] .

لأنه قد جاء متعديا، و"فَعُلَ" لا يكون متعديًا، فأما قوله: "حَبِيبٌ"، فلا دليل فيه؛ لأنه هنا مفعول، فـ "حَبِيبٌ" و"مَحْبُوبٌ" واحد، فهو كـ "جَرِيحٍ"، و"قَتِيلٍ"، بمعنى "مَجْرُوحٍ"، و"مَقْتُولٍ"[٣].

والتذكير أَوْلَى من التأنيث فى استعمال "حَبَّذَا"،و"لا حَبَّذَا"،وإن كان المخصوص مذكرًا أو مؤنثًا ،مفردًا أو مثنىً أو جمعًا "، فلذلك تقول: حَبَّذَا زيدٌ"، و"حَبَّذا هندٌ"، و"حَبَّذا الزيدانِ"، و"حَبَّذا الزيدونَ"، ولا يقال: "حبذه" في المؤنث، ولا "حبذي"[٤] .

والعلة فى ذلك أن"حَبَّذَا" أجريت مجرى المثل والأمثال لا تغير بل تبقى على صورتها،نحو قولهم :" الصيفَ ضيّعتِ اللبَنَ"[٥] للمفرد والمثنى والمجموع

---

[١] ينظر مذهب الفراء فى شرح المفصل ٤٠٦/٤،وشرح الأشمونى ٢٠٧/٤.

[٢] التذييل والتكميل لأبى حيان الأندلسي ١٥٣/١٠. تح:د.حسن هنداوي ط:دار القلم ـ دمشق ط١: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

[٣] شرح المفصل ٤٠٦/٤.

[٤] شرح المفصل ٤٠٦/٤،و٤٠٧،ومنهج السالك ٩٨/٤.

[٥] التاء من"ضيعت" مكسور في كل حال إذا خوطب به المذكر والمؤنث والاثنان والجمع؛ لأن لأن المثَلَ في الأصل خوطبت به امرَأة، وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخاً كبيرًا فَكرهته فطلقها، ثم تزوجها فتى جميل الوجه،ثم أَجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبة، فَقَال عمرو "في الصيف ضيعت اللبن" فلما رجع الرسُولُ وقَال لها ما قَال عمرو، ضربَتْ يَدَها على منكب زوجها، وقَالت "هذا ومَذْقُه خَيرٌ" تعني أن هذا الزوج مع عدم اللبن خيرٌ من عمرو، فذهبت كلماتها مَثَلاً ،فالمثل الأول يضرب لمن يطلب

والمؤنث والمذكر بلفظ واحد،وهو مذهب الجمهور [١] .
قال سيبويه :" ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا، ولا تقول حبذه؛ لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل"[٢].

وذهب ابن كيسان أن علة التذكير فى"حَبَّذَا" أنها إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حبّذا زيدٌ: حبذا حسنُ زيدٍ، وكذلك حبّذا الزيدانِ، حبّذا حسنُ الزيدينِ، وكذلك حبّذا الزيدونَ، أي حبّذا حسنُ الزيدينَ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه(٣).

وتبعه فى هذا ابن الطراوة(٤)

ورد هذا المذهب بأنه دعوى بلا بينة،وذلك لأن العرب إذا حذفت المضاف ،وأقامت المضاف إليه مقامه فإنما تجعل الحكم من تذكير ،وتأنيث ،وإفراد ،وتثنية ،وجمع على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف[٥].

شيئًا قد فَوَّته على نفسه، والثاني يضرب لمن قَنَع باليسير إذا لم يجد الخطير، ينظر مجمع الأمثال للميداني٢/٦٨ تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/دار المعرفة – بيروت، لبنان
[١] الكتاب٢/١٨٠،وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٩،وشرح الكافية الشافية٢/١١١٧،وشرح التسهيل لابن مالك٣/٢٦،ومنهج السالك ٤/٩٨.
[٢] الكتاب٢/١٨٠.
[٣] ينظر رأى ابن كيسان فى :شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٩، و٦١٠، والتذييل١٠/١٥٦،ومنهج السالك ٤/٩٩.
[٤] ينظر رأى ابن الطراوة فى: التذييل١٠/١٥٦،ومنهج السالك ٤/٩٩ .
[٥] منهج السالك ٤/٩٩،وشرح الأشمونى ٤/٢١١ .

قال ابن عصفور بعد أن رد مذهب ابن كيسان :" وهو فاسد لأنَّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنيه وجمع وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف فتقول: اجتمعت اليَمامَةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليَمامةُ وإن كان الأصل قبل الحذف: اجتمعَ أهلُ اليَمامَةِ "[١] .

وعلل الوراق للتذكير فى "حَبَّذَا" لأن المذكر وُضِعَ قبل المؤنث فى الاستعمال،فقال :" فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَار لفظ التَّذْكِير أولى من لفظ التَّأْنِيث؟

قيل لَهُ: لِأَن الْمُذكر قبل الْمُؤَنَّث، وَهُوَ كالأصل لَهُ، فَلَمَّا أَرَادوا تركيب حرف اسْم، كَانَ تركيبه مَعَ الْمُذكر السَّابِق للمؤنث أولى من الْمُؤَنَّث"(٢).

وتبعه ابن يعيش فى أحد قوليه حيث يقول:" وجعلوا ذلك الاسم مفردا مذكرا إذ كان المفرد أخف، والمذكر قبل المؤنث، فهو كالأصل له، فلذلك تقول: "حبذا زيد"، و"حبذا هند"، و"حبذا الزيدان"، و"حبذا الزيدون". ولا يقال: "حبذه" في المؤنث، ولا "حبذي"(٣).

بينما ذهب ابن يعيش فى قوله الآخر إلى علة الإفراد والتذكير فى "حَبَّذَا" هى التركيب أى تركيب الفعل مع الفاعل ،فقال:" وذلك من قبل أن "حبذا" لما رُكِّب الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث الفعل ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأنه قد صار

---

[١] شرح الجمل ٦٠٩/١،و٦١٠ .

[٢]علل النحو صـ٢٩٦ .

[٣]شرح المفصل ٤٠٦/٤،و٤٠٧ .

في منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك، والذي يدل أنهما بنيا، وجعلا شيئا واحدا، أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل فيه وبين "ذا" بشيء، ولا يقال: "حب في الدار ذا"، ولا "حب اليوم ذا"(١) .

وفى تقديرى أن علة الإفراد والتذكير فى "حبذا" هى أنها أجريت مجرى المثل والأمثال بطبيعتها لا تغير بل تبقى على صورتها،وهو ماذهب إليه الجمهور من النحاة .

الاستنتاج

<u>أولاً</u> : اختلف النحاة فى حقيقة "حبذا" وفعليتها واسميتها(٢) ،وغرضهم من ذلك الوقوف على كل جزء من

أجزاء الجملة التى تقع فيها "حبذا" .

<u>ثانياً</u> :أن "حبذا" من الأفعال الخاصة التى تحولت من فعليتها الصريحة ،فتفرعت عن مادة الفعل من حيث الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما للإعراب عن أسلوب خاص من أساليب الكلام ،وهو المدح أو الذم ؛ولذلك فقدت التصرف

---

(١)المرجع السابق ٤٠٨/٤ .

(٢) اختلف النحاة حول اسمية "حبذا "،وفعليتها اختلافا موسعا يضيق به المقام ولا طائل من ورائه وسبب ذلك هو تركيبها مع

اسم الإشارة"ذا"،وينظر هذا الاختلاف فى:شرح المفصل ٤٠٨/٤،و٤٠٩،شرح الكافية الشافية /١١١٧،و١١١٨،والارتشاف ٢٠٥٩/٤،و٢٠٦٠،ومنهج السالك ٩٨/٤،و١٠٠،و١٠١،وشرح الأشمونى٢٠٨/٤.

فجمدت على حالتها المعروفة .

ثالثاً :كانت حبذا أولى بالتذكير والإفراد ؛لأنها جرت مجرى المثل فهى لا تتغير عن حالتها كما أن الأمثال لا تتغير فهى ترد بصورتها كما وردت على لسان العرب .

المبحث الرابع
الرفع أولى من النصب فى الاسم المشغول عنه لعدم تكلف الإضمار

الاسم المشغول عنه إذا لم يوجد معه ما يرجح نصبه ،ولا ما يوجبه ،ولا ما يوجب رفعه جاز فيه الأمران (الرفع والنصب) على السواء ،والرفع أولى ؛لعدم تكلف الإضمار نحو:"محمدٌ أكرمتُه"(١) .

قال سيبويه :" فالنصب عربيٌ كثيرٌ والرفْعُ أَجودُ، لأنّه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يَقول: "ضربتُ زيدًا" ،و"زيداً ضربتُ"، ولا يُعمِل الفعلَ في مضمَر، ولا يَتناولَ به هذا المتناوَلَ البعيدَ، وكلٌّ هذا من كلامهم. ومثل هذا: "زيدًا أُعطيتُ"، و"أُعطيت زيدًا"، و"زيدٌ أُعطيتُه"؛ لأن أُعطيتُ بمنزلة ضُربتُ "(٢)

أراد سيبويه أن يبين أن النصب عربيٌ كثيرٌ في :" زيدًا ضربتُه "، والرفع أجود؛ لأنك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار شيء، وإذا نصبت أضمرت فعلا، وأنت لو أردت إعمال الفعل في الاسم كان يمكنك أن تحذف الضمير الذي في الفعل، وتصل إلى الاسم، ولم يكن يحتاج إلى هذا التأويل البعيد(٣) .

فسيبويه رحمه الله يرى أن الرفع أولى فى قولك :" زيدٌ ضَربته"؛لأن الرفع لا يحوجك إلى تقدير شئ غير ما فى الكلام ، وَالنّصب يحوجك إلى تقدير فعل يعمل النصب فى الاسم المنصوب المتقدم، والذى لا يحوج إلى تقدير أولى بالاعتماد مما يحوج إلى تقدير .

وجاء فى كتاب علل النحو:" اعْلَم أَنَّك إِذا قلت: زيد ضَربته، فالاختيار الرّفْع فِي

---

(١) **شرح ابن عقيل ١٣٢/٢،و١٤٠.**

(٢) **الكتاب ٨٢/١.**

(٣) **شرح الكتاب ٣٧٥/١.**

(زيد) ، وَالنّصب جَائِز، وَإِنَّمَا اختير الرّفْع لِأَن الرّفْع بِغَيْر إِضْمَار، وَالنّصب بإضمار، فَكَانَ ترك الْإِضْمَار أولى؛ لأَنَّهُ أخف مؤونة من النصب، وَلَيْسَ أَيْضا فِي الْكَلَام مَا يَقْتَضِي إِضْمَار فعل، فَلهذَا كَانَ الرّفْع أَوْلَى"(١).

وذهب الكسائى إلى أن الاسم منصوب بالفعل المذكور بعده،وذلك على إلغاء العائد(٢).

واحتجَّ بأن الهاء هي زيد في المعنى، وإنما ذكرت للبيان، وإلا فهو في المعنى كقولك:"زيدٌ ضربتُ"، ولو قالَ ذلك لم يكن فيه خلاف أن النصب بـ"ضربت" فكذلك إذا أَتى بالهاء، على جهةِ البَيان والتَّوكيد ويدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك:"ضربت أباك زيدًا" هو بضربت لما كان زيدٌ هو الأَبُ في المعنى(٣)

وأجيب عن قول الكسائى بأنَّ الهاء وإن كانت هي زيدًا في المعنى فهو اسم له موضع في الإعراب، وذلك يوجب أن يكون لها عامل، ولا عامل إلا "ضربت"، فلا يبقى لها معمول آخر، بخلاف قولك: ضربتُ أباك زيدًا، لأن زيداً بدل من الأب، والبدلُ لا يصحُّ هنا، ويَبطل ما ذهب إليه الكسائى بأنَّك تنصب في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك: زيدٌ ضربتُ أَخاه؛ لأن الضَّربَ لم يقع بزيدٍ فيضطر ها هنا إلى تقدير ناصب آخر، كأنك قلت:" أهنت زيدًا ضربت أخاه" فالمانعُ هنا كالمانعِ في مسأَلتنا؛ لأنَّ المانعَ ثَمَّ امتناع تَعدّى الفعل إلى المُظهر،والمُضمر معًا، والمانعُ هنا امتناعُ تَعدى ضَربتُ إلى زيدٍ إذا لم يكنْ

---

(١) **الوراق صـ٣١١.**

(٢) **ينظر مذهب الكسائى فى :التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى صـ٢٦٦،ومنهج السالك لأبى حيان ٦٢/٢،والارتشاف ٢١٧١/٤،وشرح ابن عقيل ١٣١/٢.**

(٣) **التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٦٧،وشرح الكافية للرضى ٤٣٨/١.**

واقعًا به، بَلْ بشيءٍ من سَبَبِهِ وكذلك الهاء في ضربته هي من سبب زَيْدٍ، ويَدلُّ عليه أنك تقول:"زيداً لست مثله"، فتنصب زيداً ومحال أن ينتصب بلست، وإنّما ينتصبُ بمحذوفٍ تقديرهُ خالفتُ زيدًا(١).

ويرى الفراء أن الفعل هو الناصب للاسم ،والضمير فى قولك:" زيدًا ضربتُهُ"،فالفعل "ضَرَبَ" ناصب للاسم ،والضمير معًا(٢).

ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره(٣)

ويرى ابن مالك أن الرفع أولى لعدم وجود قرائن توجب النصب أو ترجحه ،أو تسوى بين الرفع والنصب ،فقال :" وإن عدم المانع والموجب والمرجّح والمسوّي، رجح الابتداء"(٤) .

وقال ابن هشام:"يجوز عند الجمهور نحو: زيدًا ضربته، باضمار مثل المذكور، ومَنَعَهُ بعضهم لعدم تقدّم ما يطلب الفعل، مع أنَّ الأصل عدم التقدير"(٥).

ومما جاء فيه الرفع أولى من النصب قوله تعالى :(﴿ ﴾)(٦) أجمعت السبعة

---

(١) **التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٦٧.**

(٢) **معانى القرآن ٢٥٥/٢،و التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٦٦،ومنهج السالك ٦٢/٢.**

(٣) **التبيين عن مذاهب النحويين صـ٢٦٦،وشرح الكافية ٤٣٨/١،ومنهج السالك ٦٢/٢،وشرح ابن عقيل ١٣١/٢.**

(٤) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ٨١ تح/ محمد كامل بركات ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ط/ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.**

(٥) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ٥٠٠ تح/ عباس مصطفى الصالحي ط/ دار الكتاب العربي بيروت - لبنان ط١، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.**

(٦) **جزء من الآية رقم (٢٣) من سورة الرعد.**

على رَفعه وَقُرِئَ(١) شاذًا بِالنصب وإنما يترجح الرفع في ذلك ؛لأنه الأصل ولا مُرَجِّح لغيره(٢).

وذكر الزجاجى أن هناك فرقًا بين قولك :"ضربت زيدًا"،و"زيدٌ ضربته" ،فإنك إذا قلت :"ضربت زيدًا" فإنما أردت أن تخبر عن نفسك ،وتثبت أين وقع فعلك ،وإذا قلت :"زيدٌ ضربته "،فإنما أردت أن تخبر عن زيد(٣) .

ففى حالة الرفع جعلت مدار الحديث عن المشغول عنه ،وجعلت إخبارك عنه هو مدار الاهتمام ،وأما فى حالة النصب قد قدمت المشغول عنه للاختصاص(٤).

---

(١) قراءة النصب هى :قراءة زيد بن ثابت ،وأبو عبد الرحمن السُّلَمى،شواذ القرآن لابن خالويه صـ٧٦ط/مكتبة المتنبى القاهرة ،و المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ٣/٣٩٠ تـح/ عبد السلام عبد الشافي محمد ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط١،١٤٢٢ هـ،والبحر المحيط ٥/ ٤٧٤،وتخليص الشواهدصـ٥٠٠،وشرح ابن عقيل٢/١٤٠،وشرح الأشمونى ٢/٢٤٢

(٢)شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام صـ١٩٦تـح/محمد محيى الدين عبد الحميد/دار الخير ط١، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م.

(٣)الإيضاح فى علل النحو صـ١٣٦،و١٣٧.

(٤) أسلوب الاشتغال ووظيفته فى أداء المعنى لصالح فاضل السامرائى بحث نشر فى مجلة كلية الآداب العراقية ١/ ٤٣٢، العدد الحادى والعشرون ١٩٧٧م ،ط/مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر –بغداد .

الاستنتاج

أولًا: فى قولك :"زيدٌضربته" يجوز فى الاسم المشغول النصب والرفع ،والرفع أولى ،والعلة فى ذلك عدم وجود قرائن ترجح النصب على الرفع .

ثانيًا:أن النصب على خلاف الأصل بتقدير فعل ،أما الرفع فلا يكون بإضمار فعل ،وهذا هو الأصل .

المبحث الخامس

الأَوْلَى تقديم جواب المتقدم من الشرط أوالقسم عند اجتماعهما

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جوابا، وجواب الشرط إما مجزوم أو مقرون بالفاء وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع أكد باللام والنون نحو:" واللهِ لَأَضْرِبَنَّ زيدًا"، وإن صدرت بماضٍ أُقْترنَ بـ"اللام"، و"قد" نحو:" وَاللهِ لَقَدْ قَامَ زيدٌ"، وإن كان جملة اسمية فبـ"إنَّ"، و"اللام" أو "اللام" وحدها أو بـ"إنَّ" وحدها نحو: "واللهِ إنَّ زيدًا لَقَائِمٌ"، و"واللهِ لَزيدٌ قائمٌ"،و"واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ"،وإن كان جملة فعلية منفية فينفي بـ"ما" أو"لا" أو "إنْ"، نحو: " واللهِ ما يَقُومُ زيدٌ، ولا يقوم زيد ،وإنْ يقوم زيد"، و الجملة الاسمية كذلك(١).

فإذا اجتمع شرط، وقسم حُذِفَ جوابُ المتأخر منهما؛ لدلالة جواب الأول عليه فتقول:" إنْ قَامَ زيدٌ والله يقمْ عمروٌ" فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ،وتقول:" واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ لَيَقُومَنَّ عمروٌ" فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه(٢)

وكون الجواب للمتقدم منهما؛لأنه هو المقصود عند المتكلم ،فجَعْلُ آخرِ الكلام لما هو مقصود أَوْلَى(٣) .

هذا إذا لم يتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر فإن تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر ،رُجِّحَ جوابُ الشرط مطلقًا أى سواء أكان الشرطُ متقدمًا أم متأخرًا، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم فتقول:"زيدٌ إنْ قَامَ واللهِ أكْرِمْهُ"،و"زيدٌ واللهِ إنْ قامَ

---

(١) **شرح ابن عقيل ٤/٤٣،و٤٤**

(٢) **شرح ابن الناظم صـ ٥٠٢ ،وشرح ابن عقيل ٤/٤٤**

(٣) **الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٤١ تح/إبراهيم محمد عبدالله ،ط/دار سعد – دمشق ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م**

أكْرِمْهُ"؛لأن الشرط والجزاء اعتمدا على"زيد"،وصار القسم حشوًا ملغى،كأنه ليس في اللفظ (١).

و جاء بقلة ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم وإن لم يتقدم ما يحتاج إلى خبر ،ومن ذلك قول الشاعر:

لئنْ مُنيتَ بِنَا عنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنَا عنْ دمَاءِ القومِ ننتفلُ (٢)

فـ"لام" لئن موطئة لقسم محذوف والتقدير:" والله لئن"، و"إن" شرطية، وجوابها:" لا تلفنا" وهو مجزوم بحذف الياء ،وحذف جواب القسم مع تقدمه لدلالة جواب الشرط عليه ،ولو جاء به على الكثير لقال "لا تلفينا" بإثبات الياء ؛لتقدم القسم على الشرط،ولأنه مرفوع(٣).

الاستنتاج

---

(١) شرح المفصل ٤/٤/٢٨٧،و٢٨٨ ،وشرح ابن عقيل ٤/٤٤

(٢) البيت من بحر البسيط ،وهو للأعشى فى ديوانه صـ٦٣ ،تـح/د.محمد حسين ،ط/مكتبة الآداب بالجماميز،وتوجيه اللمع صـ٣٢٢،وشرح ابن الناظم صـ٢٦٤،و٥٠٣،وشرح ابن عقيل ٤/٤٥،و المقاصد النحوية ٣/ ١٢٢٧ ،واللسان٦/ ٤٥١٠ (ن.ف.ل)

اللغة:

مُنيتَ بنَا" أي: لئن ابتليت بنا، من مُنيَ بأمر كذا إذا ابتلي به ،و"غبّ" بكسر الغين، وتشديد الباء : عقب معركة، و "لا تلفنا" أي: لا تجدنا،و"ننتفل" أي: ننتفي، يقال: انتفل عن الشيء إذا انتفى عنه

الشاهد:

قوله:" لا تُلْفِنَا" حيث أوقعه جوابًا للشرط مع تقدم القسم ،وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه ،وهذا قليل .

(٣) شرح ابن عقيل ٤/٤٥،و٤٦ بتصرف

أولاً:يلاحظ عند اجتماع الشرط والقسم ،فلا بد من حذف أحد الجوابين لدلالة الآحر عليه ،ويكون الجواب للمتقدم منهما (أى الشرط أو القسم) فإن قُدِّمَ الشرط على القسم كان الجواب له نحو قولك:" إِنْ قَامَ زيدٌ واللهِ يقمْ عمروٌ" ،وإن قدِّم القسم كان الجواب له نحو قولك:" واللهِ إِنْ يَقُمْ زيدٌ لَيَقُومَنَّ عمروٌ"، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه ،والعلة فى ذلك أن المتقدم من الشرط أو القسم ،هو المقصود عند المتكلم ،فجُعِلَ آخرُ الكلام لما هو مقصود.

ثانيًا:إذا تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج إلى خبر أُلْغِيَ القسم، نحو قولك:"زيدٌ إِنْ قَامَ واللهِ أكْرِمْهُ"، و"زيدٌ واللهِ إِنْ قامَ أكْرِمْهُ"؛لأن الشرط والجزاء اعتمدا على "زيد"، وصار القسم حشوًا ملغى، كأنه ليس في اللفظ،كقولك مثلاً : "زيد والله منطلق"،بدون اللام ؛لتقدم ما يحتاج إلى خبر ،وهو"زيد"، ولو قدمت القسم، لزمك أن تأتي باللام، فتقول: و"الله لزيد منطلق" فالقسم إذا وقع حشوًا أُلْغِيَ، وكان من قبيل الجمل المعترضة في الكلام،وعليه يكون "أنا" مبتدأ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والقسم اعترض بين المبتدأ وخبره ولا حكم له لأنه ملغى(١)

---

(١) **شرح المفصل ٤/٢٨٧،و٢٨٨ بتصرف**

الفصل الثالث
علة الأَوْلَى فى الحرف

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول:تقدير حرف النداء المحذوف

المبحث الثانى:علة الأولى في تأخير اللام دون (إنَّ) في (إنَّ زيدا لقائم).

المبحث الثالث:الميم الزائدة أولى بالبقاء من باقى حروف الزيادة

المبحث الرابع:(أَن) الناصبة للفعل أولى بالإضمار من أخواتها

المبحث الأول:
تقدير حرف النداء المحذوف

الغرض من النداء :طلب الإقبال من المنادى، والغرض من أحرف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعوّ، فإذا كان المنادَى متراخيا عن المنادِى، أو معرضا عنه،ولا يُقْبِلُ إلا بعد اجتهاد، أو نائمًا قد استثقل في نومه، استعملوا فيه جميع أحرف النداء ما عدالهمزة، وهي "يا"، و"أيا"، و"هيا"، و"أيّ"،حتى يمتد الصوت بها ويرتفع، فإن كان قريبا، نادوه بالهمزة؛ لأنها تفيد تنبيه المدعوّ، ولم يُـرَدْ منها امتداد الصوت لقرب المدعوّ، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيدا(١).

ومن أكثر أحرف النداء استعمالًا(يا)؛ولهذا لايقدر عند الحذف سواها نحو قوله تعالى:(③↖❑🕮←✂←🙰❑↖❷⇳✠⇔⩛♦↖⇳Ⅱ⇳ ♎♌⓿🕐☒✂)(٢) ،ولا يُنَادَى اسم الله عز وجل ،والاسم المستغاث ،و"أَيُّها"،و"أَيَّتُها"إلا بها ،والقرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يَأْت فيه غيرها؛لأجل هذا سميت بأم الباب(٣).

وحق حرف النداء ألا يحذف ؛لأن الغرض منه إفادة معناه ،وقد حذف، تشبيهًا

---

(١) **شرح المفصل ٣٦١/١**

(٢) **جزء من الآية رقم(٢٩) من سورة يوسف**

(٣) **المحصول شرح الفصول لابن إياز ٥١٥/٢ (رسالة)، إعداد محمد صفوت محمد على – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر،و فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغنى اللبيب للشيخ/ محمد على طه الدرة ٢٨٩/٣،مراجعة محيى الدين الدرويش ،ط/مطبعة الأندلس**

له بالفعل؛ لأنهم يحذفونه ويبقون عمله(١).

والأسماء المناداة فى ذلك على قسمين:

أحدهما: قسم يحذف معها، وهو العلم، والمضاف،و"أَىّ"،فمثال العلم قوله تعالى : (③ﭑﭒﭓﭔﭕﭖﭗﭘﭙﭚﭛﭜﭝﭞﭟﭠﭡﭢﭣﭤﭥﭦﭧﭨ)،ومثال المضاف قوله تعالى:(❻◆✸✡□ •• ﭩﭪﭫﭬﭭﭮﭯﭰﭱﭲﭳﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿ)(٢) ،ومثال"أَىّ" قول الشاعر:

أَيُّهَا القَلْبُ تَعَلَّلْ بِدَدَنْ إِنَّمَا هَمِّى سَمَاعٌ وأَذَنْ(٣)

والذى سوغ الحذف: هو قوة الدلالة على المحذوف، فصارت القرينة الدالة عليه

---

(١) **توجيه اللمع صـ٣٢١،وقواعد المطارحة فى النحو لابن إياز صـ١٣٢،تقديم وتحقيق الأساتذة :يس أبو الهيجاء ،وشريف عبد الكريم النجار،وعلى توفيق الحمد،ط/دار الأمل للنشر والتوزيع –إربد – الأردن، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م**

(٢) **جزء من الآية رقم(٨) من سورة آل عمران**

(٣) **البيت من بحر الرمل ،وهو منسوب إلى عدى بن زيد فى: غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروي١/١٦٧تح/ حسين محمد محمد شرف،مراجعة:عبد السلام هارون،ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ م،وتوجيه اللمع صـ٣٢٢،وقواعد المطارحة صـ١٣٢،برواية "تَمَتَّعْ" بدلا من" تَعَلَّلْ"،واللسان٢/ ١٣٤٦(د.د.ن)**

اللغة:

الدَّدَن:اللهو،وفى الدَّدَن ثلاث لغات: دَدٌ مثل يَدٍ،ودَمٍ،و دَدًا مثل قَفًا وعَصًا ودَدَنٌ مثل حَزَنٍ ،والأَدَن:الاستماع

الشاهد:**جواز حذف حرف النداء مع "أيّ"**

فى حكم المتلفظ به،فالمعنى معلوم بدليل الحال (١).

الآخر: قسم لا يجوز معه حذف "يا"،وهما: النكرَة، والمبهم؛ فَإِنَّهُ لَا يجوز إِسْقَاط حرف النداء مِنْهُمَا،فلا تقول:" رجلُ أَقْبِلْ"،وكذلك المبهم، فلا تقول: "هذا أقبل"؛ لأن "يا" تنقله من تعريف الإشارة إلى تعريف الخطاب فلم يجز حذفها(٢)

لأن النكرة ،والمبهم مما يقع نعتًا لـ"أَىّ"،فلا يجوز أن تقول فى النكرة:"رجلُ أقبل" ،؛إذالأصل: "يا أَيُّهَا الرجل"، فلو أسقطت منه"يا"؛ لكنت قد أجحفت به، لحذف الموصوف وحرف النداء ،ولا يجوز أن تقول:" هذا أقبل"،و الأصل فيه: "أَيُّ هذا" فَيصير (هذا) نعتًا لـ"أَيّ" كالألف وَاللَّام، فَلَو قلت: "هذا أقبل"؛ لأجحفت بالاسم، إِذا حذفت الموصوف وحذفت النداء"(٣).

فالعلة فى عدم جواز حذف حرف النداء مع النكرة هى: أن حرف النداء ناب مناب الألف واللام، فإذا قلت: يا رجلُ، فأصله: يا أيُّها الرجل؛ فلذلك لم تحذف حرف النداء منه، لأنّه عوض من الألف واللام ولئلا يكثر الحذف(٤) .

قال ابن الخباز:" وقسم لا يجوز معه حذف، وهو النكرة المقصودة، فلا تقول: "رجلُ أقبل"؛ وذلك أن الأصل في النكرة المقصودة أن تنادي بـ"أَيّ"، فيقال: "يا أيُّها الرجلُ"، فلو قيل: "رجلُ أقبلْ" لحذفت منه أربعة أشياء: "يا"، و"أيّ"، و"ها"، و"اللام"،.....،وكذلك المبهم، فلا تقول: "هذا أقبلْ"؛ لأن "يا" تنقله من تعريف

---

(١) **توجيه اللمع صـ٣٢٢،وشرح المفصل٣٦٢/١.**

(٢) **علل النحو للوراق صـ٣٤٨،وتوجيه اللمع صـ٣٢٢**

(٣) **علل النحو للوراق صـ٣٤٨ بتصرف**

(٤) **شرح الجمل ٨٩/٢**

الإشارة إلى تعريف الخطاب فلم يجز حذفها"(١) .

وجاء شذوذًا حذف "يا" مع النكرة فى قول الشاعر:

وَحَتَّى يَبِيتَ القَوْمُ فِى الصَّيْفِ لَيْلَةً يَقُولُونَ نَوِّرْ صُبْحُ واللَّيْلُ عَاتِمُ(٢)

يريد :"يَا صُبْحُ "،وأيضـًا قولهم:"افْتَدِ مخنوقُ"(٣)،و"أَطرِقْ كَـرَا"(٤)، يريد: "افتدِ يا مخنوقُ"،و"وأَطرِقْ يا كَـرَا"(٥) .

الاستنتاج

أولاً: أكثر أحرف النداء استعمالًا(يا)؛ولهذا لايقدر عند الحذف سواها نحو قوله تعـــــــــالى:(③↖❑ᘏ←✂←ᘏ❑↖❷⇳⇕↖❑🕮 ⇔⩛⇳↖♦Ⅱ⇕

---

(١) **توجيه اللمع صـ٣٢٢**

(٢) **البيت من بحر الطويل ،وهو للأعشى فى ديوانه صـ٧٧،برواية "الصَّفّ" بدلاًمن الصَّيف،وتوجيه اللمع صـ٣٢٢،وقواعد المطارحة صـ١٣٣،والمحصول٢/٥٢٧،ومن غير نسبة فى شرح الجمل ٨٨/٢ ،واللسان٦/ ٤٥٧١ (ن.و.ر)**

اللغة:

نَوَّرَ الصبحُ: ظهر نُورُه،وعاتم :محتبس

الشاهد:**حذف حرف النداء مع النكرة ،والتقدير:" نَوِّرْ يا صُبْحُ "وحذف حرف النداء مع النكرة شاذ .**

(٣) **أصله:" افْتَدِ يا مخنوقُ"،وهو: مَثَلٌ يُضْرَبُ لكل مَشْفُوقَ عليه مضطر،ويُرْوَى:"افْتَدَى مخنوقٌ"،ينظر: مجمع الأمثال للميدانى٢/٧٨.**

(٤) **مَثَلٌ يُضْرَبُ للذي ليس عنده غَنَاء، ويتكلم فيقال له: اسْكُتْ وتَوَّق انتشار ما تَلْفُظُ به كراهة ما يتعقبه،ينظر: مجمع الأمثال ١/٤٣١،و٤٣٢**

(٥) **شرح الجمل٢/٨٨**

♎♋♑♓♐(١) ،ولا يُنَـادَى اسـم الله عـز وجـل ،والاسـم المسـتغاث ،و"أَيُّها"،و"أَيَّتُهـا"إلا بهـا ،والقـرآن المجيـد مـع كثـرة النـداء فيـه لـم يَـأْت فيـه غيرها؛لأجل هذا سميت بأم الباب .

ثانيـــًا: أن حـرف النـداء يحـذف، تشـبيهًا لـه بالفعل؛ لأنهـم يحذفونـه ويبقـون عمله؛ قوة الدلالة على المحذوف، فصارت القرينة الدالة عليه فى حكم المتلفظ به،فالمعنى معلوم بدليل الحال

ثالثـًا: كل ما يجوز أن يكون وصفا لـ "أيّ" لا يجوز حذف حرف النداء منه؛ حتى لا يجتمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء ، فيكون إجحافا؛ لذلك لا تقول: "رجل أقبل"، و"لا غلام تعال"، و"لا هذا هلم"، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لـ "أيّ"، نحو: "يا أيها الرجل"، و"يا أيها الغلام"، و"يا أيهذا"، لأن "أيّـًا" مبهم، والمبهم ينعت بما فيه الألف

---

(١) **جزء من الآية رقم(٢٩) من سورة يوسف**

المبحث الثانى

علة الأولى في تأخير اللام دون (إنَّ) في (إنَّ زيدا لقائم).

امتازت (إنَّ) من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو: "إنَّ زيدًا لقائمٌ" أو فعلاً مضارعًا نحو:"إنَّ زيدًا ليقومُ"، أو جملة اسمية وذلك قليل نحو:"إن زيدًا لوَجهُه حَسَنٌ"، أو فعلاً غير متصرف نحو: "إن زيدًا لَنِعْمَ الرجُلُ"،أو ظرفًا أو مجرورًا نحو:"إنَّ زيدًا لفي الدّارِ"،" وإن زيدًالخَلفَكَ"، وتدخل على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر نحو:" إن زيدًا لفي الدّارِ قائمٌ"،وعلى الاسم إذا وقع موقع الخبر نحو: "إن في الدار لزيدًا"، وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع خبرًا ،وذلك نحو: "إن زيدًا قام"، ولا يجوز لقامَ [(١)] **،**

وهذه اللام تسمى لام الابتداء، وهي اللام المزحلقة، وفائدتها توكيد نسبة الخبر إلى المبتدأ،ولها صدر الكلام يعني لا تقع إلاّ في أول الكلام، فاجتمع مؤكدان؛ لأن "إن" للتوكيد، و"اللام" للتوكيد، وكلٌّ منهما له الصدارة في الكلام، فزحلقوا اللام إلى الخبر؛ لأنهم لو أدخلوا اللام على الاسم،اجتمعا ـ أى "إن" ،و"اللام"ـ سواءٌ تقدمت اللام أم تأخرت؛ لأن اجتماع حرفين بمعنى واحد في مكان واحد لا نظير له، فحينئذٍ قالوا: لابد من زَحْلَقَةِ هذه اللام، فلذلك سُميت المزحلقة، زحلقوها من "إن" إلى الخبر،وهذه اللام تُسمى لام ابتداء وهي تختص بـ"إن"[(٢)]

وكان القياس أن تقدم اللام فتقول:" لأن زيدًا قائمٌ" في:" إنَّ زيدًا لقائمٌ"، وإنما

---

(١) شرح الجمل ٤٢٩/١ بتصرف.

[(٢)] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي صـ٣٧٦،و٣٧٧ شرح : أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ،ط: مكتبة الأسدي– مكة المكرمة ط١: ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

كرهوا الجمع بينهما لأنهما بمعنى واحد وهو التأكيد وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد وذلك أن هذه الحروف إنما أتى بها نائبة عن الأفعال اختصارًا والجمع بين حرفين بمعنى واحد يناقض هذا الغرض[١] .

وقد تحدث ابن جني عن اجتماع "اللام" مع "إنَّ" فى قولك:"إنَّ زيدًا لقائمٌ"،وبين أن موضعها هو أول الجملة ،فقال:" ومن ذلك قولهم: "إنَّ زيدًا لقائمٌ" فهذه لام الابتداء وموضعها أول الجملة وصدرها ،لا آخرها وعجزها فتقديرها أَوَّلُ:" لَئنّ زيدًا منطلقٌ" فلما كُرِهَ تلاقي حرفين لمعنى واحد –وهو التوكيد– أُخِّرت اللام إلى الخبر فصار:" إنَّ زيدًا لمنطلقٌ"[٢]

ثم يتحدث بعد ذلك عن الأسباب ،والعلل التى لأجلها أُخِّرَتْ "اللام"،وقُدِّمَتْ "إنَّ" ،وذلك عن طريق سؤال يثيره ثم يجيب عنه فيقول ـ رحمه الله ـ :" فإن قيل: هلّا أُخِّرَتْ "إنَّ" وقُدِّمَتْ اللَّامُ قيل: لفساد ذلك من أوجه: أحدها : أن اللام لو تقدمت وتأخرت " إنَّ " لم يجز أن تنصب "إنَّ " اسمها الذي من عادتها نصبه من قِبَلِ أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه وحمت من العوامل جانبه ، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: "لَزيدٌ إنَّ قائم"، ولم يكن إلى نصب "زيد " –وفيه لام الابتداء– سبيل، ومنها أنك لو تكلفت نصب زيد –وقد أخرت عنه "إنَّ " – لأعملت " إنَّ " فيما قبلها، و"إنَّ" لا تعمل أبدًا إلا فيما بعدها، ومنها أن "إنَّ " عاملة واللام غير عاملة والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا وخبره قد يكون جملة، وفعلًا ،وظرفًا ،وحرفًا فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة ومنعت منه "إنَّ"؛ لأنها

---

[١] **شرح المفصل ٥٣٣/٤.**

[٢] **الخصائص ٣١٥/١.**

لا تعمل في الفعل ولا في الجملة كلها النصب إنما تعمله في أحد جزأيها ولا تعمل أيضًا في الظرف، ولا في حرف الجر"[١].

فلأجل هذه العلل التى ذكرها وفندها ابن جنى امتنع تقديم اللام وتأخير "إنَّ" فى الجملة .

ثم يسوق بعد ذلك دليلا على أن موضع اللام هو أول الكلمة،فيقول:"ويدل على أن موضع اللام في خبر "إنَّ" أول الجملة قبل "إنَّ" أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قبلوا الهمزة هاء ليزول لفظ "إنَّ"فيزول أيضًا ما كان مستكرهًا من ذلك فقالوا: "لهِنّك قائمٌ " أي:"لِئَنَّكَ قائمٌ"[٢].

فلما زال لفظ الهمزة،و دخلت مكانها الهاء ،تغير لفظ "إنَّ"،فصارت كأنها حرف آخر، فسهل الجمع بينهماأى بين "إنَّ،واللام"[٣].

ويفهم من كلام ابن جنى السابق اهتمامه بقضية العامل بشكل واضح ،وقد سار على نهج ابن جنى حول هذه المسألة النحاة[٤]من بعده،فها هو ذا العكبرى ــ رحمه الله ــ يتحدث عن موضع اللام الأصلى فى الجملة فيقول:

وموضعها الأصليُّ قبل (إنَّ) لثَلَاثَة أوجه:

---

[١] المصدر السابق ٣١٥/١.

[٢] الخصائص ٣١٥/١،و٣١٦.

[٣] شرح المفصل ٥٣٣/٤.

[٤] كابن الخباز فى توجيه اللمع ١٥١،و١٥٢،وابن عصفور فى شرح الجمل٤٣١/١ ،وابن فلاح فى المغنى ١٦٧/١.

أحدُها: أنه وجب لها الصدر قبل "إنّ" فكذلك بعد دخول "إنَّ"، ولهذا السبب سمَّيت "لَام الابتداء"

وَالثَّانِي: أَن اللَّام تُعلّق "علمت" عَن الْعَمَل فلو كانت (إنّ) قبلها لمنعتها عن العمل

وَالثَّالِث: أنَّ "إنَّ" عاملةٌ وَهِي عَامل ضَعِيف فَكَانَ وُقُوع معمولها يَليهَا أوْلى .

فالعكبرى لم يخرج عما قاله ابن جنى فى أن "لام الابتداء" حقها أن تكون قبل "إنَّ" فى الجملة ،وأن لها الصدارة فى الجملة ،ثم يكشف بعد ذلك عن العوامل التى أدت إلى تأخر اللام عن "إنَّ"،فيقول :

وإنَّما أخَّرتْ (اللَّام) إِلَى الْخَبَر لئلاَّ يتوالى حرفا معنى كَمَا لَا يتوالى حرفا نفي أَو اسْتِفْهَام وَكَانَت (اللَّام) أولى بِالتَّأْخِيرِ من (إنَّ) لثلاثة أوجه

أحدها :أنَّ (اللَّام) غير عاملة و (إنَّ) عاملة وَتَأْخِير غير الْعَامِل أوْلى

وَالثَّانِي : أنَّ (اللَّام) تؤثِّر فِي الْمَعْنى فَقَط و (إنَّ) تؤثِّر فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى فكان إقْرَارهَا ملاصقة اللَّفْظ ملاصقةً للفظ الَّذِي تعْمل فِيهِ أولى

وَالثَّالِث :أنَّ (إنَّ) لَو أخَّرت إِلَى الْخَبَر فنصبته وارتفع مَا قبلهَا تغيَّر حكمهَا وَإِن بَقِي مَا قبلهَا مَنْصُوبًا وَمَا بعْدهَا مَرْفُوعا لزم مِنْهُ تَقْدِيم معمولها عَلَيْهَا[1].

الاستنتاج

[1] **اللباب ٢١٦/١،و٢١٧.**

أولًا: امتازت (إنَّ) من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو: "إنَّ زيدًا لقائمٌ" أو فعلاً مضارعًا نحو:"إنَّ زيدًا ليقومُ"، أو جملة اسمية وذلك قليل نحو:"إن زيدًا لوَجهُه حَسَنٌ"، أو فعلاً غير متصرف نحو: "إن زيدًا لَنِعْمَ الرجُلُ"،أو ظرفًا أو مجرورًا نحو:"إنَّ زيدًا لفي الدّارِ"،" وإن زيدًالخَلفَكَ".

ثانيًا:أن (اللَّام) أولى بِالتَّأْخِيرِ ؛لأَنَّ (اللَّام) غير عاملة ،و(إنَّ) عاملة وَتَأْخِير غير الْعَامِل أَوْلى ،و(اللَّام) تؤثِّر فِي الْمَعْنى فَقَط و (إنَّ) تؤثِّر فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى فكان إِقْرَارهَا ملاصقة اللَّفْظ ملاصقةً للفظ الَّذِي تعْمل فِيهِ أولى،وأنَّ (إنَّ) لَو أخَّرت إِلَى الْخَبَر فنصبته وارتفع مَا قبلهَا تغيَّر حكمهَا وَإِن بَقِي مَا قبلهَا مَنْصُوبًا وَمَا بعْدهَا مَرْفُوعا لزم مِنْهُ تَقْدِيم معمولها عَلَيْهَا.

ثالثًا:أجاز اللسان العربى الجمع بين اللام ،و"إنَّ" فى أول الجملة ،ولكن فى حالة إبدال همزة إنَّ" هاء في نحو قولك: "لَهِنّك قائمٌ " أي:"لِأَنَّكَ قائمٌ"، إنما أصله: "لإنك قائم"، لكنهم أبدلوا الهمزة هاء كما أبدلوها في نحو: "هرقت الماء"، و"هنرت الثوب". فلما زال لفظ الهمزة، دخلت مكانها الهاء، وبتغير لفظ "إنَّ"، صارت كأنها حرف آخر، فسهل الجمع بينهما.

المبحث الثالث
الميم الزائدة أولى بالبقاء من باقى حروف الزيادة

أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة ،فموضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة، والجامع بينهما أن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر ،والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتها أولًا ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما، ولا تزاد (الميم) في الأفعال ،وإنما تزاد في الأسماء، نحو: "مفعول" من الثلاثي، كـ "مَضْرُوب"، و"مَقْتُول"، والمصادر، وأسماء الزمان ،والمكان، كقولك: "ضَرَبْتُهُ مَضْرَبًا"، أي: ضربا، و"إن في ألف درهم لَمَضْربا"، أي: لضربا ،ونحو: "المَجْلِس"، و"المَحْبِس" لمكان الجلوس والحبس، ونحو: "أتت الناقة على مَضْربِها ومَنْتَجِها"، يريد الحين الذي وقع فيه الضراب والنتاج. وزيدت في اسم الفاعل من بنات الأربعة وما وافقه، نحو: "مُدَحْرِج"، و"مُكْرِم"، فـ "مدحرج" رباعي، و"مكرم" موافق للرباعي بما في أوله من الزيادة، وتزاد في "مفعال"، نحو: "مقياس"، و"مفتاح"، للمبالغة[1].

ولما كانت الميم دالةً على معنىً ليس فى غيرها كانت أولى بالتقدم والتحرك[2].

قال الوراق :" والميم وإن كانت زائدة لغير الإلحاق فلها معنى، وهو لزومها لأسماء الفاعلين والمفعولين"[3].

ولهذا إن كان في الاسم الثلاثي ثلاث زيادات، ولإحداهن فضل ومزية على

---

[1] شرح المفصل ٣٢٨/٥،و٣٢٩ بتصرف.

[2] علل النحو للوراق صـ٤٧٩،و٤٨٠،وشرح المفصل ٤٢٢/٣،والمقاصد الشافية ٢٤٠/٧ .

[3] علل النحو صـ٤٧٩،و٤٨٠.

أختيها أبقيت ذات المزية، وحذفت أختيها، نحو: "مقعنسس"[١]، إذا صغرته، قلت "مقيعس"، حذفت النون، وإحدى السينين، وأبقيت الميم؛ لأنها تدل على الفاعل، كما أبقيتها في "مغيلم"، و"مطيلق"، تصغير "مغتلم"، و"منطلق" ،وهذا هو مذهب سيبويه[٢]

قال سيبويه رحمه الله :" وإذا حقرت مقعنسسٌ حذفت النون وإحدى السينين لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرته للجمع فإن شئت قلت مقيعسٌ وإن شئت قلت مقيعيسٌ"[٣]

---

[١] المُقْعَنسِسُ :الشديد، وقيل :المتأَخر، وجمل مُقْعَنْسِسٌ: يمتنع أَن يُقاد، اللسان٥ /٣٦٩٢(ق.ع.س)

[٢] وقع خلاف بين سيبويه ،والمبرد حول تصغير كلمة " مُقْعَنْسِسٌ" ،فذهب سيبويه إلى أن تصغيرها يكون على ""مقيعس"، بحذف النون، وإحدى السينين، وإبقاء الميم،وحجة سيبويه: أن "السين" وإن كانت للإلحاق فهي زائدة، والميم وإن كانت زائدة لغير الإلحاق فلهَا معنى، وَهو لزومها لأسماء الفاعلين ،والمفعولين، فصار المعنى مقاومًا للإلحاق، ثمَّ حصل للميم قوة من وجهين اثنين:

أحدهما: **أنها فِي أول الكلمة، والسين فِي آخرها، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل.**

الثَّانِي: **أَن التكرار يثقل عليهم، فكان حذف السين أولى، لاجتماع التكرير فيها، وأنها طرف ،وذهب المبرد إلى أن تصغير " مُقْعَنْسِسٌ" :" قعيسس" ،وحجة المبرد : أن "السين للإلحاق، و"المِيم"، و"النون" زوائد لغير الإلحاق، والملحق بمنزلة الأصلي، فلما كان بقاء الأصلي أولى من الزوائد اختار بقاء السين ،والراجح هو ماذهب إليه سيبويه ،ينظر فى هذه المسألة:**

الكتاب ٤٢٩/٣ ،والمقتضب٢٣٥/٢ ،و٢٥٣ ،و٢٥٤ ،وعلل النحو صـ٤٧٩ ،و٤٨٠ ،وشرح المفصل٤٢٢/٣.

[٣] الكتاب ٤٢٩/٣.

و عليه فإن حقرت مثل :" منطلق" قلت:" مطيلق"،فتحذف "النون"، ولا تحذف "الميم" ،وإن كانتا زائدتين ؛لأن "المِيم" زيدت للدلالة على معنى اسم الفاعل ،واسم المفعول، واسم الزمان والمكان ،والمصدر ،وإن حقرت مثل:" مقتدر"، قلت:" مقيدر" تحذف "التاء" من "مفتعل" كما حذفت النُّون من منفعل فى نحو "منطلق"

الاستنتاج

أولًا :لا تزاد الميم فى الأفعال إلا على سبيل التوهم كما فى :"تَمَسْكَنَ"[1] ،و"تمندل"[2]، وتَمَدْرَعَ[3]؛لأن الأصل فيها أن تزاد فى الأسماء فقط ،وزيادتها فى الأفعال على سبيل الشذوذ .

ثانيًا :إن الحرف الزائد إذا دل على معنىً ،فهو أولى بالبقاء ،وعدم الحذف؛لأن له مزية عن غيره من الأحرف الزائدة،كما أنه يتحصن من الحذف كما فى: "مقعنسس"، إذا صغرته، قلت "مقيعس"، حذفت النون، وإحدى السينين، وأبقيت الميم؛ لأنها تدل على الفاعل، كما أبقيتها في "مغيلم"، و"مطيلق"، تصغير "مغتلم"، و"منطلق"

المبحث الرابع

(أَن) الناصبة للفعل أولى بالإضمار من أخواتها

"أن"، و"لن"، و"كي"، و"إذن" هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها، وما عداها من النواصب فيكون بإضمار "أن" معها،و"أن" هى الأصل فى العمل من هذه الأربعة

---

(١) تمسكن: خضع لله وتذلل. اللسان٣/٢٠٥٦ (س.ك.ن).

(٢) تمندل: تمسح بالمنديل. اللسان ٦/٤٣٨٤ (ن.د.ل).

(٣) تمدرع: لبس الدرع. اللسان ٢/ ١٣٦١ (د.ر.ع).

، وسائر النواصب محمولة عليها، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها.

و عملت"أَنْ" الخفيفة النصب لشبهها بـ"أَنَّ" الثقيلة الناصبة للاسم، ووجه المشابهة من وجهين: من جهة اللفظ والمعنى: فأما اللفظ فهما مثلان، وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك ؛ ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين ، فلا يحسن عندهم : "إنَّ أَنْ تقومَ خيرٌ لك"، كما يستقبحون "إِنَّ أَنَّ زيدًا قائمٌ يعجبني" في معنى "إن قيام زيد يعجبنى".

وأما من جهة المعنى فمن قِبَلِ أنَّ "أَنْ" وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر، كما أَنَّ "إِنَّ" المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فكما كانت المشددة ناصبة للاسم، جعلت هذه ناصبة للفعل[١].

وتعمل "أنْ "النصب بشرطين هما:

أحدهما: أن تكون مصدريةً لا زائدة ولا مفسرة

الثاني : أن لا تكون مخففة من الثقيلة ،وهي التابعة علمًا أو ظنا نزل منزلته[٢]

.

فـ"أَن" الناصبة للفعل لا يخلو أَن يقع بعدها الماضي أَو المضارع، فإن وقع بعدها الماضي بقي على معناه من المضيّ ولا تعمل (فيه) شيئًا؛ لأنّه مبني، وإنْ وقع بعدها المضارع فإنّها تخلّصه للاستقبال وتنصبه،وتتقدمها الأفعال التي لا تعطي التحقيق ولا يجوز أَن تتقدَّمها "عَلِمْتُ"، ولا ما في معناها.

---

[١] شرح المفصل ٢٢٤/٤ ،وشر ح الجمل ١٤٠/٢بتصرف.

[٢] شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٢٩٢ تـح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ مكتبة هاشم ب.د.

وأَمَّا المخففة من الثقيلة فلا يتقدَّمها من الأفعال إلا أفعال التحقيق خاصة كـ"عَلِمتُ"، و"رَأَيتُ"، وما بمعناهما[١].

مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى:( )[٢]،وقوله تعالى:(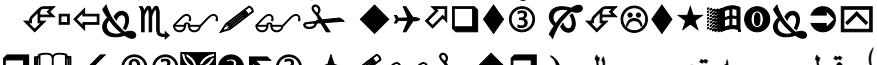)[٣]

،ومثال ما انتفى عنه الشرطُ الأول قَوْلُك :" كَتَبتُ اليه أنْ يَفْعَلُ" إذا أردت بـ"أنْ" معنى "أي"، فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛لأنها تفسير لقولك:" كتبت"، فلا موضع لها ،و لا لما دخلت عليه ،ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لو صرحتَ بـ"أي"، فإن قَدَّرْت معها الجار وهو الباء فهي مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها،ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني ،قوله تعالى:(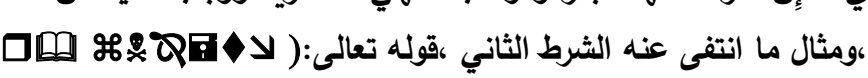)[٤]

،وقوله تعالى:(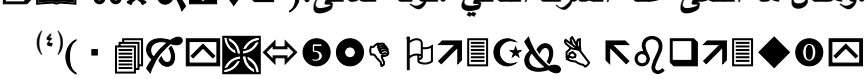)[٥] فـ"أَنْ" وقعت في الآيتين بعد فعل "العِلمِ"، أما في الآية الأولى فواضح ،وأما في الآية الثانية فلأن المراد بالعلم ليس لفظ (ع ل م) بل ما دل على التحقيق، فهي فى

---

[١] شرح الجمل ١٧٤/٢.

[٢] الآية رقم (٨٢) من سورة الشعراء

[٣] جزء من الآية رقم (٢٧) من سورة النساء

[٤] جزء من الآية رقم (٢٠) من سورة المزمل

[٥] جزء من الآية رقم (٨٩) من سورة طه

الآيتين مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية والتقدير:" علم أنه سيكون"،و" أفلا يرون أنه لا يَرْجِعُ اليهم قولًا" [١] .

وينتصب الفعل المضارع بـ "أن" المضمرة بعد خمسة أحرف وهي: "حتى"، واللام، و"أو" بمعنى "إلى"، و"واو الجمع"، و"الفاء"، في جواب الأشياء الستة: الأمر، والنهي، والنفي ،والاستفهام ،والتمني ،والعرض، وذلك قولك: "سرت حتى أدخلَها"،و"جئتك لتكرمَني"،و"لألزمنك أو تعطيَني حقي"،و"لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، و"إيتنِي فَأُكرمَكَ"،و(☎✂⬀❑♦⇔⇳➲♦✍ ••◆❑)[٢]،و"ماتأتينا فتحدثَنا"،و(☎➘☒•🖫🗲🗷) [٣]،و(▫♦⑩◆⌖➔☒▦⇳❑➔✂☎) [٤]،و"ألا تنزل فتصيبَ خيرًا"[٥].

وجاءت "أن" مقدرة بعد هذه الحروف، ولم تكن مقدرة بعد "إذن"، و"لن"، و"كي"؛لأن "إذن"، و"لن"، و"كي" تلزم الأفعال، وتُحدِثُ فيها معاني، فصارت كـ"أنْ" في لزومها الفعل، فحملت عليها، وعملت عملها لمشاركتها إياها ؛ فأما "اللام"، و"حتى"، فهما حرفا جر، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، فإذا وجد

---

[١] شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٢٩٣ بتصرف

[٢] جزء من الآية رقم(٨٢) من سورة طه

[٣] جزء من الآية رقم(٥٣) من سورة الأعراف

[٤] جزء من الآية رقم(٧٣) من سورة النساء

[٥] شرح المفصل ٢٢٩/٤،وشرح شذور الذهب صـ ٢٩٤.

الفعل بعدهما منصوبا، كان بغيرهما، فإذا قدرت "أن" صارت اللام، و"حتى"، عاملتين في اسم على أصلهما، لأن "أن" والفعل في تأويل الاسم.

وإنما ساغ حذف "أن" والنصب بهما؛ لأن "حتى"، و"اللام"[1] صارتا عوضين منها، فكانت كالموجودة لوجود العوض منها[2] .

قال ابن عصفور :" والدليل على أنَّ "أنْ"، و"لن"، و"لكي" ،و"كي"، و"إذن" تنصب بنفسها وما عداها بإضمار "أنْ"، أنَّ "أنْ"، وأخواتها وُجِدَ النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار، فنسب النصب إليها، وما بقي إمّا حرف عطف وإمَّا حرف جر، وكلاهما لا ينصب؛ فلذلك ادعينا أنَّ النصب بعدها بإضمارٍ"[3].

---

[1] وقع خلاف بين البصريين والكوفيين حول نصب الفعل المضارع بعد "حتى" ،و"اللام" ،و"كى" ،و"لكى" ،فذهب البصريون

إلى أن الناصب للفعل بعد هذه الأحرف هو "أن"المضمرة ،وذهب الكوفيون إلى أن الناصب للفعل هو : "حتى"أو"اللام"أو"كى" ،فالنصب في قولك: "جئت لأكرمك"، و"سرت حتى أدخل المدينة"، إنما هو باللام، و"حتى"، فاللام هي الناصبة لـ"أكرمك"، وهي بمنزلة "أن"، وليست هي لام الخفض التي في الأسماء، ولكنها لام تفيد الشرط، وتستعمل على معنى "كي". وإذا أتت اللام مع "كي"؛ فالنصب باللام، و"كي"، مؤكدة لها. وإذا انفردت "كي"، فالعمل بها، وإن جاءت "أن" مظهرة بعد "كي"، فهو جائز عندهم، وصحيح أن يقال: "جئتك لكي أن تكرمني"، ولا موضع لـ"أن"، لأنها توكيد لـ"كي" كما أكدتها في قوله :

أردت لكيما أن تطير بقربتي وتتركها شنا ببيداء بلقع

ينظر هذا الخلاف بين المدرستين فى : الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٢/ ٤٦٩: ٤٧٣ تح / محمد محيى الدين عبدالحميد ط/ المكتبة العصرية ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م ،وشرح المفصل ٤/٢٣٠،و٢٣١،وشرح الجمل ٢/١٤١،و١٤٢

[2] شرح المفصل ٤/٢٣٠

[3] شرح الجمل ٢/١٤٠

وإنما كانت "أَنْ" أولى بالإضمار من أخواتها ؛لوجهين :

أَحدهمَا: أَن (أَن) هِيَ الأَصل لهَذِهِ الحرُوف فِي الْعَمَل ، فَوَجَبَ أَن يكون الْمُضمر (أَن) لقوتها فِي بَابهَا، وَأَن يكون مَا حمل عَلَيْهَا يلْزم موضعا وَاحِدًا وَلَا يتَصَرَّف.

الْوَجْه الثَّانِي: أَن (أَن) يَليهَا الْمَاضِي والمستقبل، فَصَارَت أَشد تَصرفا من أخواتها، لِأَنَّهُ لَا يَليهَا إِلَّا الْمُسْتَقْبل، فَلَمَّا حصلت لَهَا مزية على أخواتها فِي الْإِظْهَار كَانَت أولى بالإضمار[1].

قال ابن الأنبارى- موضحًا العلة فى أن "أَنْ" أولى بالإضمار من غيرها- :" فإن قيل فلم وجب تقدير "أَنْ" بعدها وبعد "الفاء"، و"الواو"، و"أو"، و"اللام"، و"حتى" دون أخواتها؟

قيل لثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن "أَنْ" هي الأصل في العمل

والوجه الثاني: أن "أَنْ" ليس لها معنى في نفسها بخلاف "لَنْ"، و"إِذَنْ"، و"كي" فلنقصان معناها كان تقديرها أولى من سائر أخواتها

والوجه الثالث: أن "أَنْ" لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها فقد وُجِدَ فيها مزية على سائر أخواتها في حالة إظهارها ،فإذا وُجِدَ فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار كانت أولى بالإضمار فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى"[2].

من النص السابق لابن الأنبارى يتضح أن أولوية الإضمار فى"أَنْ" دون غيرها

---

[1] علل النحو للوراق صـ١٩٥،وأسرار العربية صـ٢٩١

[2] أسرار العربية صـ٢٩١

ينحصر فى ثلاثة أوجه هى:

أن "أَنْ" هى الأصل فى العمل ،فهى قوية فى بابها ،وأن باقى أدوات النصب محمولة عليها،كما أَنَّ "أَنْ" ليس لها معنى في نفسها، كمعنى (لن وإذن وكي) ، ولأجل أن نضعها في معناها جاز أن تُحْذَفَ، ولم يجز إِضمار أخواتها، لكثرة فائدتها،وأَنَّ "أَنْ" لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، لأنها يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنها لا يليها إلا المستقبل، فلما كان لها من التصرف جعلت لها مزية على أخواتها بالإضمار.

الاستنتاج

أولاً: "أن"، و"لن"، و"كي"، و"إذن" هذه العوامل الأربعة تنصب الفعل بأنفسها، وما عداها من النواصب فيكون بإضمار "أن" معها .

ثانيًا: "أن" الناصبة هى الأصل فى العمل من بين هذه العوامل الأربعة ، وسائر النواصب محمولة عليها؛وإنما عملت"أن" النصب فى الفعل؛ لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها.

ثالثًا: أَنَّ "أَنْ" أولى بالإضمار من أخواتها ؛لثلاثة أوجه :

أَحدهمَا: أَنَّ "أَن" هِيَ الأَصل لهَذِهِ الحرُوف فِي الْعَمَل ، فَوَجَبَ أَن يكون الْمُضمر (أَن) لقوتها فِي بَابهَا، وَأَن يكون مَا حمل عَلَيْهَا يلْزم موضعا وَاحِدًا وَلَا يتَصَرَّف.

الْوَجْه الثَّانِي: أَنَّ "أَن" يَليهَا الْمَاضِي والمستقبل، فَصَارَت أَشد تَصرفا من أخواتها، لِأَنَّهُ لَا يَليهَا إِلَّا الْمُسْتَقْبل، فَلَمَّا حصلت لَهَا مزية على أخواتها فِي الْإِظْهَار كَانَت أولى بالإضمار

الوجه الثالث: أنَّ "أَنْ" لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها فقد وُجِدَ فيها مزية على سائر أخواتها في حالة إظهارها ،فإذا وُجِدَ فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار كانت أولى بالإضمار.

رابعًا : تتبع النحاة الأوجه التى لأجلها كانت "أَنْ" أولى بالإضمار من أخواتها ،فذكرها الورَّاق[١]،وذكرها ابن الأنبارى [٢] ،وذكرها ابن يعيش [٣]

[١] علل النحو صـ١٩٥.

[٢] أسرار العربية صـ٢٩١

[٣] شرح الجمل ٢٣١/٤

خاتمة البحث

الحم دلله الذى بنعمته تتم الصالحات ،فله الحمد فى الأولى والآخرة ،وله الحكم وإليه ترجعون ،وصلاةً وسلامًا على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد النبى الهادى الأمين وعلى صحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين

ثم أما بعد

بعد هذه الدراسة الموجزة حول علة الأَوْلَى فى الدرس النحوى أوجز بعض نتائجها:

أولًا : تعد علة الأولى أصلًا أصيلًا ،وأساسًا ركينًا فى أصول النحو العربى فمن خلالها يتبين للدارسين ،والباحثين أهمية العوامل النحوية ،وكم لهذا الجانب من النحو من أهمية فى الدراسات النحوية لدى النحويين فى مختلف الأزمنة والعصور .

ثانيًا : ماالعلة النحوية إلا تذييل الحكم النحوي ، بما يوضحه ويفسره أو يقويه ويعززه وبذلك تكون للعلة النحوية فائدة جمة للنحو العربي ؛إذ إنها تستنبط أحكاما ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة فهي لاتناقض القواعد النحوية وهي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له.

ثالثًا :علل النحو ليست ثابتة محددة فليس شرط أن يكون لكل حكم علة واحدة ثابتة بل قد يكون للحكم الواحد أكثر من علة قد تكون صحيحة جميعها وقد تتفاوت في صحتها كما أكد ذلك الخليل في قوله : " فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها ".

رابعًا : مع أن علة الأَوْلَى تمثِّل جانبا مهما فى الدراسات النحوية ،فإن النحاة الأوائل الذين صنفوا فى العلة النحوية لم يصرحوا بها،وإنما أشاروا إليها من طرف خفىّ حتى جاء السيوطى – رحمه الله – وتعرض لها فى تقسيمه للعلة النحوية[1] .

خامسًا: الاختلاف فى توضيح وبيان علة الأَوْلَى – عند النحاة – فنراهم أحيانا يطيلون فى بيان وتوضيح العلة وأحيانا يختصرون ويوجزون فى مواضع أخرى بحسب الحاجة إلى ذلك .

سادسًا:علة الأَوْلَى لهادور كبير فى مجال المعارضة وتعد سببا من أسباب نشأة الخلاف بين النحاة ،وأغلب المسائل التى اختلف حولها النحاة،والتى دُرِسَتْ فى البحث كانت بسبب اهتمامهم بعلة الأَوْلَى .

(١) الاقتراح صـ١٠٠.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١- المحصول شرح الفصول لابن إياز (رسالة دكتوراه)، إعداد محمد صفوت محمد على - كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر

٢- المغنى لابن فلاح (رسالة دكتوراه) إعداد الباحث /عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية - المملكة العربية السعودية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

ثانيًا:المجلات والدوريات :

١- أسلوب الاشتغال ووظيفته فى أداء المعنى لصالح فاضل السامرائى بحث نشر فى مجلة كلية الآداب العراقية العدد الحادى والعشرون ١٩٧٧م ،ط/مطبعة دار الجاحظ للطباعة والنشر -بغداد .

ثالثًا : الكتب المطبوعة :

١- ارتشاف الضرب لأبى حيان،تح/د.رجب عثمان محمد ـ مراجعة د.رمضان عبد التواب ط/ الخانجى - القاهرة ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢- ارتقاء السيادة فى علم أصول النحو للجزائرى تح/د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى ط/دارالأنباء للطباعة والنشر - العراق - الرمادى ط١: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٣- أسرار العربية لابن الأنبارى تح/ د.فخر صالح قدارة ط/ دار الجيل - بيروت ط١، ١٩٩٥.

٤- أسلوب التوكيد فى القرآن الكريم لمحمد حسين أبى الفتوح ط/مكتبة لبنان ـ بيروت ط١،١٩٩٥م .

٥- الأصول في النحو لابن السراج تح/د.عبد الحسين الفتلي ط/مؤسسة

الرسالة ـ بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٦- إعراب القرآت السبع وعللها لابن خالويه ،تح/د.عبدالرحمن سليمان العثيمين ط/مكتبة الخانجى - القاهرةط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

٧- الإغراب فى جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلة تح/سعيد الأفغانى ط/دار الفكر ط١:بدمشق ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م،وط٢- بيروت ١٣٩١هـ -١٩٧١م.

٨- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ضبطه وعلق عليه:عبد الحكيم عطية راجعه وقدم له:علاء الدين عطية ط/ دار البيروتي- دمشق ط٢: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٨- أمالى ابن الشجرى تح د.محمود محمد الطناحي ط/مكتبة الخانجي ـ القاهرة ط١، ١٤١٣ هـ ـ١٩٩١م .

٩- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد تح/ زهير عبد المحسن سلطان ط/ مؤسسة الرسالة-بيروت ط١، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م

١٠-الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد ط/المكتبة العصرية ط١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

١١- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تح/د.إبراهيم محمد عبدالله ط/دار سعد الدين ط١: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

١٢- الإيضاح فى علل النحو لأبى القاسم الزجاجى تح / د. مازن المبارك ط / دار النفائس – بيروت ط٣ ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

١٣- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، ط : دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٤- البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع تح/د.عياد بن عيد الثبيتى ط/دار الغرب الإسلامى بيروت – لبنان ط١١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م

١٥- بغية الوعاة للسيوطى تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ المكتبة العصرية- لبنان/ صيدا

١٦-التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى تح/د.عبد الرحمن العثيمين ط/دار الغرب الإسلامي ط١ ،١٤٠٦هـ -١٩٨٦م

١٧-التذييل والتكميل لأبى حيان الأندلسي تح:د.حسن هنداوي ط:دار القلم - دمشق ط١: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

١٨- ترشيح العلل تح/ عادل محسن سالم العميرى ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ط١: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

١٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تح/ محمد كامل بركات ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ط/ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٠- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

٢١- تعجيل الندى بشرح قطر الندى لعبدالله صالح الفوزان ط/دار ابن الجوزى ط٢: ١٤٣١هـ.

٢٢- التعريفات للجرجانى ط/ دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط١: ١٤٠٣هـ -١٩٨٣ م

٢٣- تمهيدالقواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة – ط١: ١٤٢٨ هـ

٢٤- توجيه اللمع لابن الخباز تح/ د.فايز زكى محمد دياب ط/دار السلام ط٢،١٤٢٨ ـ٢٠٠٧م .

٢٥-توضيح المقاصد والمسالك للمرادي، تح:عبدالرحمن علي سليمان ط:دارالفكر العربي ط١: ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م

٢٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري تح/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ط/ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٢٧-حاشية الشيخ يس على التصريح ط/دار الفكر

٢٨-حاشية الصبان شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك،تح/طه عبدالرؤوف سعد ط/المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

٢٩-حجة القرآت لأبى زرعة ،تح/سعيد الأفغانى ط/مؤسسة الرسالة -بيروت ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى تح/ عبدالسلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجى - القاهرة ط٤ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

٣١- الخصائص لابن جني تح : محمد علي النجار ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٥ ،٢٠١١

٣٢- دراسات في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ط/ وكالة المطبوعات - الكويت ب.د

٣٣- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع للشنقيطى تح/ محمد باسل عيون السود ط/ دار الكتب العلمية - بيروت ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م .

٣٤- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله الفوزان ،ط/دار المسلم للنشر والتوزيع بدون

٣٥-ديوان أبى زبيد الطائى جمع وتحقيق د.نورى حمودى القيسى ط/مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٦٧م

٣٦- ديوان الأعشى ،تح/د.محمد حسين ،ط/مكتبة الآداب بالجماميز

٣٧-ديوان امرئ القيس تح/عبد الرحمن المصطاوى ط/دار المعرفة بيروت ـ لبنان ط٢: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

٣٨- ديوان جرير تح/د. نعمان محمد أمين طه ط/دار المعارف ط٣

٣٩- ديوان ذى الرمة تح/د.عبد القدوس أبو صالح ط/مؤسسة الإيمان بيروت ـ لبنان ط١: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ،وط٢: ١٤٠٢هـ - ١٩٧٢م

٤٠- الرّد عَلى النّحاة لابن مضاء تح:د.محمد إبراهيم البنا ط:دار الاعتصام ط١: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٤١- رسالتان في اللغة للرماني تح/ إبراهيم السامرائي ،ط/ دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان .١٩٨٤.

٤٢- السبعة فى القرآت لابن مجاهد تح/د.شوق ضيف ط/دار المعارف - القاهرة

٤٣- سر صناعة الإعراب لابن جني تح/د.حسن هنداوي ط/دارالقلم ـ دمشق ط٢ :١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م .

٤٤- الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه لخديجة الحديثى ط/مطبوعات جامعة الكويت ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤٥- شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوى،تح/نصر الله عبد الرحمن

نصر الله ط/ مكتبة الرشد- الرياض

٤٦- شرح ابن عقيل ط/دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان

٤٧- شرح ابن الناظم على الألفية تح/ محمد باسل عيون السودط/ دار الكتب العلمية ط١٤٢٠،١هـ- ٢٠٠٠ م

٤٨-شرح الآجرومية فى علم العربية للسنهورى تح/ محمد خليل عبد العزيز شرف ط/دار السلام – القاهرة ط١٤٢٧،١هـ – ٢٠٠٦م .

٤٩- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح/محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار الطلائع – القاهرة ٢٠١٤م .

٥٠ـ شرح ألفية ابن معطى لابن جمعة الموصلى تح/د.على موسى الشوملى ط/مكتبة الخريجى ط١: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٥١ـ شرح التسهيل لابن مالك تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ط:هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٥٢- شرح التسهيل للمرادى تح/محمد عبد النبى محمد أحمد عبيد ط/مكتبة الإيمان ـ المنصورة ،ط١٤٢٧،١هـ ـ ٢٠٠٦م .

٥٣- شرح التصريف للثمانينى صـ٣٩٠،و٣٩١ ،بتصرف تح/ إبراهيم بن سليمان البعيمى ط/مكتبة الرشد - الرياض ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م

٥٤- شرح الجمل لابن خروف تح/ سلوى محمد عرب ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى – مكة المكرمة ١٤١٩هـ

٥٥- شرح الجمل لابن عصفور تح. د. صاحب أبو جناح .

٥٦- شرح الرضي على الكافية،تصحيح يوسف حسن عمر ط/ جامعة قاريونس ـ بنغازى ط٢/١٩٩٦م .

٥٧- شرح السيوطى على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية تح/ محمد صالح الغرسى ط/ دار السلام – القاهرة ط١: ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

٥٨ – شرح شذور الذهب لابن هشام ،تح/ محمد محيى الدين ط/ مكتبة هاشم ب.د.

٥٩- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تح/محمد محيى الدين عبد الحميد/دار الخير ط١، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م

٦٠-شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن أحمد بن حاجى عوض تح/ د.سعد محمد عبد الرزاق أبو نور، ط/ مكتبة الإيمان – المنصورة .

٦١- شرح الكافية الشافية لابن مالك تح/ عبد المنعم أحمد هريدى ط/ دار المأمون للتراث

٦٢- شرح الكتاب للسيرافى تح/ أحمد حسن مهدلى ، وعلى سيد على ط/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط١ ٢٠٠٨م -١٤٢٩هـ .

٦٣- شرح اللمع للأصبهانى تح/د.محمد خليل مراد الحربى ط/دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ط١، ٢٠٠٧م.

٦٤-شرح اللمع لابن برهان العكبرى تح/د. فائز فارس طبعة الكويت ط١ :١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٦٥- شرح المفصل لابن يعيش تح /: د. إميل بديع يعقوب ط : دار الكتب العلمية،بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٦٦ – شواذ القرآن لابن خالويه ط/مكتبة المتنبى القاهرة

٦٧- طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي تح: محمود محمد شاكر ، ط/دار المدني – جدة

٦٨- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط٢ ،ط: دار المعارف

٦٩- ظاهرة الحذف فى الدرس اللغوى لطاهر سليمان حمودة،ط/الدار الجامعية للطباعة والنشر-رمل الإسكندرية،١٩٩٨

٧٠-العلة فى ضوء دفاع ابن جنى عنها أ.د/مصطفى السمين ط/مطبعة الأمانة ط١ :١٤١٥هـ- ١٩٩٥م .

٧١- علل النحو للوراق تح/ محمود جاسم محمد الدرويش ط/ مكتبة الرشد – الرياض ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م

٧٢- غريب الحديث لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى تح/ حسين محمد محمد شرف،مراجعة:عبد السلام هارون،ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريةالقاهرة ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤ م

٧٣- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي شرح : أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ،ط: مكتبة الأسدي- مكة المكرمة ط١: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م .

٧٤- فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغنى اللبيب للشيخ/ محمد على طه الدرة ،مراجعة محيى الدين الدرويش ،ط/مطبعة الأندلس

٧٥-الفهرست لابن النديم ،تح: إبراهيم رمضان ط: دار المعرفة بيروت ـ لبنان ط٢: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م

٧٦- قواعد المطارحة فى النحو لابن إياز ،تقديم وتحقيق الأساتذة :يس أبو الهيجاء ،وشريف عبد الكريم النجار،وعلى توفيق الحمد،ط/دار الأمل للنشر والتوزيع -إربد - الأردن، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م

٧٧- الكتاب لسيبويه تح / عبد السلام محمد هارون ،ط/ دار الجيل . بيروت

٧٨- كتاب البيان فى شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفى تح/ د. علاء الدين حموية ط/دار عمار ،ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م .

٧٩- كشف المشكل فى النحو لابن حيدرة اليمنى تح/د. هادى عطية مطر، ط/ مطبعة الإرشاد – بغداد، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م .

٨٠- كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهى تح/ د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ط/مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط١: ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م .

٨١- الكناش في فني النحو والصرف لأبى الفداء عماد الدين، تح/ د. رياض بن حسن الخوام ط/ المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تح/ غازي مختار طليمات،ط/ دار الفكر- دمشق ط١، ١٩٩٥

٨٣- لسان العرب لابن منظور تح:عبد الله علي الكبير،ومحمد أحمد حسب الله ،وهاشم محمد الشاذلي ط/دار المعارف-القاهرة

٨٤- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط١: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م .

٨٥- اللمع في العربية لابن جنى تح، د.سميح أبو مغلى ط/دار مجدلاوى للنشر ١٩٨٨م.

٨٦- ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج تح/ هدى محمود قراعة ط/المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م

٨٧- مجمع الأمثال للميداني تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد ط/دار المعرفة – بيروت، لبنان

٨٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ط١،١٤٢٢ هـ

٨٩- مختار تذكرة أبى على الفارسى ،وتهذيبها لابن جنى تح/حسين أحمد بوعباس ط/مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١٠م

٩٠- مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه ، ط/مكتبة المتنبى القاهرة

٩١- المدارس النحوية شوقى ضيف ،ط: دار المعارف ط٧ .

٩٢- المرتجل لابن الخشاب تح / على حيدر ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م – دمشق .

٩٣- المسائل الخلافية فى النحو للعكبرى تح/ د.عبد الفتاح سليم ط/مكتبة الآداب – القاهرة ط٣ ،١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .

٩٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح/د. محمد كامل بركات ط/ دار الفكر –دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م

٩٥- معانى القرآن للفراء تح/أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة الأولى

٩٦- معجم الأدباء لياقوت الحموي تح/ إحسان عباس ط/ دار الغرب الإسلامي- بيروت ط١: ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م

٩٧- معجم البلدان لياقوت الحموى ط/ دار الفكر – بيروت

٩٨- معجم القرآت القرآنية للدكتور عبداللطيف الخطيب ط/ دار سعد الدين – دمشق ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

٩٩- مغنى اللبيب لابن هشام تح/د.مازن المبارك،ومحمد علي حمدالله ط/دارالفكر- بيروت ط٦، ١٩٨٥م .

١٠٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك للشاطبى،تح/ د.عياد بن عيد الثبيتي ط/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة ط١: ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٠١- المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى تح/ د.على محمد فاخر،وآخران ط/دار السلام – القاهرة ط١٤٣١:١هـ – ٢٠١٠م .

١٠٢- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى تح/ د.كاظم بحر المرجان ط/وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

١٠٣- المقتضب للمبرد تح: محمد عبد الخالق عضيمة ط / عالم الكتب. – بيروت

١٠٤- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ط/ دار التراث – القاهرة

١٠٥- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان تح/ على محمد فاخر،وآخران ط/ دار الطباعة المحمدية – القاهرة ط١ ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣ م

١٠٦- الموطأ للإمام مالك بن أنس، تح /محمد فؤاد عبد الباقى ط/دار إحياء الكتب العربية

١٠٧- نتائج التحصيل فى شرح كتاب التسهيل للدلائى تح/د.مصطفى الصادق

العربى ط/مطابع الثورة ـ بنغازى

١٠٨- النّحو العربي العلّة النّحوية نشأتها وتطورها لمازن المبارك،ط/المكتبة الحديثة ـ بيروت ،ط١: ١٩٦٥م .

١٠٩- النحو الوافى لعباس حسن ط/دار المعارف ط٣

١١٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء تح: إبراهيم السامرائي ط/مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن ط١٤٠٥:٣هـ- ١٩٨٥م.

١١١- النشر في القراءات العشرلابن الجزري، تح/ علي محمد الضباع ط/ المطبعة التجارية الكبرى ب.د

١١٢- همع الهوامع للسيوطى تح/ عبد الحميد هنداوي ط/المكتبة التوفيقية – القاهرة .

١١٣- الوافي بالوفيات للصفدي تح: أحمد الأرناؤوط،وتركي مصطفى ط/ داراإحياء التراث ـ بيروت ط١/١٤٢٠هـ ـ٢٠٠٠م .